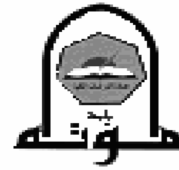


جامعـة مؤتـة

عمـادة الدراسـات العليـا

واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين

إعداد الطالب

خميس بن جمعه بن خميس البلوشي

إشراف

الدكتور محمد بن سليمان البندري

رسالة مقدمة لعمادة الدراسات العليـــــــــا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في التربية قسم الأصول والإدارة التربويــــــة

جامعة مؤتة، 2012

الآراء الواردة في الرسالـة الجامعيـة لا تعبـر

بالضرورة عن وجهة نظـر جامعـــة مؤتـــة

الإهداء

إلى أم ميسون لوقوفها ومساندتها لي في مشوار إعداد البحث أسعدك ا في الدنيا والآخرة.

إلى معالي الدكتور/ يحيى بن محفوظ المنذري، رئيس مجلس الدولة، معلما وصديقًا ومحفزا على المعرفة شكرا لأياديكم البيضاء الممدودة بالفضل دائما.

إلى رجالات التربية والتعليم الأوائل الذين ساهموا بجهودهم الجبارة في صنع التعليم الحديث في سلطنة عمان لهم الشكر والثناء.

إلى المعلمين الأوائل من الوطن العربي (فلسطين، الأردن، مصر، السودان) رسالتكم التي كنتم تؤدونها من أعظم الرسالات لكم الشكر والتقدير الدائمين من هم على قيد الحياة منحهم ا الصحة والعافية ومن توفاه ا الدعاء له بالمغفرة واسكنه ا فسيح جناته.

إلى جميع الأصدقاء الذين ساندوني وشاركوني مشوار هذا الجهد لهم التقدير والشكر.

لكم جميعا أقدم هذا الجهد المتواضع

خميس بن جمعه البلوشي

الشكر والتقدير

لا يسعني وأنا أنهي هذه الرسالة إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير للذين ساهموا بوقتهم وخبراتهم ونصائحهم في سبيل إنجاز هذه الرسالة.

وأخص بالشكر الدكتور محمد بن سليمان البندري الملحق الثقافي بسفارة سلطنة عمان في "لندن" المشرف على الرسالة على ما قام به من جهد وتوجيه وتشجيعه الدائم لإنجاز هذا العمل.

وأتوجه بالتقدير والشكر لأساتذتي الكرام في جامعة صحار كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية الدكتور أحمد بن محمد السعيدي، والدكتور طارق ابو النجا، والدكتور عبدالفتاح خليفات، والدكتور محمد النقادي، على مشاركتهم ودعمهم وتوجيهاتهم القيمة.

كما أتوجه ببالغ الشكر لأعضاء لجنة مناقشة الرسالة على تفضلهم بمناقشة الرسالة وتجويد محتواها بملاحظاتهم العلمية.

كما أتوجه بالشكر للدكتور عبيد بن محمد السعيدي عميد كلية السياحة على الدعم والمساندة، ومعالي الدكتور عبدا الحراصي رئيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، والدكتور رفيق الجموسي من قسم اللغة الإنجليزية بجامعة صحار لمساهمتهم في هذا العمل والشكر موصول للفاضل/ مرشد الوهيبي، والفاضل/ حمود الجابري على كل ما قدماه من جهد ومساندة.

ختاما أسال ا التوفيق لجميع الباحثين في كل حقول العلم والمعرفة، وخاصة في قضايا التربية من أجل بناء الإنسان ودفعه نحو المزيد من الاكتشاف والمعرفة لسعادة ورفاهية على الأرض.

خميس بن جمعه البلوشي

فهرس المحتويـات

المحتـوى	الصفحـة
الإهداء	أ
شكـر وتقدير	ب
المحتويات	ج
فهرس الجداول	هـ
فهرس الملاحق	ز
ملخص باللغة العربية	ح
ملخص باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 أسئلة الدراسة	5
4.1 أهداف الدراسة	5
5.1 أهمية الدراسة	6
6.1 مصطلحات الدراسة	6
7.1 حدود الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	9
1.2 الإطار النظري	9
1.1.2 التعليم العالي	9
2.1.2 نشأة وتطوير التعليم العالي	10
3.1.2 أهمية التعليم العالي ووظائفه	12
4.1.2 أنماط التعليم العالي	13
5.1.2 الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي	15
6.1.2 التعليم العالي في سلطنة عمان	16
7.1.2 الإطار التنظيمي للتعليم العالي في سلطنة عمان	19
8.1.2 التحديات التي تواجه التعليم العـالي الحكـومي فـي سلطنة عمان	29

9.1.2 واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكـومي في سلطنة عمان 34
2.2 الدراسات السابقة 37
1.2.2 الدراسات العربية 37
2.2.2 الدراسات الأجنبية 40
3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة 42
الفصل الثالث: المنهجية والتصميم 44
1.3 منهج الدراسة 44
2.3 مجتمع الدراسة وعينتها 44
3.3 أدوات الدراسة 46
4.3 إجراءات الدراسة 49
5.3 متغيرات الدراسة 50
6.3 المعالجة الإحصائية 50
الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات 52
1.4 عرض النتائج ومناقشتها 52
1.1.4 عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول 52
2.1.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول 57
3.1.4 عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني 62
4.1.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني 70
5.1.4 عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث 75
6.1.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث 78
2.4 التوصيات والمقترحات 80
المراجع 83
الملاحق 88

قائمة الجداول

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحة
1	إجمالي مخرجات الشهادة العامة وإعداد المقبولين في مؤسـسات التعلـيم العالي الفترة من (2003/2002- 2007/ 2008)	35
2	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الوظيفة وجهة العمل	45
3	معامل الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة والأداة المكونة لمقيـاس واقـع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان مـن وجهـة نظـر المسؤولين	48
4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملّي الـصدق والثبـات والاتجاهات لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على مجالات الدراسة والأداة الكلية	53
5	المتوسطات الحسابية والانحرافـات المعياريـة لفقـرات المجـال الأول والاتجاه العام لتقديرات مجتمع الدراسة على فقرات مجال واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي	54
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات مجال التمويل والاستيعاب	55
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجـاه العـام لتقـديرات مجتمع الدراسة على فقرات مجال البنى الأساسية	56
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات مجال الكوادر البشرية	57
9	التكرارات لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على مجالات الدراسـة وفقًـا للقطاع (الجهة)	63
10	التكرارات لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على مجالات الدراسـة وفقًـا (للمؤهل الدراسي)	64
11	التكرارات لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على مجالات الدراسـة وفقًـا (للخبرة)	65
12	التكرارات لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على مجالات الدراسـة وفقًـا (للوظيفة)	66

13	تباين آراء المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية حـول واقـع "الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي" حسب متغير (الجهة)	67
14	تباين آراء المسؤولين في مؤسسات التعلـيم العـالي الحكـومي حـول (الكوادر البشرية) حسب متغير (الجهة)	67
15	التباين بين آراء المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي الحكوميـة حـول (البنى الأساسية والاستيعاب) حسب متغير (المستوى التعليمي)	68
16	التباين بين آراء المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي الحكوميـة حـول (واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكـومي) حـسب متغيـر (الوظيفة)	69
17	قيم معاملات الارتباط الثنائي بيرسون (Pearson) لتقديرات متوسطات مجالات الدراسة الأربعة	70
18	المقترحات والوسائل اللازمة لزيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية (التمويل) مرتبة تنازليا وفقًا لتكرارات	76
19	المقترحات والوسائل اللازمة لزيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية (الكوادر البشرية) مرتبة تنازليا وفقًا لتكرارت.	77
20	المقترحات والوسائل اللازمة لزيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية(البنى الأساسية) مرتبة تنازليا وفقًا لتكرارت.	78

قائمة الملاحق

الرمز	عنــوان الملحق	الصفحــة
أ	تحكيم استبانة واقع الاستيعاب في مؤسسات التعلـيم العـالي الحكومية بسلطنة عُمان من وجهة نظر المسؤولين	88
ب	الاستبانة في صورتها النهائية	95
ج	الاستبانة بعد الترجمة إلى اللغة الانجليزية	101
د	أسماء وبيانات المحكمين	107
هـ	قائمة بالمراسلات التي تمت في شأن تسهيل مهمة الباحث	109

الملخص

واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية

بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين

خميس بن جمعة البلوشي

جامعة مؤته، 2011

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين واستعراض برامج الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية المعتمدة في الخطط التنموية الخامسة والسادسة والسابعة، وبيان أثر العلاقة بين الاستيعاب والتمويل والاستيعاب والبنى الأساسية (المرافق) والاستيعاب والكوادر البشرية حسب المتغيرات الديمغرافية، والخبرة، والمؤهل ويتكون مجتمع الدراسة من (147) مسؤولاً في مؤسسات التعليم العالي الحكومية طبقت عليهم أداة الدراسة (استبانه) والتي تكونت من (16) فقرة موزعة على خمسة مجالات: المجال الأول: "واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي"المجال الثاني: "التمويل والاستيعاب"المجال الثالث: "البنى الأساسية والاستيعاب"المجال الرابع: "الكوادر البشرية". أما المجال الخامس: فهو السؤال المفتوح والذي يتعلق بالمقترحات والوسائل اللازمة لزيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية وفقًا (للتمويل، الكوادر البشرية، البنى الأساسية). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك فروقًا ذات دلاله إحصائية بين آراء المسؤولين في المجال الأول حسب متغير "الجهة".وفروقًا ذات دلاله إحصائية بين آراء المسؤولين في المجال الأول حسب متغير "الوظيفة" وفروقًا ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين في المجال الثالث حسب متغير "المستوى التعليمي" وفروقًا ذات دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين في المجال الرابع حسب متغير "الجهة". ومن نتائج هذه الدراسة كذلك أنه يوجد ارتباط طردي بين المجال الثالث "البنى الأساسية والاستيعاب" والمجال الرابع "الكوادر البشرية"، بمعنى أن هناك توافقا بين إجابات المسؤولين على هذين المجالين. وفي ضوء النتائج السابقة أوصت الدراسة بالتوسع في برامج الاستيعاب على نفقة الدولة داخل السلطنة وخارجها، وبزيادة إنشاء مؤسسات حكومية جديدة ورفع معدلات الإنفاق على التعليم العالي، وتبني خطة لتعمين الوظائف الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية ورفع المزايا والأجور المقدمة لأعضاء الهيئات الأكاديمية والأكاديمية المساندة. كما أوصت الدراسة بأهمية المحافظة على البنى الأساسية(المرافق) واستخدام أفضل برامج الصيانة لها لإطالة عمرها الافتراضي واستغلالها بكفاءة عالية وتنويع أنماط التعليم العالي وذلك بالاستفادة من التكنولوجيا ووسائل الاتصالات المتوفرة بالبنى الأساسية (المرافق) في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

Abstract

TheCapacity of Government Higher Education Institutions in the Sultanate of Oman، from Officials Perspective

Khamis Juma Al Belushi
Mutah University، 2011

This study addresses the reality of capacity in government higher education institutions in Oman from an official perspective. It examines capacity programs in government~~al~~ higher education institutions that are approved in the fifth، sixth، and seventh development plans. The study highlights the relationship between capacity and financing، between capacity and infrastructure (facilities)، and between capacity and human resources in terms of demographic variables، experience، and qualification. The participants of the study are 147 officials from different government higher education institutions. The instrument is a 16-item questionnaire divided into four sections: (1) Capacity in Government Higher Education Institution; (2) Capacity and Financing; (3) Capacity and Infrastructure; (4) Human Resources. A fifth section with an open-ended question addresses suggestions and recommendations to raise the capacity governmental higher education institution according to financing، human resources، and infrastructure. The findings indicated statistically significant differences between the responses of the officials in the Section 1 in terms of the "institution" and "occupation" variables. The findings also showed statistically significant differences in the Section 3 in terms of the "educational level" variable. There were also statistically significant differences in Section 4 in terms of the "institution" variable.

The study also showed a statistically significant relationship between Section 3 (capacity and infrastructure) and Section 4 (human resources)، indicating an agreement in the officials' responses to these two section.

In light of the above findings، the study calls for more development in government-funded capacity programs locally and internationally. It also recommends the establishment of new governmental institutions، more funding to higher education، adopting a plan to Omanize academic positions in government higher education institutions، and raising salaries and allowances to academic and academic-supporting faculty. The study emphasizes the importance of maintaining facilities and using the most reliable maintenance procedures to prolong the lifespan of these facilities and utilize them efficiently. Finally، the study calls for a diversification for teaching methods through the effective use of technology and communication equipment available in these facilities.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1 . 1 المقدمة:

يعتبر التعليم العالي من أهم مقومات التنمية الحضارية والبشرية في العصر الحالي لكونه المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي والذي يهدف إلى مد المجتمعات بالمختصين من ذوي الكفاءات والمهارات القادرين على إجراء البحث والتجريب واستغلال نتائجه في رقي ورفاهية مجتمعاتهم. سوف يتناول هذا الفصل مشكلة الدراسة، وأسئلة الدراسة، وأهداف الدراسة، أهمية الدراسة، المصطلحات الأساسية للدراسة، حدود الدراسة.

وقد أشار المؤتمر العالمي الدولي حول جامعة القرن الحادي والعشرين 17 - 19 مارس2001م - مسقط، أن التعليم العالي سيكون إحدى الصناعات النامية خلال السنوات القادمة؛ وذلك نظرا لما يمارسه من أدوار ووظائف هامه في المجتمعات؛ حيث يلعب التعليم العالي أدوارا مختلفة من حيث قدرته على حماية الثقافة والهوية من التيارات الفكرية الدخيلة، وقدرته على تسويق الثقافة المحلية إلى الخارج ومساهمته في نقل الثقافات وقيادة حركة الترجمة وتبادل المعارف بين الشعوب.(وزارة التعليم العالي، 2001).

إن زيادة النمو السكاني في العالم والتطلع إلى حياة أفضل والحاجة إلى رفع مستوى المهارات والتوسع المعرفي وتحرر الدول والعولمة التي ساهمت في إعادة صياغة مفاهيم سوق العمل وحدودها والثورة المعرفية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، كلها عوامل ساعدت في زيادة الطلب على التعليم العالي.

ويأتي الطلب على التعليم العالي مدفوعا بعاملين هما الطلب الاجتماعي والطلب الاقتصادي فعلى صعيد الطلب الاجتماعي فإن تحرر الدول من الاستعمار وارتباط التعليم العالي بالدرجة والمكانة الاجتماعية ومجانية التعليم، ودخول المرأة إلى سوق العمل، وزيادة عدد السكان لتوفر الخدمات الصحية التي ساهمت في زيادة

المواليد وانخفاض الوفيات كلها عوامل ومتغيرات اجتماعية ساهمت في زيادة الطلب على التعليم العالي.

أما بالنسبة للطلب الاقتصادي، فقد تنـامى دور التعلـيم العـالي فـي بنـاء اقتصاديات المعرفة؛ حيث أصبح البحث العلمي مرتبطًا بمؤسسات التعليم العالي التي تساهم في توفير البيئة المناسبة له، وساهم انفتاح أسواق العمل وحاجة هذه الأسواق لخريجين ذوي مهارات عالية في زيادة الطلب على التعليم العالي وكـذلك ارتبـاط المستوى التعليمي بالرواتب والأجور حيث يتقاضى خريجو مؤسسات التعليم العالي أعلى الأجور(وزارة العمل - المملكة الأردنية الهاشمية، 2002).

وعلى الصعيد العالمي فإنه يمكن ملاحظة زيادة الطلب على التعليم العالي من خلال تطور الأعداد التي التحقت بالتعليم العالي؛حيث بلـغ عـدد الملتحقـين فـي مؤسسات التعليم العالي عام 1960م (13) مليون طالب وطالبـة وارتفعـت أعـداد الملتحقين في عام 2004 إلى(132) مليون طالب وطالبة (الربيعي،2008). ويتوقع أن يرتفع هـذا الـرقم ليـصل إلـى (200) مليـون طالـب وطالبـة بحلـول عـام 2025 وذلك حسب تقديرات منظمة اليونسكو(اليونسكو، 1998).

وخرج المؤتمر الدولي للتعليم العالي الذي عقد في باريس عام2009م بمقـر منظمة اليونسكو بتوصيات تتعلق بالاستيعاب والقبول في مؤسسات التعلـيم العـالي حيث اعتبر أن توسيع الاستيعاب والقبول في مؤسسات التعليم العالي من أولويـات الدول الأعضاء وأن زيادة معدل المشاركة في التعليم العالي أصبح اتجاهـا عالميـا وأنه ينبغي أن يتم ربط التوسع في الاستيعاب بمؤسسات التعلـيم العـالي بـالجودة وتكافؤ الفرص، وأكد المؤتمر على أهمية تنويع مؤسسات التعليم العالي مـن أجـل تبادل الخبرات، كما أكد المؤتمر على أهمية استخدام التقنيات الحديثة فـي توسـيع الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي (اليونسكو، 2009).

حظي التعليم العالي في سلطنة عمان منذ بداية السبعينات باهتمام الحكومـة. حيث تم ابتعاث الكثير من الحاصلين على الشهادة العامة إلى خارج السلطنة؛ وذلك لعدم توفر مؤسسات التعليم العالي آنذاك في السلطنة، وتم تنظيم عملية الابتعاث من خلال المرسـوم الـسلطاني رقـم (1973/7) والتعـديلات التـي طـرأت عليـه.

وفي عام 1980م تم افتتاح مؤسسات التعليم العالي المرتبطة باحتياجات التنمية في البلاد وسوق العمل بشكل مباشر؛حيث تم قبول حملة الشهادة العامة في برنامج لعام واحد لإعدادهم كمعلمين يحصلون بعده على دبلوم التربية.

وفي عام 1983 تم إنشاء كليات متوسطة تمنح الدبلوم في التربية بحيث تكون مخرجات هذه الكليات معدة للعمل في سلك التدريس، وتم إنشاء المعهد المصرفي في نفس العام والذي يمنح درجة الدبلوم في الأعمال المصرفية والمالية، وتم إنشاء المعهد الزراعي وافتتاح الكلية التقنية الصناعية في محافظة مسقط في عام 1984م، كما تم إنشاء العديد من المعاهد الصحية لإعداد العمانيين في الوظائف الطبية المساندة، وفي عام 1986م تم افتتاح أول جامعة حكومية وهي جامعة السلطان قابوس.

وفي عام 1994م تم إنشاء وزارة التعليم العالي وفي نفس العام تم تحويل الكليات المتوسطة للمعلمين إلى كليات جامعية وفي عام 1996 صدر المرسوم السلطاني رقم 96/41 بشأن فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في إنشاء كليات ومعاهد خاصة. وفي عام 1998م تم إنشاء مجلس التعليم العالي، وفي عام 1999م صدر المرسوم السلطاني رقم (99/41) بإصدار نظام الجامعات الخاصة حيث أصبح عددها(24) مؤسسة تعليم عالي بين جامعات وكليات تخصصية في عام 2010/2009 (وزارة التعليم العالي،2009).

2.1 مشكلة الدراسة:

بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان خلال العام الجامعي2008/2007م (57) مؤسسة، منها(33) مؤسسة حكومية و(24) مؤسسة خاصة ما بين جامعة وكلية تخصصية، وبلغ عدد الطلبة المقيدين بها(78930) طالب وطالبة (بيان وزيرة التعليم العالي - مجلس الشورى، 2009).

بلغت مخرجات الشهادة العامة خلال الفترة من2002 /2003 - 2010/2009 (387374) طالبا وطالبة بمتوسط سنوي قدره (48422) طالبا وطالبة في كل عام.

وبلغ إجمالي المستوعبين بمؤسسات التعليم العالي على نفقة الحكومة خـلال نفس الفترة(100423) طالبا وطالبة يشكلون ما نسبته(26%) من إجمالي المخرجات (وزارة التعليم العالي،2011).

وأشار تقرير التنمية البشرية العماني2003م إلى أن معدلات الالتحـاق فـي التعليم العالي بسلطنة عمان في الفئة العمرية (18-24) سنة يبلـغ (12.6%) وهـذا المعدل يعتبر منخفضا بالقياس إلى المعدلات السائدة في الـدول متوسـطة الـدخل (20%) فأكثر، وهو شديد الانخفاض بالمقارنة مع معدلات الالتحـاق فـي الـدول مرتفعة الدخل (56%) في المتوسط وإن كانت النسبة تصل إلى أكثر من (80%) في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا).

كما أشارت نتائج التعداد العام للسكان والمنشآت لعام 2003م أنه مازال هناك أكثر من (63%) من مجموع العمانيين الدارسين تزيد أعمارهم عن(15) سنة فأكثر يحملون الشهادة العامة فأقل في حين تصل نسبة العمانيين الذين يحملون مـؤهلات جامعية (4.3%) من نفس الفئة العمرية(وزارة الاقتصاد الوطني، 2006).

وأشار(الهنائي، 2008) أن مابين (50- 60%) من خريجي الـشهادة العامـة خلال الفترة من 2002/2001 ـ 2007/2006 لم يتمكنوا من الحصول على فـرص في التعليم العالي.

بلغ عدد الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم العالي على نفقة الحكومة مـن إجمالي مخرجات الشهادة العامة خلال الفترة من الأعوام الدراسـية 2003/2002 ـ 2010/2009 (286951) طالب وطالبة يشكلون ما نسبته (74%)، حيث تتجـه هـذه الأعداد إلى البحث عن عمل وهي لا تمتلك مهارات وظيفية تمكنها مـن الحـصول على فرص عمل (وزارة التعليم العالي ـ سلطنة عمان، 2011).

وأشار تقرير التنافسية العربية لعام 2007م أن القيد في التعليم بكافة مستوياته في سلطنة عمان لا يرقى إلى المعايير العالمية ولاسيما التعليم العالي حيث أن نسبة المقيدين ضمن الفئة العمرية (18-24) سنة هي الأقل على مـستوى دول مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربيـة (تقريـر التنافـسية العربيةـ ـ المنتـدى الاقتصادي العالمي،2007).

وعلى ضوء ما ورد من مؤشرات إحصائية حول واقع ونسب الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي، يلاحظ أن نسب الاستيعاب ما تزال ضئيلة مقارنة بما يجب أن تكون عليه، وسوف تقوم هذه الرسالة بالوقوف على واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة.

3.1 أسئلة الدراسة:

1- ما هي التحديات التي تواجه زيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين من حيث، واقع الاستيعاب، التمويل، البنى الأساسية، الكوادر البشرية؟
2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابة المسؤولين حول واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي، البنى الأساسية والاستيعاب، الكوادر البشرية، وذلك حسب المتغيرات الديمغرافية لمجتمع الدراسة؟
3- ما هي الاقتراحات الممكنة لزيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية من وجهة نظر المسؤولين؟

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية من وجهة نظر المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وبشكل عام تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1- معرفة تحديات زيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية من وجهة نظر المسؤولين.
2- استعراض مقترحات زيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية من وجهة نظر المسؤولين.
3- معرفة أوجه الاختلاف والتوافق بين آراء المسؤولين بشأن الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

5.1 أهميـة الدراسـة:

يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة فيما يأتي:

1- تسليط الضوء على واقع الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي الحكومية فـي سلطنة عمان.

2- من المؤمل أن تساعد نتائج وتوصيات هذه الدراسة صناع القرار وراسـمي السياسات العامة والمسؤولين سواء من المختصين أم المسؤولين فـي قطـاع التعليم العالي الحكومي في الاسترشاد بها عند مناقشة تحديات التعليم العـالي وتناول قضية الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي بشكل خـاص في سلطنة عمان.

3- تمهيد الطريق أمام الباحثين لإجراء دراسات أخـرى والتهيئـة لدراسـات مستقبليه لها علاقة بقضايا التعليم العالي في سلطنة عمان والسياسات العامـة المرتبطة به.

6.1 المصطلحات الأساسية للدراسة:

سوف ترد في الدراسة بعض المصطلحات والتي يرى الباحث من الأهميـة وضع تعاريف لها.

1- سن الالتحاق بالتعليم العالي.

ويقصد به السن التي من المفترض أن يكون بها كل فرد من أفراد أي مجتمع مقيدا في مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي. وحددت منظمـة (اليونـسكو) سـن الالتحاق بالتعليم العالي (18 ـ 24) سنة وهي نفس الفترة التي حددها تقرير التنميـة العماني2003م وحدد دليل منهجيات مؤشـرات التنميـة المـستدامة فـي سـلطنة عمان2006م أن سن الالتحاق بالتعليم العالي في سلطنة عمان هي (18 ـ 24).

2- التنمية البشرية.

التنمية في اللغة كلمة مشتقة من (نمى) وتعني "الزيادة والانتـشار" وعرفهـا (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) بأنها "عملية توسع للخيـارات والفـرص المتاحة، وأن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل، وأن يتعلموا، وأن يكون فـي

وسعهم الحصول على الموارد التي تضمن لهم مستوى كريما للمعيشة"، كما عرفها (تقرير التنمية البشرية سلطنة عمان، 2003) بأنها "عملية تطوير للتنظيم المجتمعي بما يسمح للبشر بتطوير طاقاتهم وتنمية قدراتهم من جهة، وبما يمكّنهم من الانتفاع بما يتاح لهم من خيارات وفرص".

3- الخطط التنموية الخمسية.

هي البرامج التنموية الحكومية ذات البعد الاستراتيجي التي يتم تنفيذها خلال خمس سنوات مبرمجة زمنيا ومعتمد لها المبالغ المالية لتنفيذها،وتقوم كل جهة من الجهات الحكومية بتنفيذ البرامج المعتمدة لها في الخطة وفقًا لاختصاصها، وتعنى بإعدادها والإشراف عليها ومتابعة تنفيذها وزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان سابقًا.

4- التعليم العالي.

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التعليم العالي في الإعلان العالمي لمؤتمر التعليم العالي بباريس في أكتوبر1998م بأنه يشمل كل أنواع التعليم الذي يأتي بعد المرحلة الثانوية سواء كانت جامعات أم مؤسسات تعليمية أخرى تعنى بالتعليم أو التدريب أو البحث، وحازت على اعتراف السلطات المخولة في الدولة على أنها مؤسسات للتعليم العالي.

5- المسؤولون.

أعضاء مجلس التعليم العالي، ووكلاء الوزارات المعنية بالتعليم العالي، والمديرون العامون ونوابهم، ورئيس جامعة السلطان قابوس ونوابه، وأعضاء مجالس أمناء الجامعات والكليات الحكومية، وعمداء الكليات ومساعدوهم.

6- مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

هي تلك المؤسسات التي يتم تمويلها تمويلا كاملا من الأموال العامة، وتخضع جميع أنظمتها وقوانينها للدولة، والتي تقوم بقبول مخرجات الشهادة العامة، وتشمل المعاهد والكليات والجامعات، وتمنح الدرجات العلمية في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا.

7- الاستيعاب في التعليم العالي بسلطنة عمان.

الاستيعاب هو قدرة مؤسسات التعليم العالي على قبول الطلاب للدراسة بها سواء في المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا، وذلك وفقا لما هو مخطط له ووفق الإمكانيات المالية والبشرية والبنى الأساسية، والبرامج الأكاديمية التي تقدمها .

7.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

الحد المكاني: مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وزارة التعليم العالي، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة القوى العاملة، وزارة الصحة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، البنك المركزي، جامعة السلطان قابوس، مجلس التعليم العالي.

الحد الزمني: الفترة الزمنية التي تم فيها جمع المعلومات عام2010 -2011.

الحد البشري: جميع المسؤولين في قطاع التعليم العالي من وكلاء الوزارات والمديرين العامين ونوابهم، وأعضاء مجلس التعليم العالي، وأعضاء مجالس وأمناء الجامعات وأعضاء مجالس الكليات، ورئيس جامعة السلطان قابوس ونوابه، وعمداء الكليات ومساعديهم.

الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على تحيات زيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في سلطنة عمان وذلك من خلال استعراض البناء التنظيمي لمنظومة التعليم العالي وسياسات وبرامج الاستيعاب في سلطنة عمان ومدى تناسبها مع الطلب المتنامي على التعليم العالي من وجهة نظر المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والحلول التي يقترحونها لزيادة الاستيعاب.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الأدب النظري لمفهوم التعليم العالي من حيث نشأته وتعريفه وتطوره عبر التاريخ عالميا وعربيا، وأهميته ووظائفه، وأنماطه، والتعريف بالاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي، بعد ذلك سيتم استعراض التعليم العالي في سلطنة عمان من خلال استعراض مؤسسات التعليم العالي الحكومية عددها وأنواعها والدرجات العلمية التي تمنحها، والإطار التنظيمي للتعليم العالي في سلطنة عمان، والتحديات التي تواجه التعليم العالي في سلطنة عمان، واستعراض واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان، والسياسات المعتمدة للاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في الخطط الخمسية التنموية - - الخامسة، والسادسة، والسابعة. وأخيرا سيتم التحدث عن الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة.

1.2 الإطار النظري

1.1.2 التعليم العالي

للتعليم العالي دور مهم وفعال في تطور وتقدم المجتمع، وذلك لكونه من أهم العوامل التي تساهم في إنجاح أي تنمية، وإدراكًا من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم (اليونسكو) بأهمية التعليم العالي والأدوار التي يلعبها، اعتمد المؤتمر العام لليونسكو تعريفًا للتعليم العالي وفق التوصية الخاصة بالاعتراف بدرجات وشهادات التعليم العالي بأنه، "برامج الدراسة أو التدريب على البحوث بعد المستوى الثانوي والتي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات تعليم عالٍ من قبل السلطات المختصة في الدولة". (وثيقة عمل المؤتمر العالمي للتعليم العالي، 1998، 12).

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1999م، التعليم العالي على أنـه مستوى أو مرحلة من الدراسة التي تلي التعليم الثانوي، وتباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات للتعليم العالي كالجامعات الحكومية أو الخاصة أو في الكليات والمعاهـد، وغيرها من المنشآت التعليمية الأخرى، أو عبر الشبكات والمواد الإلكترونية.

2.1.2 نشأة وتطور التعليم العالي

مر مفهوم مؤسسات التعليم العالي بمراحل منذ بداية انفتاح العقـل البـشري على المعارف والعلوم ومنذ أن بدأ الإنسان بأول عمليات التدوين سـواء بـالحفر أم الرسم أم الكتابة. وأدرك الإنسان أن عملية الحفاظ على المعارف ونقلها من جيل إلى جيل وضمان تطورها يحتاج إلى مؤسسات علمية متخصصة قادرة على القيام بكـل أنواع التمثيل المعرفي. يشير (الثبيتي، 2002) إلى أن أول بدايات فكـرة الجامعـة انبعثت من المؤسسات الهندية المعروفة بمدارس الغابة التي يرجـع تاريخهـا إلـى 1500 ق.م وأوجدت الصين قبل ثلاثة آلاف سنة نظام الامتحانات لاختيار مـوظفي الدولة وهي أول ممارسه تاريخية في منح الدرجات والإجازات العلمية.

أما في العصور الوسطى فقد عرف المسلمون بدايات التعليم الجـامعي مـع تطور الحضارة الإسلامية، ومن هذه المؤسسات جامعة قرطبة بالأندلس عام 795م، وجامعة القرويين في المغرب 859م، وجامعة الأزهر في مصر 970م، والجامعـات الإسلامية بدأت من أروقة الجوامع ثم تطورت إلى جامعات مستقلة تنوعـت فيهـا المعارف والعلوم وأصبحت في متناول الجميع في العالم الإسـلامي، وكـذلك درس فيها طلاب من أوروبا. وفي بدايات النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي. تغيرت أوضاع أوروبا نتيجة لأسباب دينية واجتماعية وسياسية وثقافية وكـان مـن أبرز ملامح هذا التغير ظهور نواة التعليم الجامعي المعاصر، ومن أشهر الجامعات التي ظهرت في تلك الفترة جامعة بولونيا في إيطاليا 1088م وجامعة بـاريس فـي فرنسا1130م، ومع بداية القرن الخامس عشر الميلادي بلغ عـدد الجامعـات فـي أوروبا(79) جامعة، ومما تجب الإشارة إليه أن جامعات تلك الحقبة لم تحمـل اسـم جامعة؛ حيث أخذت مسميات مختلفة مثـل "نقابـة" (Guild) أو"مكـان الدراسـة"

(Stadium) ثم يلي ذلك مسمى جديد هو (faculty) وهو مقارب لمصطلح كلية، أما مصطلح الجامعة، فقد ظهر في أوربا في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي وهو يعنى مجموعة كليات يضمها منظم إداري وأكاديمي واحد. ويرى (السنبل، 1998) إلى أن الثورة الصناعية في القرن السابع عشر الميلادي ساهمت في إحداث تغيرات في أوربا بفضل الإنتاج الصناعي وما طرأ على عالم المهنة من تغيرات وأصبحت الحاجة ماسة إلى مهن كثيرة مثل هندسة الآلات والميكانيكا، وقد واجهت الجامعات هذه المطالب بالرفض، وذلك بسبب تأثرها بالتراث الإغريقي الذي يفصل بين الفكر والعمل، وظلت تركز مقدراتها على ما يسمى بالتربية الحرة المتمثلة باللغات والآداب والفلسفة والتاريخ. ويقسم (السنبل، 1998) تطور مفهوم الجامعة إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: الجامعة وهي قرية مع كهنتها.

المرحلة الثانية: الجامعة الحديثة وهي عبارة عن مصنع للمعرفة ينتج عملاً ماهرا متقنًا ويركز على البحث والاكتشاف.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الحالية في عصرنا الحالي.

وأشار(عربيات، 2006) إلى أنه يوجد حاليا ما يزيد على (8000) جامعة و(7000) معهد للتعليم العالي على مستوى العالم بينها اعتراف متبادل، وذكر(العلاف، 2009) بأنه على المستوى العربي بلغ عدد الجامعات العربية قبل الحرب العالمية الأولى بضعه جامعات، وفي الفترة مابين1953 ـ 1959م أصبح العدد (22) جامعة أما في أواخر عام1997 مفقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي(175) جامعة و(137) كلية جامعية و(473) كلية مجتمع كما أشار(علي، 2010) إلى أن عدد الجامعات في الدول العربية ارتفع من(233) جامعة عام2003م إلى (385) جامعة في عام 2008م.

3.1.2 أهمية التعليم العالي ووظائفه

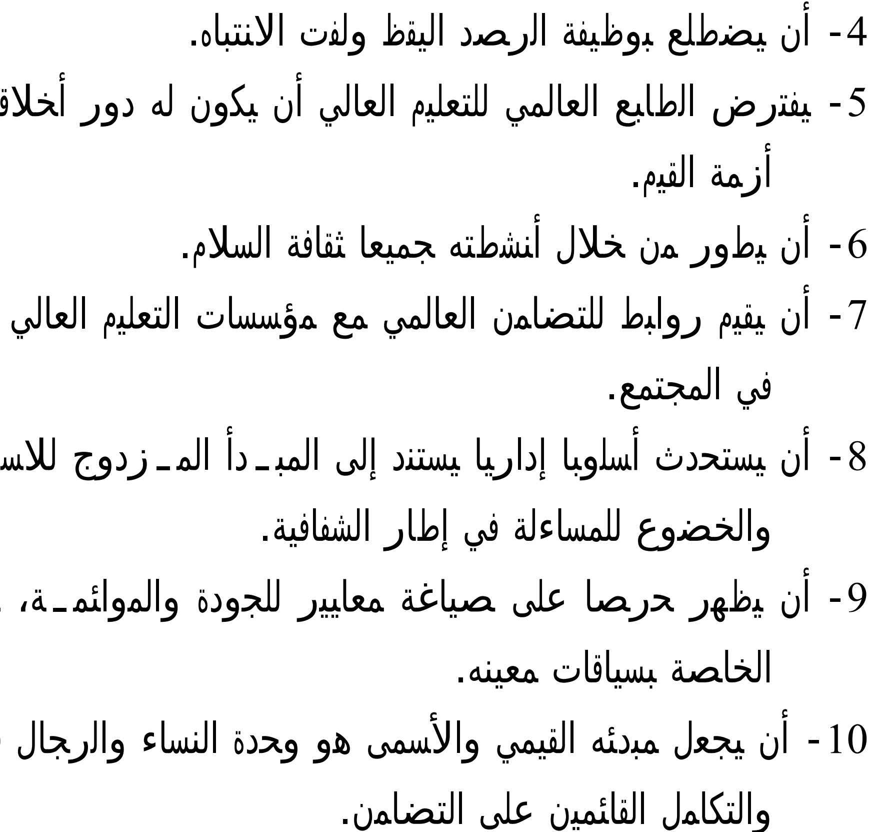
يشكل التعليم العالي حجر الزاوية في التنمية المستدامة، والتنميـة البـشرية خصوصا، ليس فقط في مجال التدريب والتأهيل للكفاءات من أجل صون وتعزيـز البنى الأساسية للديمقراطية والعدالة، وبناء القدرات فـي ميـدان التفكيـر النقـدي والابتكار والاكتشافات بـل وأيـضا فـي تـشكيل حيـاة البـشرية الاجتماعيـة والاقتصادية والثقافية.

ويرى (الربيعي، 2008) أن أهمية وأدوار التعليم العالي تتلخص في التعلـيم، والبحث والتطوير، وخدمة المجتمع، والتدريب والتعليم المستمر، والمـساهمة فـي التنمية الشاملة، والتنشئة الوطنية والإنسانية وتتركز أهم ثلاث وظائف للتعليم العالي فيما يلي:

وظيفة عامة تعنى بالتطوير العام للمعارف والقيم الثقافية في المجتمع المحلي والعالمي بشكل عام، والطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية بشكل خـاص. ووظيفـة مهنية تعنى بتزويد الطلاب والمستفيدين بالمعارف والكفايات والمهارات الضرورية، التي يحتاجونها بعد انتهائهم من الدراسة ودخولهم في سوق العمل. ووظيفة تعليميـة بحثيه تعنى بإعداد الكفاءات من الباحثين والعلمـاء والمختـصين وبنـاء القـدرات الوظيفية ذات المستوى الرفيع والتي تسهم في رفع وتقدم المجتمـع فـي مختلـف حقول المعرفة.

وعبرت منظمة اليونسكو في المؤتمر العالمي للتعلـيم العـالي1998م تحـت عنوان "التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين" الرؤية والعمل عن رؤيتها لمهام وأدوار التعليم العالي التي عليه أن يلعبها في القرن الحادي والعشرين حيث يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي حسب ما ورد عن منظمة اليونسكو ما يلي:

1- إتاحة الانتفاع به لجميع من يملكون القـدرات والحـافز(الانتفـاع والجـدارة) والإعداد المناسب لكل مراحل الحياة.
2- الاستعانة بأشكال متداخلة ومتنوعة من أجل الاستجابة للاحتياجـات التعليميـة للجميع في كل مراحل الحياة.
3- أن تكون مهمته لا للتدريب فحسب بل التربية أساسا.



4- أن يضطلع بوظيفة الرصد اليقظ ولفت الانتباه.

5- يفترض الطابع العالمي للتعليم العالي أن يكون له دور أخلاقي توجيهي في فترة أزمة القيم.

6- أن يطور من خلال أنشطته جميعا ثقافة السلام.

7- أن يقيم روابط للتضامن العالمي مع مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات أخرى في المجتمع.

8- أن يستحدث أسلوبا إداريا يستند إلى المبدأ المزدوج للاستقلال المسؤول، والخضوع للمساءلة في إطار الشفافية.

9- أن يظهر حرصا على صياغة معايير للجودة والموائمة، تتجاوز المعايير الخاصة بسياقات معينه.

10- أن يجعل مبدئه القيمي والأسمى هو وحدة النساء والرجال في إطار من التمايز والتكامل القائمين على التضامن.

4.1.2 أنماط التعليم العالي

تعارف الناس على النمط التقليدي لمؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال التعامل مع ما يمكن معايشته وملامسته واقعيا من خلال المباني المكّونة للمؤسسة التعليمية، ومن خلال المحاضرات وعلاقة الطلاب مع أساتذتهم وتفاعلهم الاجتماعي اليومي وما ينشأ مع هذه العلاقات من مسلك بشري.

وبظهور الثورة التكنولوجية في الاتصالات أصبحت المعارف أكثر انتشارا وتدفقًا للمتلقي، ويرى (عربيات، 2006) أن العولمة شكّلت ضغطًا على التعليم العالي؛ حيث أصبحت عالمية المناهج الأكاديمية جزءا من التقدم المطلوب لخطط الدراسة، ومع تزايد المعرفة العالمية وفعالية طرق الاتصال فإن الدول التي كانت معزولة بسبب صعوبة الاتصالات ونقص المعرفة أصبح من السهل عليها الحصول على المعلومات والاتصال والقيام بالأعمال إلكترونيا. كذلك ساهمت العولمة في خلق التحالفات والتكتلات بين الجامعات حيث يوجد أكثر من (172) تجمعا لجامعات عالمية وقد أشار(الربيعي، 2008) إلى أهم أنماط التعليم العالي:

1- **التعليم العالي النظامي:** وهو التعليم العالي التقليدي السائد حاليا في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

2- **التعليم عن بعد:** وهو عملية تعليمية لا يكون فيها اتصال مباشر بين الطالب والمعلم، بحيث يكونوا متباعدين زمنيا ومكانيا، ويتم الاتصال بينهم بطرق الوسائط التعليمية.

3- **التعليم العالي في الجامعات المفتوحة:** تقوم فكرتها على أساس إتاحة فرص التعليم العالي المستمر للدارسين، وتيسير عمليات التعليم والتعلم للطلبة في أماكن إقامتهم، وذلك باستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة.

4- **التعليم العالي التعاوني:** وهو تعليم عالٍ يتم توفير مرافقه وتمويل عملياته التعليمية من قبل مؤسستين إحداهما تعليمية، والأخرى مؤسسة إنتاجية أو منشأة صناعية، وذلك عن طريق المشاركة والتكامل بين المؤسستين.

5- **التعليم العالي في جامعات الشركات:** وهي جامعات تنشئها الشركات العالمية الكبرى، وتحمل عادة نفس اسم الشركة، وتقدم تعليما نوعيا يستخدم مجالات واختصاصات عمل الشركة، ويهدف منها إعداد كوادر مؤهلة في اختصاصات بعينها.

6- **التعليم الإلكتروني:** ويقصد به التعليم باستخدام التكنولوجيا و الحاسبات الآلية وبرامجها المختلفة، سواء على شبكات مغلقة أم شبكات مشتركة أم شبكة الإنترنت.

7- **التعليم العالي في الجامعة الافتراضية:** هو تعليم في جامعة تعتمد على تقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة في ربط الطلاب بعضهم ببعض، وكذلك المحاضرين، وتقديم المعرفة لهم في أماكنهم بواسطة البريد الإلكتروني، والشبكة العنكبوتية، والاتصال التفاعلي الثنائي عبر القنوات الفضائية.

8- **التعليم العالي الخاص:** وهي المؤسسات التي تقدم التعليم العالي، ويتم تأسيسها وتمويلها بواسطة القطاع الخاص. ويكون تحقيق الربح غاية من إنشائها.

9- **التعليم العالي الأهلي:** وهي المؤسسات التي يتم إنشاؤها من مصادر غير حكومية، وذلك من خلال الهبات والتبرعات، والوقفيات والمنح الإنسانية التي تمثل مصادر جارية للتمويل المستمر، ولا يكون هدفها الرئيسي هو الربح.

10- **التعليم العالي في جامعة النظم المتعددة:** وهي مؤسسة تقدم التعليم العالي، وتحتوي بداخلها عدة جامعات مدمجة: أكاديمية، ومهنية، وثقافية، ونظامية ولا نظامية، ذات قيم رمزيه ووظيفية، وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم البرامج والمقررات، ودعم عمليات التعليم والتعلم، وترتبط بعلاقات وتحالفات مع جامعات نظامية قائمة ومؤسسات معلوماتية علمية وفنية إعلامية وتكنولوجية.

11- **التعليم العالي الموازي:** وهو التعليم الجامعي المنبثق من الجامعات الحكومية، ويتم عن طريق قبول بعض الطلاب الذين لم يحققوا شروط القبول في الكليات التي يرغبون الالتحاق بها. وذلك يفتح المجال لهؤلاء الطلبة للتنافس على بعض المقاعد نظير رسوم دراسية مخففة بهدف تحسين جودة العملية التعليمية، وإيجاد مصادر تمويل إضافية للجامعات الحكومية.

هذه الأنماط التعليمية في التعليم العالي، أخرجت مؤسسات التعليم العالي من أدوارها التقليدية المتعارف عليها تاريخيا، وكل هذا ساهمت به الثورة التكنولوجية وتطور وسائل الاتصالات، مدفوعا بزيادة الطلب على التعليم العالي، والذي لا تستطيع أن تمنحه الجامعات التقليدية وفقًا لطاقتها الاستيعابية، والمرافق الموجودة بها والإمكانيات البشرية والأكاديمية، والاشتراطات الخاصة بمعايير الاعتماد وضمان الجودة.

5.1.2 الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي

إن موضوع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي هو من أهم القضايا والتحديات التي تواجه التعليم العالي وارتباط مؤشرات الالتحاق وأعداد الدارسين والمستوعبين في مؤسسات التعليم العالي بالحسابات التي ترد في تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية والمحلية؛ حيث يعتبر دليل التعليم من بين أربعة أدلة

تقاس بها التنمية البشرية وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم (اليونسكو، 1998) تعريفًا لموضوع الاستيعاب حيث تم ربطه بسن الالتحاق بالتعليم العالي وهي السن التي من المفترض أن يكون كل فرد من أفراد أي مجتمع مقيدا في مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي وحددت منظمة (اليونسكو) سن الالتحاق بالتعليم العالي (18-24) سنة، واتفق تقرير التنمية العماني (2003) على سن الالتحاق بالتعليم العالي (18-24) سنة وأشار(دليل منهجيات مؤشرات التنمية المستدامة، 2006) إلى أن عملية احتساب الملتحقين بالتعليم العالي يتم بقسمه عدد المقيدين في مؤسسات التعليم العالي على إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (18-24) سنة مضروبا في مائة. وتقوم منظمة (اليونسكو) باحتساب الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي بهذه المعادلة أو باحتساب عدد الملتحقين بالتعليم العالي لكل مائه ألف من السكان.

6.1.2 التعليم العالي الحكومي في سلطنة عمان

تم إنشاء وزارة التعليم العالي في سلطنة عمان عام 1994م لتقوم برسم الخطط والسياسات العامة لمنظومة التعليم العالي، وفي عام 1998م تم إنشاء مجلس التعليم العالي؛ ليقوم بوضع الخطط والسياسات العامة المنظمة لمؤسسات التعليم العالي، ووضع السياسات الخاصة بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والعمل على التوجيه بما يتفق مع حاجات البلاد وتيسير تحقيق أهداف التنمية بالسلطنة (الجريدة الرسمية، 1998). وفي عام 2001م تم إنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي ليتولى وضع أسس ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي وإعداد الدراسات والبحوث اللازمة حول متطلبات معايير الاعتماد وضمان الجودة وتم تغيير مسمى مجلس الاعتماد الأكاديمي إلى الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وذلك وفق المرسوم السلطاني رقم (2010/54) (الجريدة الرسمية، 2010). كما تم في عام 2005م إنشاء مجلس للبحث العلمي وفق المرسوم السلطاني رقم (2005/54).

بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الحكومية في العام الأكاديمي 2008/2007(33) مؤسسة حكومية مكونة من جامعة حكومية واحدة وهي جامعة

السلطان قابوس بالإضافة إلى (15) كلية و(17) معهد تخصصي وبلغ عدد الطـلاب الملتحقين بهذه المؤسسات (69850) طالب وطالبة. وتبلغ أعداد الهيئات الأكاديميـة والفنية والإدارية المساندة في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمـان خـلال العـام الجامعي2008/2007(8183) منهم (4052) عضوا أكاديميا و(1448) عـضوا فنيـا و(2178) عضوا إداريا و(505) عضوا بالخدمات المساندة (وزارة التعليم العـالي، 2009). وأشار التقرير الوطني عن التعليم العالي فـي سـلطنة عمـان2009 بـأن مؤسسات التعليم العالي الحكومية تتكون من(وزارة التعليم العالي، 2009).

1- **جامعة السلطان قابوس:** تأسست في عام 1986م، وهي مستقلة أكاديميا وإداريا وماليا ويرأس مجلس الجامعة وزير التعليم العالي، وقد بلغ عدد الدارسين بهـا في العام الأكاديمي 2009/2008(15276) طالب وطالبة وتبلغ أعـداد الهيئـات الأكاديميـة والأكاديميـة المـساندة والإداريـة (2629) وتوجـد بالجامعـة (7) كليات و(9) مراكـز بحثيـة، وتمـنح الجامعـة شـهادات البكـالوريوس والماجستير والدكتوراه.
2- **كليات العلوم التطبيقية:** ويبلغ عددها (6) كليات تتبـع وزارة التعلـيم العـالي وتسمى سابقًا كليات التربية إلى أن تم تحويلها إلى كليات العلوم التطبيقيـة فـي عام2007م. تمنح هذه الكليات درجة البكالوريوس ويبلغ عدد الطلاب الدارسـين بها في العام الأكاديمي 2009/2008 (2648) طالبا وطالبة وبلغ أعداد الهيئـات الأكاديمية والأكاديمية المساندة والإدارية (1052).
3- **الكلية التقنية العليا وكليات التقنية:** يبلغ عددها (7) كليات تتبع وزارة القـوى العاملة، تمنح الكلية التقنية العليا بمسقط درجة البكالوريوس أما بـاقي الكليـات فتمنح درجة الدبلوم والدبلوم العالي. تركز هذه الكليـات فـي برامجهـا علـى التخصصات الفنية التي يحتاجها القطاع الخاص وفق برامج وخطـط التعمـين المعتمدة في سلطنة عمان وحاجة سوق العمل ويبلغ عدد الدارسين بهذه الكليات في العام الأكاديمي 2009/2008(21295) طالبا وطالبة، وتبلغ أعـداد الهيئـات الأكاديمية والأكاديمية المساندة والإدارية بها (2036).

4- **المعاهد الصحية:** يبلغ عـددها (16) معهـدا تتبـع وزارة الـصحة وتتـوزع تخصصاتها بين العلوم الصحية والتمريض والصحة العامة ومساعدي الصيدلية والسجلات الطبية ومعظم هذه التخصصات ومخرجاتهـا موجهـه لاحتياجـات القطاع الصحي في السلطنة وتمنح المعاهد درجة الدبلوم. بلغ عـدد الدارسـين بهذه المعاهد في العام الأكاديمي2009/2008(2292) طالبا وطالبة، وتبلغ أعـداد الهيئات الأكاديمية والأكاديمية المساندة والإدارية في هذه المعاهد (472).

5- **معهد العلوم الشرعية:** يتبع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، تأسس عام1986م وهو متخصص في مجال العلوم الدينية والشرعية، ويمنح هذا المعهد الدرجـة الجامعية الأولى في العلوم الشرعية. بلغ عدد الدارسين به في العام الأكـاديمي 2009/2008(911) طالبا وطالبة وتبلغ أعداد الهيئات الأكاديميـة والأكاديميـة المساندة والإدارية (68) ويستقبل المعهد طلاب من خارج السلطنة فـي إطـار تبادل المنح والمقاعد بين السلطنة ودول العالم، حيث يبلغ عدد الدول التي يتبادل معها المعهد المنح اثنتي عشرة دولة.

6- **كلية الدراسات المصرفية والمالية:** تتبـع البنـك المركـزي وتأسـست عـام 1983م تحت مسمى المعهد المصرفي العماني وفق المرسـوم الـسلطاني رقـم (83/64) وفي عام 1998م تم تعديل المسمى إلى معهد الدراسـات المـصرفية والمالية وفق المرسوم السلطاني رقم (98/83) وفي عام 2004م تم تعديل مسمى المعهد إلى كلية الدراسات المصرفية والمالية وفق المرسـوم الـسلطاني رقـم (2004/12) وتمنح هذه الكلية درجة الدبلوم والبكالوريوس بالارتباط الأكـاديمي مع جامعة (Bradford) البريطانية، وتقدم برامج الماجستير في الإدارة والمـال بالارتباط مع جامعة (Strathclyde) البريطانية المتخصصة في مجال الدراسات المـصرفية والماليـة. بلـغ عـدد الدارسـين بهـا فـي العـام الأكـاديمي 2009/2008(1384) طالبا وطالبة، وتبلغ أعداد الهيئات الأكاديمية والأكاديميـة المساندة والإدارية (58).

7- **البعثـــات:** تقوم وزارة التعليم العالي بالإشراف على البعثات الدراسية سواء في المرحلة الجامعية الأولى أم الدراسات العليا خـارج الـسلطنة، أم البعثـات

الداخلية المُمولة من الحكومة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وتقوم وزارة التعليم العالي بالإشراف والمتابعة والتمويل وذلك وفق قانون البعثات والإعانات الدراسية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (85/13) الذي تم تعديلـه بالمرسـوم السلطاني رقم (2002/83) وتقدم خدماتها من خلال المديرية العامـة للبعثـات والملحقيات الثقافية البالغ عددها (7) ملحقيات.

7.1.2 الإطار التنظيمي للتعليم العالي في سلطنة عمان

أخذ الإطار التنظيمي للتعليم العالي بعدا تدريجيا فـي المـسؤوليات ويعتبـر مجلس الوزراء أهم المؤسسات التي تدعم قضايا وسياسات التعليم العالي وذلك مـن خلال عضوية وزارة التعليم العالي في مجلس الوزراء أو من خلال مجلس التعلـيم العالي والذي يعرض عليه كل ما يتعلق بالسياسات والتحديات التي يواجهها التعلـيم العالي في سلطنة عمان.ويتم إعداد متطلبات قطاع التعليم العـالي الحكـومي أثنـاء إعداد الخطط الخمسية التنموية التي تشرف عليها وزارة الاقتصاد الوطني بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي والجهات الحكومية التي تشرف على مؤسسات التعليم العالي.

وفيما يلي عرض تفصيلي للإطار التنظيمي للتعليم العالي:

مجلس التعليـم العالي

وهو مجلس متخصص لمناقشة قضايا وسياسات التعليم العالي، تم إنشاء هذا المجلس وفق المرسوم السلطاني رقم(98/65). ويرأسه وزير ديوان البلاط السلطاني ونائبه وزير التعليم العالي، وتمثل به جميع الجهات ذات العلاقة. تم إنـشاء أمانـة عامة للمجلس وتعيين أمين عام له وحدد المرسوم السلطاني اختـصاصات مجلـس التعليم العالي وفق المادة الثانية من المرسوم وفقًا لما يلي (الجريدة الرسمية، العـدد 632، 1998).

1- تنظيم قبول الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا وتحديد أعدادهم بالتنسيق مـع الجهات المختصة.
2- التنسيق بين الأقسام المتناظرة في مؤسسات التعليم العالي.



3- بحث واقتراح تعديل قوانين وأنظمة التعليم العالي في ضوء تطور السياسات العامة للدولة.

4- النظر فيما يواجه التعليم العالي من صعوبات واقتراح الوسائل الكفيلة بتذليلها.

5- مراجعة مشروعات القوانين المتعلقة بالتعليم العالي التي تعدها الجهات المختصة.

6- دراسة ما يحيله إليه جلالة السلطان أو مجلس الوزراء من موضوعات التعليم العالي وإبداء الرأي فيها.

7- النظر فيما تعرضه عليه الجامعات والجهات الحكومية المتخصصة من مسائل تتعلق بالتعليم العالي.

8- النظر فيما يتعلق بمسائل التعليم في مستوياته ونوعياته المختلفة.

9- الاطلاع على التقارير السنوية التي تعدها الجامعات والجهات الحكومية المختصة حول أداء مؤسسات التعليم العالي واتخاذ التوصيات المناسبة بشأن تقويم هذا الأداء وتطويره.

10- إعداد تقارير سنوية لمجلس الوزراء عن أوضاع التعليم العالي وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

11- المتابعة الدورية لتنفيذ سياساته وقراراته.

حدد المرسوم السلطاني رقم (98/66) أعضاء المجلس الذين يمثلون مؤسسات التعليم العالي والجهات الحكومية ذات العلاقة وممثلين عن مؤسسات التعليم العالي الخاصة والأعضاء المستقلين، وفي عام 2002م صدر المرسوم السلطاني رقم (2002/31) بشأن إعادة تشكيل مجلس التعليم العالي.

مجلس البحث العلمي

تم إنشاء مجلس البحث العلمي وفق المرسوم السلطاني رقم(2005/54) الذي حدد اختصاصاته. حيث يتشكل المجلس برئاسة مستشار جلالة السلطان وعضوية خمسة من الوزراء الذين يشرفون على الوزارات التي لها علاقة بمجالات البحث العلمي، كذلك تم تمثيل القطاع الخاص من خلال عضوية رئيس غرفة تجارة

وصناعة عمان ورؤساء الجامعات الخاصة ورئيس جامعة السلطان قابوس، كما ضم المجلس في عضويته بعض الأفراد بصفاتهم الشخصية.

ويختص المجلس بالمهام الآتية (الجريدة الرسمية، العدد 794، 2005).

1- وضـع إسـتراتيجية علميـة وخطـة وطنيـة متكاملـة للبحـث العلمـي ومتابعة تطويرها.

2- تحديد أولويات الخطة الوطنية للبحث العلمي.

3- وضع برنامج أو أكثر لتنفيذ أولويات الخطة الوطنية للبحث العلمي والإشراف على هذا التنفيذ.

4- الإعلان عن الخطط الوطنية للبحث العلمي وأولوياتها بالشكل الـذي يـوفر الحافز لتطوير البحث العلمي.

5- دعم الابتكارات الفردية والخطط البحثية حسب أولويـات الخطـة الوطنيـة للبحث العلمي.

6- دعم نشر المؤلفات العلمية القيمة.

7- مناقشة مخصصات البحث العلمي ومقترحات توزيعها على الجهات البحثيـة تمهيدا لإدراجها في الموازنة العامة للدولة.

8- ما يكلفه به جلالة السلطان من أمور أخرى تتعلق بالبحث العلمي.

الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي

تتبع هذه الهيئة مجلس التعليم العالي وذلك وفق المرسـوم الـسلطاني رقـم (2010/54) بدأت الهيئة قبل إنشائها بالمسمى الجديد تحت مسمى مجلس الاعتمـاد الأكاديمي وذلك وفق المرسوم السلطاني رقم(2001/74) والذي حدد في مادته الأولى اختصاصات مجلس الاعتماد الأكـاديمي وفقـا لمـا يلـي (الجريـدة الرسـمية، العدد 698، 2001).

1- إعداد الدراسات والبحوث اللازمة حول متطلبات ومعايير اعتمـاد مؤسـسات التعليم العالي واعتماد البرامج المطروحـــة بها، ووضع أسس الاعتمـاد فـي ضوء السياسات التي يضعها مجلس التعليم العالي.

2- اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

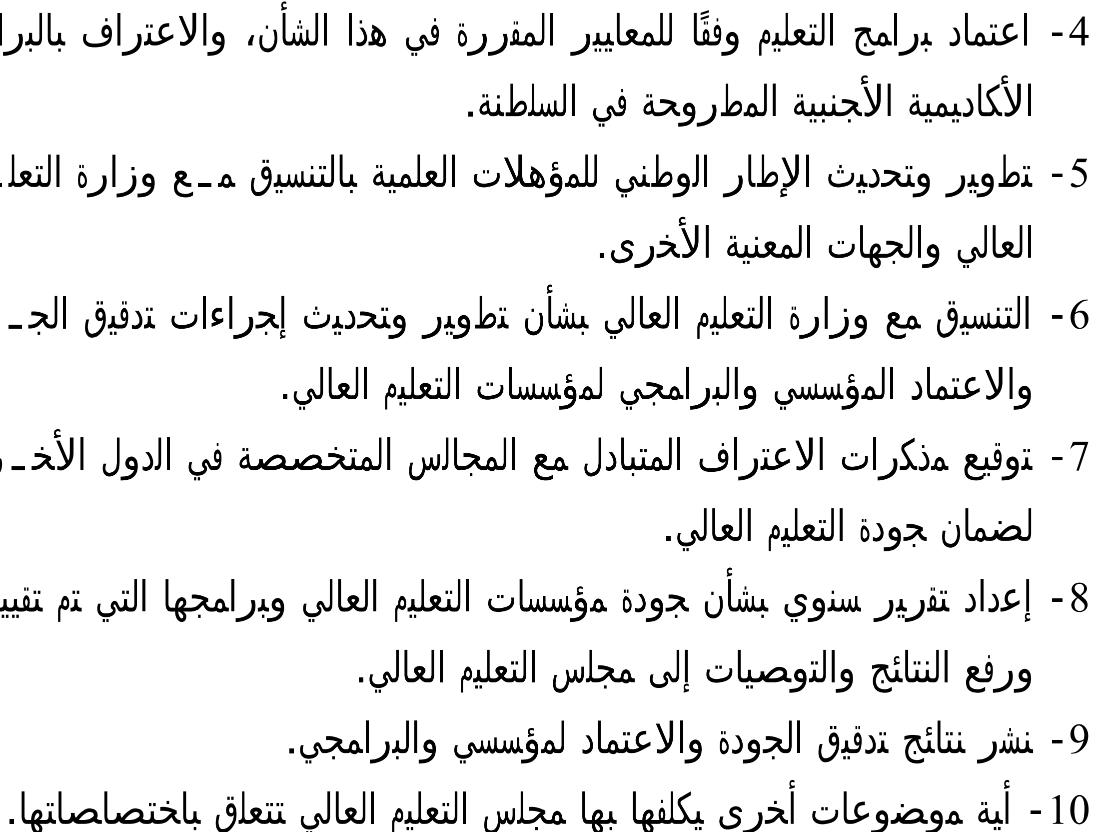


3- اعتماد البرامج المطروحة في مؤسسات التعليم العالي.
4- تقويم متطلبات المهارات المطلوبة لممارسة المهن، والتأكد من استيفاء البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي لهذه المتطلبات.
5- جمع المعلومات والبيانات حول البرامج التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي وإعداد التقارير عن مدى جودة هذه البرامج التي تطرحها ورفعها لمجلس التعليم العالي.
6- وضع الإجراءات اللازمة لتقويم ومراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي.
7- مراجعة التعديلات الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي.

ورد في المادة (10) من المرسوم السلطاني رقم (2001/74): أن تقوم المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة بوزارة التعليم العالي بأعمال الأمانة الفنية لمجلس الاعتماد الأكاديمي. وبهذا يكون المشرع أوجد هذا المجلس ليتشكّل وينمو تحت رعاية وزارة التعليم العالي كمرحلة انتقالية حتى تتوفر له الموارد المالية والكوادر البشرية. تشكل أول مجلس للاعتماد الأكاديمي وفق المرسوم السلطاني رقم (2001/75) وبعدها بعام تم إعادة التشكيل وفقا للمرسوم السلطاني رقم (2002/32).

وفي عام2010م صدر المرسوم السلطاني رقم (2010/54) الذي يقضي بإنشاء الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، على أن تمنح الاستقلال الإداري والمالي والفني لها وتتبع مجلس التعليم العالي، كما حدد المرسوم السلطاني نظام الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، واختصاصاتها وفقا لما يلي (الجريدة الرسمية، العدد911، 2010).

1- تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي.
2- وضع نظام يتضمن معايير وإجراءات تدقيق الجودة والاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي، وإجراءات الاعتراف ببرامج التعليم العالي الأجنبية في السلطنة.
3- اعتماد مؤسسات التعليم العالي وفقًا للمعايير المقررة في هذا الشأن.

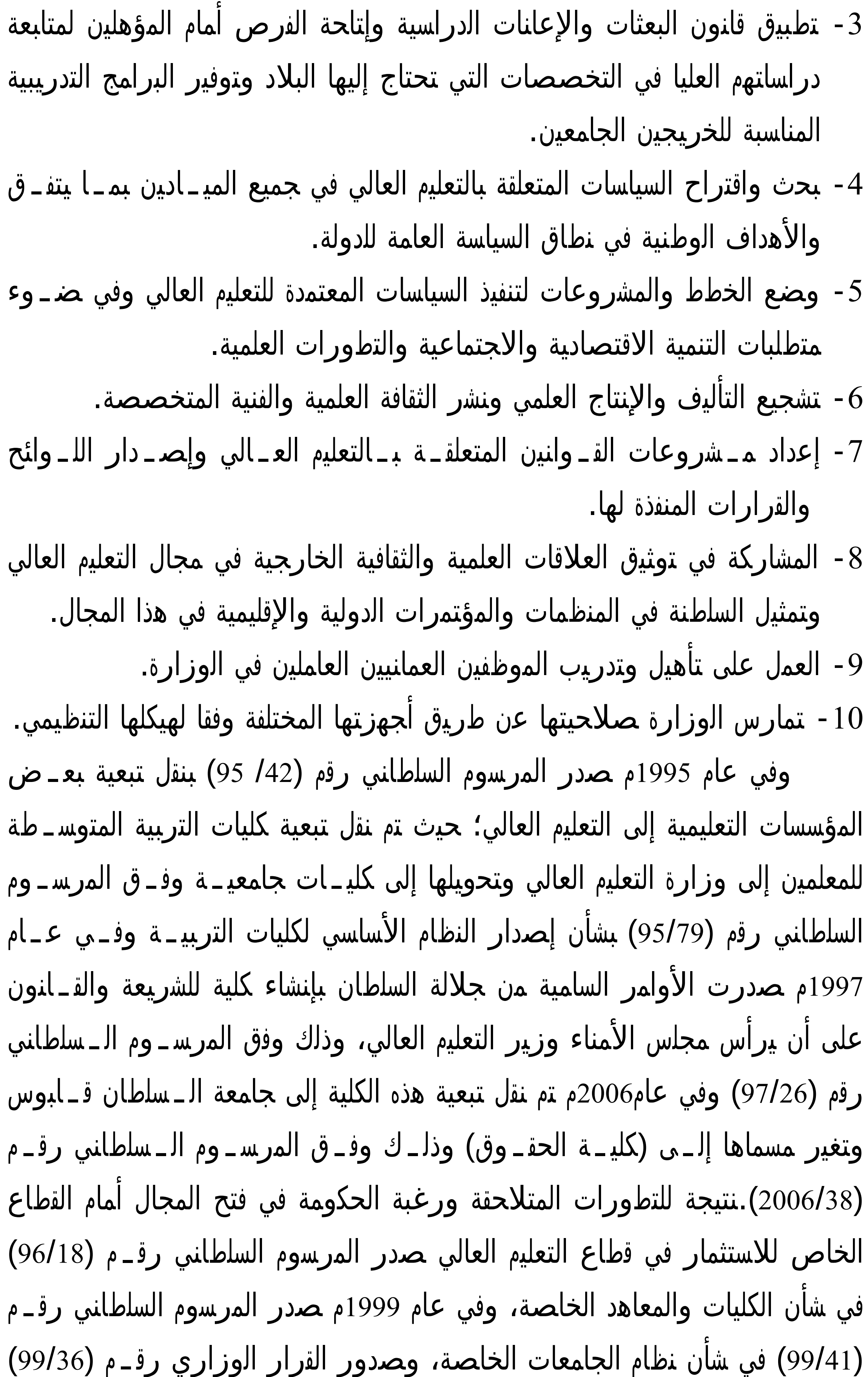


4- اعتماد برامج التعليم وفقًا للمعايير المقررة في هذا الشأن، والاعتراف بالبرامج الأكاديمية الأجنبية المطروحة في السلطنة.
5- تطوير وتحديث الإطار الوطني للمؤهلات العلمية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والجهات المعنية الأخرى.
6- التنسيق مع وزارة التعليم العالي بشأن تطوير وتحديث إجراءات تدقيق الجودة والاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي.
7- توقيع مذكرات الاعتراف المتبادل مع المجالس المتخصصة في الدول الأخرى لضمان جودة التعليم العالي.
8- إعداد تقرير سنوي بشأن جودة مؤسسات التعليم العالي وبرامجها التي تم تقييمها ورفع النتائج والتوصيات إلى مجلس التعليم العالي.
9- نشر نتائج تدقيق الجودة والاعتماد لمؤسسي والبرامجي.
10- أية موضوعات أخرى يكلفها بها مجلس التعليم العالي تتعلق باختصاصاتها.

وزارة التعليم العالي

سعيا من الحكومة في استكمال بناء منظومة التعليم في سلطنة عمان وبعد أن تم افتتاح جامعة السلطان قابوس عام 1986م وإنشاء العديد من الكليات والمعاهد التخصصية للدراسة الجامعية الأولى، ومع تزايد الطلب على التعليم العالي، ورغبة القطاع الخاص بالدخول في الاستثمار لتقديم خدمات التعليم العالي جاء إنشاء وزارة التعليم العالي في عام1994م، وذلك وفق المرسوم السلطاني رقم (94/2) حيث قضت المادة (5) من المرسوم بإنشاء وزارة للتعليم العالي.وتم تحديد اختصاصات وزارة التعليم العالي بالمرسوم السلطاني رقم (94/15) وفقا لما يلي (الجريدة الرسمية، العدد 519، 1994).

1- الإشراف على جامعة السلطان قابوس وعلى هيئات ومؤسسات التعليم العالي التي تسند إلى الوزارة.
2- الإشراف على مراكز البحوث العلمية ومتابعة التطور العلمي والفني في جميع المجالات.



3- تطبيق قانون البعثات والإعانات الدراسية وإتاحة الفرص أمام المؤهلين لمتابعة دراساتهم العليا في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد وتوفير البرامج التدريبية المناسبة للخريجين الجامعين.

4- بحث واقتراح السياسات المتعلقة بالتعليم العالي في جميع الميادين بما يتفق والأهداف الوطنية في نطاق السياسة العامة للدولة.

5- وضع الخطط والمشروعات لتنفيذ السياسات المعتمدة للتعليم العالي وفي ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطورات العلمية.

6- تشجيع التأليف والإنتاج العلمي ونشر الثقافة العلمية والفنية المتخصصة.

7- إعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالتعليم العالي وإصدار اللوائح والقرارات المنفذة لها.

8- المشاركة في توثيق العلاقات العلمية والثقافية الخارجية في مجال التعليم العالي وتمثيل السلطنة في المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية في هذا المجال.

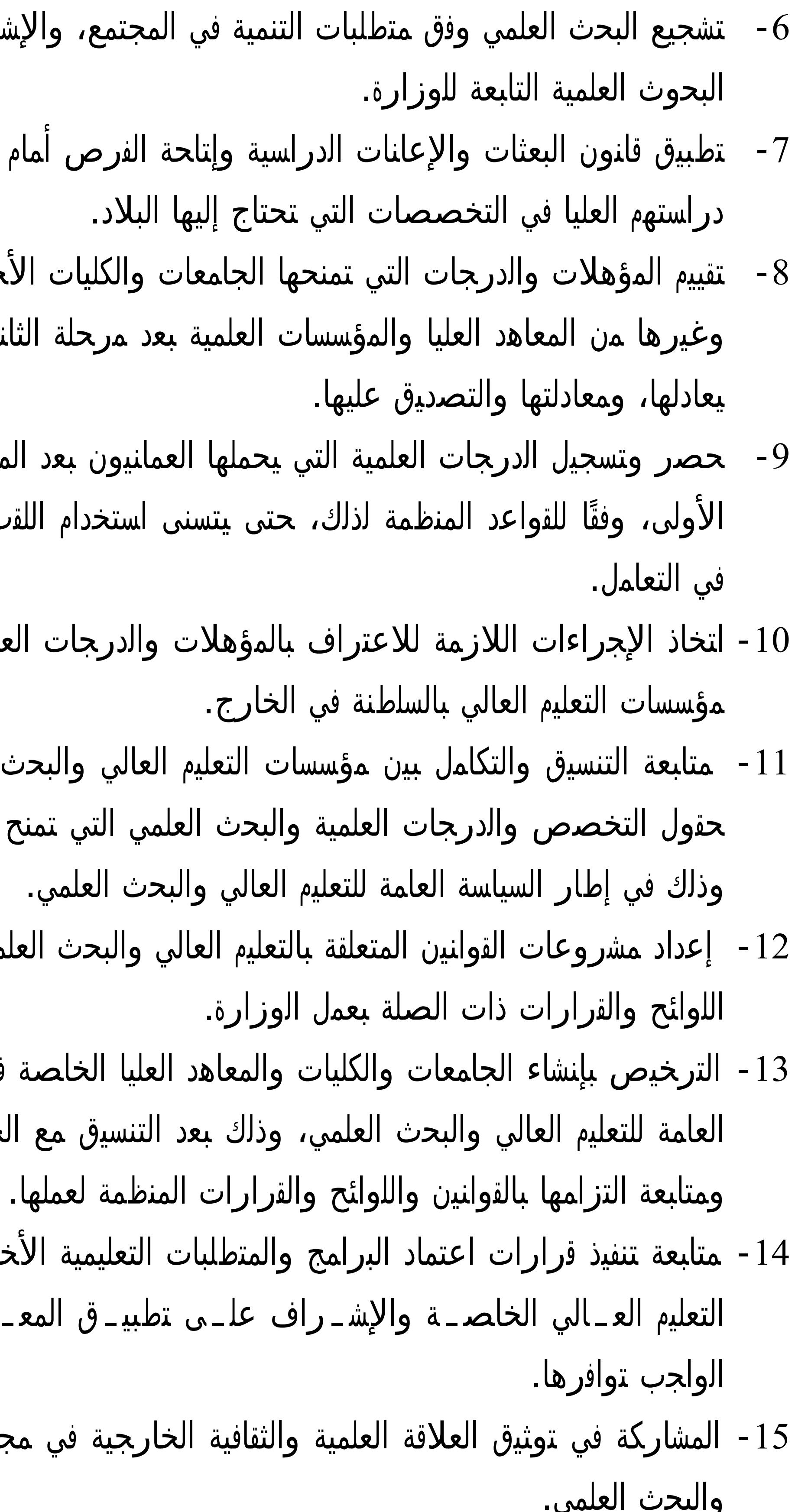
9- العمل على تأهيل وتدريب الموظفين العمانيين العاملين في الوزارة.

10- تمارس الوزارة صلاحيتها عن طريق أجهزتها المختلفة وفقا لهيكلها التنظيمي.

وفي عام 1995م صدر المرسوم السلطاني رقم (42/ 95) بنقل تبعية بعض المؤسسات التعليمية إلى التعليم العالي؛ حيث تم نقل تبعية كليات التربية المتوسطة للمعلمين إلى وزارة التعليم العالي وتحويلها إلى كليات جامعية وفق المرسوم السلطاني رقم (95/79) بشأن إصدار النظام الأساسي لكليات التربية وفي عام 1997م صدرت الأوامر السامية من جلالة السلطان بإنشاء كلية للشريعة والقانون على أن يرأس مجلس الأمناء وزير التعليم العالي، وذلك وفق المرسوم السلطاني رقم (97/26) وفي عام2006م تم نقل تبعية هذه الكلية إلى جامعة السلطان قابوس وتغير مسماها إلى (كلية الحقوق) وذلك وفق المرسوم السلطاني رقم (2006/38).نتيجة للتطورات المتلاحقة ورغبة الحكومة في فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع التعليم العالي صدر المرسوم السلطاني رقم (96/18) في شأن الكليات والمعاهد الخاصة، وفي عام 1999م صدر المرسوم السلطاني رقم (99/41) في شأن نظام الجامعات الخاصة، وصدور القرار الوزاري رقم (99/36)

بشأن اللائحة التنظيمية لنظام الجامعات الخاصة وفي نفس العام صدر المرسوم السلطاني رقم (42/ 99) في شأن إنشاء الكليات والمعاهد العليا الخاصة وصدر كذلك القرار الوزاري رقم (2000/34) بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للكليات والمعاهد العليا الخاصة، وتشجيعا للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي صدر المرسوم السلطاني رقم (2000/67) في شأن بعض الأحكام الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، والذي حدد سياسة الدعم التي سوف تقدمها الحكومة للقطاع الخاص في حالة رغبتهم بالاستثمار في التعليم العالي، وحدد قرار وزير ديوان البلاط السلطاني رئيس مجلس التعليم العالي رقم (2002/1) بشأن شروط وضوابط منح الأراضي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، والقرار رقم (2002/2) في شأن إصدار شروط وضوابط تقديم المنح المالية للجامعات الخاصة؛ حيث قدمت الحكومة حزمة من الامتيازات والحوافز تتضمن منح الأراضي، والدعم المالي المباشر،والإعفاء من الضرائب (وزارة التعليم العالي، 2005). وفي عام 2002م صدر المرسوم السلطاني رقم (2002/6) بشأن تعديل اختصاصات وزارة التعليم العالي واعتماد هيكلها التنظيمي. وحدد المرسوم السابق اختصاصات وزارة التعليم العالي (الجريدة الرسمية، العدد 716، 2002).

1- اقتراح السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات والكليات والمعاهد العليا ومراكز البحوث العلمية التي تشرف عليها الوزارة، وسبل توجيهها بما يتفق والأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدولة.
2- تنفيذ السياسات المعتمدة للتعليم العالي والبحث العلمي في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطورات العلمية.
3- إعداد أجيال مؤهلة أكاديميا في حقول المعرفة بأنواعها المختلفة لتلبية احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة.
4- الإشراف على مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة أو تلك التي تسند إليها.
5- اقتراح تنظيم قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي التي تشرف عليها الوزارة.



6- تشجيع البحث العلمي وفق متطلبات التنمية في المجتمع، والإشراف على مركز البحوث العلمية التابعة للوزارة.

7- تطبيق قانون البعثات والإعانات الدراسية وإتاحة الفرص أمام المؤهلين لمتابعة دراستهم العليا في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد.

8- تقييم المؤهلات والدرجات التي تمنحها الجامعات والكليات الأجنبية والخاصة وغيرها من المعاهد العليا والمؤسسات العلمية بعد مرحلة الثانوية العامة أو ما يعادلها، ومعادلتها والتصديق عليها.

9- حصر وتسجيل الدرجات العلمية التي يحملها العمانيون بعد المرحلة الجامعية الأولى، وفقًا للقواعد المنظمة لذلك، حتى يتسنى استخدام اللقب العلمي لها في التعامل.

10- اتخاذ الإجراءات اللازمة للاعتراف بالمؤهلات والدرجات العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة في الخارج.

11- متابعة التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، في حقول التخصص والدرجات العلمية والبحث العلمي التي تمنح في كل منها وذلك في إطار السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي.

12- إعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وإصدار اللوائح والقرارات ذات الصلة بعمل الوزارة.

13- الترخيص بإنشاء الجامعات والكليات والمعاهد العليا الخاصة في إطار السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بعد التنسيق مع الجهات المختصة، ومتابعة التزامها بالقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لعملها.

14- متابعة تنفيذ قرارات اعتماد البرامج والمتطلبات التعليمية الأخرى بمؤسسات التعليم العالي الخاصة والإشراف على تطبيق المعايير والشروط الواجب توافرها.

15- المشاركة في توثيق العلاقة العلمية والثقافية الخارجية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

16- تمثيل السلطنة في المؤتمرات والندوات واللقاءات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

17- العمل على تأهيل وتدريب الموظفين العاملين في الوزارة وتطوير أدائهم باستخدام التقنيات الحديثة.

وعلى ضوء ما ورد من اختصاصات ؛ فإن وزارة التعليم العالي مسؤولة عن مؤسسات التعليم العالي التي تقع تحت نطاق إشرافها أو ذات العلاقة المباشرة بها وهي كليات العلوم التطبيقية، البعثات الخارجية والداخلية، الجامعات والكليات والمعاهد العليا الخاصة.

أ- **كليات العلوم التطبيقية:** يوجد لهذه الكليات مجلس أمناء ومجلس أكاديمي ولكل كلية مجلس وعميد ومساعد للعميد، وتوجد لائحة تنظيمية لعمل هذه الكليات صادرة في عام 2010م وفق القرار الوزاري رقم (2010/13) ولهذه الكليات الاستقلال الإداري والمالي فيما يتعلق بأوضاع العاملين فيها.

ب- **البعثات:** تنظم وزارة التعليم العالي قطاع البعثات من خلال تنفيذ أحكام المرسوم السلطاني رقم(2002/83) الخاص بقانون البعثات والمنح الدراسية وتمارس نطاق تطبيق أحكام هذا القانون من خلال لجنة البعثات وفق المادة (5) من قانون البعثات ومع وجود مديرية عامة للبعثات تقوم بأعمالها من خلال جهازها الفني والإداري وبالتنسيق مع الملحقيات الثقافية ولجنة البعثات.

ج- **الجامعات والكليات والمعاهد العليا الخاصة:** تتولى وزارة التعليم العالي الإشراف على هذه المؤسسات من خلال ما نصت عليه المراسيم السلطانية المنظمة في هذا الشأن واللوائح المنظمة لعملها والقرارات التي تصدر من مجلس التعليم العالي. وتتولى المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة تنظيم العلاقة بين وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي وهذه المؤسسات.

وزارة القوى العاملة

حدد المرسوم السلطاني رقم(2001/108) بشأن إنشاء وزارة القوى العاملة مسؤولية الوزارة عن قطاع العمل والتدريب المهني والتعليم التقني؛ حيث أصبحت وزارة القوى العاملة هي المسؤولة عن الإدارة والإشراف على الكليات التقنية وذلك

بعد أن تم فصل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني إلى وزارتين هما وزارة القوى العاملة ووزارة التنمية الاجتماعية.

وتمارس وزارة القوى العاملة إشرافها على الكليات التقنية من خلال قطاع التعليم التقني والتدريب المهني حيث صدر القرار الوزاري رقم (2004/72) بعد موافقة مجلس التعليم العالي بشأن اللائحة التنظيمية للكليات التقنية، حددت اللائحة أعضاء مجلس أمناء الكليات واختصاصاته والجهات الممثلة به وصلاحيات وكيل الوزارة والمديريات العامة المتخصصة، وكذلك إدارة كل كلية وأجهزتها من حيث تعيين العمداء وإنشاء مجلس أكاديمي لكل كلية وكذلك احتوت اللائحة على نظام القبول ونظام الدراسة ونظام الامتحانات والتقييم ومسؤوليات وواجبات أعضاء هيئة التدريس والوظائف المساندة والهيئات الإدارية وتمثل الكليات التقنية في عضوية مجلس التعليم العالي من خلال رئيس مجلس أمناء هذه الكليات(وزير القوى العاملة).

جامعة السلطان قابوس

ينظم العمل بجامعة السلطان قابوس المرسوم السلطاني رقم(2006/71) بإصدار قانون جامعة السلطان قابوس واعتماد هيكلها التنظيمي؛ ووفق ما ورد في الفصل الثاني: مجلس الجامعة؛ يرأس وزير التعليم العالي مجلس الجامعة ورئيس الجامعة نائبا لرئيس مجلس الجامعة ويتم إدارة الجامعة من خلال الإشراف المباشر لرئيس الجامعة الذي يتم تعيينه بمرسوم السلطاني ويعين نوابه وعمداء الكليات ومدير عام المستشفى الجامعي بموافقة مجلس الجامعة. كذلك يكون للجامعة مجلس أكاديمي برئاسة رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات وأربعة من أعضاء هيئة التدريس. وتتمتع الجامعة بالاستقلال الإداري والمالي في إدارة مواردها وفق اللائحة المالية الخاصة بها وللجامعة لائحة خاصة لشؤون العاملين بها، وتمثل الجامعة في مجلس التعليم العالي من خلال رئيس الجامعة.

معاهد العلوم الصحية

تتبع هذه المعاهد وزارة الصحة؛ حيث يتم إدارة وتنظيم العمل بمعاهد العلوم الصحية من خلال المجلس الأعلى للمعاهد الصحية برئاسة وزير الصحة المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية لمعاهد العلوم الصحية الصادرة بالقرار الوزاري رقم

(2008/167) تحتوي اللائحة على مهام المجلس الأعلى للمعاهد واللجان التخصصية والفنية وكذلك إدارة المعاهد. ويتشكل مجلس للمعاهد برئاسة أحد العمداء وعضوية عمداء المعاهد الأخرى، وهو بمثابة مجلس أكاديمي؛ حيث إن صلاحيته تتناول هيئة التدريس والشهادة العلمية الممنوحة والنظام الدراسي وبرامج تقويم الطلبة واشتملت على نظام القبول بالمعاهد ونظام الدراسة والدرجات العلمية التي يتم منحها، وتتم متابعة أعمال هذه المعاهد واحتياجاتها وتنسيق العمليات الأكاديمية والفنية والبشرية بها من خلال المديرية العامة للتعليم والتدريب الموجودة في الوزارة.

كلية الدراسات المصرفية والمالية

تتبع هذه الكلية البنك المركزي العماني؛ حيث يرأس رئيس البنك المركزي العماني مجلس الكلية وينظم العمل في هذه الكلية من خلال النظام الأساسي الصادر بالقرار رقم (2000/1379) لهذه الكلية وما احتوى عليه من تفاصيل تتعلق بمجلس الكلية ومهامه والجهات التي تمثلها، وكذلك نظام الدراسة ونظام القبول بها، ويوجد بالكلية مجلس أكاديمي ولدى الكلية الاستقلال الإداري والمالي فيما يتعلق بأوضاع العاملين فيها.

معهد العلوم الشرعية

يتبع هذا المعهد وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ويتم تنظيم العمل بهذا المعهد من خلال مجلس للمعهد. وذلك وفق ما نص عليه المرسوم السلطاني رقم(86/24) وكذلك المرسوم السلطاني رقم(99/6) ويرأس مجلس المعهد وزير الأوقاف والشؤون الدينية، ونائبه المفتى العام للسلطنة ويتولى مدير عام المعهد الإشراف العام على سير العمل بالمعهد، حيث توجد لائحة ونظام أكاديمي للمعهد معتمدة من مجلس المعهد.

8.1.2 التحديات التي تواجه التعليم العالي الحكومي في سلطنة عمان:

لا يمكن عزل التحديات التي تواجه التعليم العالي في سلطنة عمان عن التحديات التي تواجهه منظومة التعليم العالي على مستوى العالم، ولكن هناك

تباين في نوع وحجم التحديات واختلافها باختلاف الأقاليم والدول فهناك تحديات تقسم على مستوى القارات والأقاليم وهناك تحديات قطرية خاصة بكل دولة.

أشار المؤتمر الدولي حول جامعة القرن الحادي والعشرين 17- 19 مارس - مسقط، إلى أن أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في سلطنة عمان هو توفير التمويل لمؤسسات التعليم العالي وللطلاب الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم العالي الخاصة، كما يواجه التعليم العالي تحديات في بناء ثقافة التعلم مدى الحياة، وضرورة تغيير التوجه السائد من التركيز على التدريس إلى التركيز على التعليم (وزارة التعليم العالي، 2001). كذلك يرى (الشنفري، 2010) أن السلطنة تواجه ثلاث تحديات رئيسية تعرقل مسيرة التنمية البشرية من بينها نقص معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. وورد في تقرير التنمية البشرية العماني (وزارة الاقتصاد الوطني، 2003) عن التوصيات والسياسات المستقبلية للتعليم والتعليم العالي ما يلي:

أ - زيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي في عمان محدودة.

ب- تأمين موارد إضافية لتمويل التعليم العالي وذلك لمواجهة التوسع في قبول الطلاب، والوفاء بمتطلبات الدراسة الجامعية من حيث توفير الأجهزة والمعدات العلمية والمكتبات.

ج- إن استجابة مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل والوفاء بأهداف تعمين العمالة، يستوجبان تصحيح الخلل في توزيع الطلاب على التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية، فاستمرار هذا الخلل يجعل من الصعب تدبير فرص عمل للعمانيين ويزيد من صعوبة إحلال العمالة العمانية محل العمالة الوافدة.

كذلك ورد في مقترح محاور إستراتجية التعليم العالي (وزارة التعليم العالي، 2003) أن التعليم العالي في سلطنة عمان يواجه تحديات تتمثل فيما يلي:

1- الرؤية المستقبلية: ضعف وجود فلسفة واضحة المعالم لمنظومة التعليم العالي.

2- **تدني أعداد المقبولين:** ضعف إمكانية التوسع في منح التعليم العالي لكل فئـات المجتمع وينبغي وضع رؤية مستقبلية لحل مشكلة التوازن بين الكم والكيف فـي التعليم العالي.

3- **سياسات القبول:** تعدد معايير قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي، والاعتماد على مجموع الدرجات في الشهادة العامة كمعيار أساسي للقبول.

4- **الهيئة التدريـسية:** غلبة الذاتية أحيانًا في اختيار بعض الهيئات التدريسية وعدم توحيد نظام التعاقد مع (الغير العمانيين)، والاعتماد علـى التفـوق الأكـاديمي للاختيار في الوقت الذي يفتقر فيه بعضهم لمهارات التدريس والبحث العلمـي، والمقومات الشخصية، وكذلك الافتقار إلى خطة علمية شاملة للتكـوين العلمـي لأعضاء الهيئة التدريسية.

5- **البرامج وسوق العمل:** التباين بين مخرجات التعليم العالي وحاجة سوق العمـل والافتقار إلى برامج خاصة لتأهيل الخريجين الجدد.

6- **البحث العلمـي:** عدم توفر خطة بحثية شاملة وافتقار البحث العلمي إلى الموارد المالية والفنية والبشرية اللازمة.

7- **رعاية الطلاب:** قلة إعطاء الإرشاد الأكاديمي ما يستحق من الاهتمام والافتقـار إلى نظام خاص لرعاية المتفوقين والموهوبين في التعليم العالي.

8- **خدمة المجتمع:** ضعف التواصل بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع.

9- **التمويـــل:** القصور الواضح في تمويل مؤسسات التعليم العالي؛ مما يفـسر تدني مستوى الأداء بشكل عام، والعجز عن التوسع فـي البـرامج، وضـعف مستوى المخرجات بمؤسسات التعليم العالي.

10- **التشريعـات:** ضعف مواكبة التشريعات الحالية لمؤسـسات التعلـيم العـالي لمستجدات العصر وهناك حاجة إلى وجود قانون موحد للتعليم العالي و توحيد اللوائح والقوانين الخاصة بالتعليم العالي.

11- **الاعتمـــاد:** ضعف تفعيل الضوابط التي تنظم إنشاء مؤسسات التعليم العالي، والمقومات المادية والبشرية التي تؤهل هذه المؤسسات للاعتماد، وعدم توفير الموارد لمجلس الاعتماد حتى يقوم بالمهام الموكلة إليه.

12- **الجـودة:** ضعف أساليب التطوير الذاتي المستمر للهياكل التنظيمية والإدارية وضعف التأسيس لمفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي.

13- **ضعف التخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي في ظل:**

أ- أهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020 وما طرأ عليها من تغيرات.

ب- أهداف الخطط الخمسية، وقلة المبالغ المرصودة لتحقيق تلك الأهداف.

14- **تعدد جهات الإشراف على التعليم العالي.**

15- **ارتفاع كلفة البنى الأساسية.**

16- **ضعف مخرجات الشهادة العامة، وبالتالي تأثير ذلك على سنوات الدراسة الجامعية وزيادة التكلفة.**

قامت وزارة التعليم العالي بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم بالإشراف على إعداد إستراتيجية التعليم في سلطنة عمان(2006-2020) وذلك على ضوء موافقة مجلس التعليم العالي ومجلس الوزراء. وقد أشارت وثيقة الإستراتيجية (وزارة التعليم العالي، 2005) إلى أن إعداد هذه الإستراتيجية تم من خلال تشكيل اثنى عشر فريقًا بحثيا محليا للقيام بدراسات تهدف إلى بناء قاعدة من البيانات الدقيقة حول النظام التعليمي للسلطنة، كما تم تشكيل فريق من الخبراء المحليين من مختلف الوزارات والجهات ذات العلاقة بالتعليم، كما تمت الاستعانة بمنظمة "اليونسكو" وعدد من الخبراء الدوليين المتخصصين في مجال التعليم، حيث كانت مهمتهم التعاون مع الخبراء المحليين في إعداد أوراق عمل للمحاور الخاصة بالإستراتيجية على أن يتم عرضها ومراجعتها من قبل خبراء "اليونسكو" والذين تم اختيارهم من الدول التي استطاعت أن تقود أفضل عمليات إصلاح وتحديث في منظومات التعليم وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة،وأستراليا، ونيوزلندا، وكندا، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، ولإثراء الإستراتيجية بمزيدٍ من النقاش والحوار؛ عُقدت ندوة محلية في أكتوبر2004م، وكذلك ندوة دولية بمقر منظمة "اليونسكو" في مارس2005م.

وبنيت الإستراتيجية على أربع أسس رئيسية وهي: إطار عمل جديد للتعليم، وبناء القدرات، ونقل المسؤوليات للمؤسسات التعليمية، وتبنّي أسلوب يعتمد على المخرجات، تم تصنيف التحديات التي تواجه منظومة التعليم في السلطنة إلى خمس مجالات رئيسية وهي: الإدارة، والطلبة، والجودة، والبحث العلمي، والتمويل. (وزارة التعليم العالي، 2005).

1- التحديات المتعلقة بالإدارة

أ- الحاجة إلى تغيير في الهيكل التنظيمي والتشغيلي لضمان التنسيق بين نظامي التعليم المدرسي والعالي.

ب- تعدد الجهات التي تشرف على مؤسسات التعليم العالي، مما يؤدي إلى تشتت الجهود، والموارد وضعف في التخطيط الإستراتيجي لقطاع التعليم العالي.

2- التحديات المتعلقة بالطلبة

أ- محدودية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي مقارنة بالطلب الاجتماعي للالتحاق بهذه المؤسسات.

ب- كيفية تعامل مؤسسات التعليم العالي مع مخرجات نظامي التعليم الأساسي والتعليم العام، والأخذ في الاعتبار أن مخرجات التعليم العام ستستمر لفترة قادمة.

ج- ضعف قدرات قطاعات العمل على توفير فرص عمل لمخرجات التعليم المختلفة.

3- التحديات المتعلقة بضمان وتحسين الجودة

أ- تدني نسبة الكوادر العمانية في الهيئات الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي، والاستمرار في الاعتماد على الخبرات غير العمانية بالإضافة إلى الافتقار إلى التطوير المهني للكادر الأكاديمي.

ب- البطء في تطبيق الآليات والإجراءات المتعلقة بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

4- التحديات المتعلقة بالبحث والتطوير

أ- ضعف توفر بنية تحتية أساسية للبحث والتطوير؛ مثل: مراكز الأبحاث، وشبكات المعلومات، والمختبرات.

ب- محدودية مساهمة البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك لعدة أسباب منها غياب سياسة وطنية متكاملة يكون فيها دور مركزي من الناحية المؤسسية والتنظيمية والتمويلية.

ج- انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي التي يبلغ (0.08%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة متدنية مقارنة بالمعايير الدولية.

5- التحديات المتعلقة بتمويل التعليم

أ- استمرار الاعتماد بشكل كبير على الحكومة مصدرا رئيسا لتمويل التعليم العالي ومحدودية البدائل الأخرى المساندة لهذا المصدر.

ب- الحاجة لمنهج منتظم وشفاف لتوزيع الموارد على التعليم المدرسي والعالي بشكل متوازن بما يضمن زيادة الفرص المتاحة للطلبة في التعليم العالي.

9.1.2 واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في سلطنة عمان

يرى (المرشد، 2006) بأن أهم القضايا التي تؤثر في مستقبل التعليم العالي هي قضية القبول والاستيعاب وتأثيراتها في كثير من المجتمعات. وتعتبر منظمة اليونسكو، 2006م أن أهم التحديات التي يواجهها التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين هو الطلب المتزايد عليه، وأشار المؤتمر الدولي للتعليم العالي اليونسكو، 2009م تحت عنوان "نحو آليات جديدة في التعليم العالي والبحث العلمي للتغيير الاجتماعي والتنمية" في شأن الاستيعاب والقبول وضمان الجودة إلى ما يلي:

1- اعتبار توسيع مسألة الاستيعاب والقبول للمؤسسات التعليمية من أولويات الدول الأعضاء وزيادة معدل المشاركة في التعليم العالي أصبح اتجاها عالميا.

2- يحتاج المجتمع إلى توسيع وزيادة المعرفة في مجال التعليم العالي؛ وذلك عن طريق تنويع المؤسسات والخبرات الأكاديمية المنتدبة من مختلف مناطق العالم في مجال التعليم العالي.

3- توسيع نطاق القبول والاستيعاب لدى المؤسسات التعليمية ينبغي ألا يؤثر على جودة التعليم العالي.

4- يجب وضع آليات واضحة وصارمة لتنظيم الجودة مع التوسع في القبول والاستيعاب وبشكل شامل ويتوافق مع توسيع الخيارات للبشر، وحقهم في أن يقرروا نوع التعليم العالي المناسب لتحقيق تطلعاتهم.

بلغ عدد الناجحين بالشهادة العامة في سلطنة عمان خلال الفترة من العام الدراسي2003/2002 -2008/2007 (295499) طالبا وطالبة بمتوسط (49250) سنويا ويشير الجدول الآتي إلى مخرجات الشهادة العامة والمقبولين في مؤسسات التعليم العالي (وزارة التعليم العالي، 2008).

جدول رقم (1)

إجمالي مخرجات الشهادة العامة وأعداد المقبولين في مؤسسات التعليم العالي الفترة من (2003/2002) (2008/2007)

العام الدراسي	أعداد الخريجين	أعداد المقبولين	نسبة المقبولين
2003 /2002	43851	13805	%31
2004/2003	44233	13438	%30
2005/2004	48974	13020	%26
2006/2005	41812	15223	%36
2007/2006	66301	15214	%23
2008/2007	50328	14606	%29
الإجمالي	295499	85306	%29
المتوسط	49250	14218	%29

بلغ إجمالي الطلاب الذين تم قبولهم بمؤسسات التعليم العالي خلال الفترة 2003/2002 -2008/2007 (85306) طالبا وطالبة يشكلون ما نسبته (29%)، وبلغ إجمالي الطلاب الذين لم يقدر لهم الالتحاق بالتعليم العالي من

مخرجات الـشهادة العامـة خـلال نفـس الفتـرة 2003/2002- 2007/2008 (210193) طالبا وطالبة يشكلون ما نسبته(71%)، عليهم أن يتدبروا أمور تعليمهم على حسابهم الخاص أو التوجه إلى سوق العمل وهم ليس لديهم مهارات تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل (الريامي، المسكري، البرواني، 2008).

السياسات المعتمدة للاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في سلطنة عمان في الخطط الخمسية التنموية الخامسة والسادسة والسابعة.

1- الخطة التنموية الخمسية الخامسة(1996/2000):

تعتبر هذه الخطة هي الأولى بعد أن تم اعتماد الرؤية المـستقبلية للاقتـصاد العماني(2020) (وزارة التنمية، 1996) وأبدت اهتماما خاصـة بتنميـة المـوارد البشرية من خلال توفير الموارد اللازمة للبدء في تنفيذ التوجهات المعتمـدة بهـذا الخصوص، وورد في التوجهات الخاصة بهذا الهدف والمرتبطة بالتعليم ما يلي:

1- توفير التعليم الأساسي المجاني لكافة التلاميذ في سن التعليم الأساسـي ورفـع مستوى التعليم في جميع مراحله.
2- رفع كفاءة تقديم خدمات التعليم وتحسين فعالية التكاليف في المستويات المختلفة.
3- إيلاء اهتمام خاص بالتعليم الفني والتدريب المهني بغية تأهيل وتدريب العمانيين الراغبين في الالتحاق بسوق العمل وفق أفضل المستويات العالمية المتاحة.

2- الخطة التنموية الخمسية السادسة (2001/2005):

ورد في هذه الخطة ضمن الأهداف الكلية لها فيما يتعلـق بـالتعليم العـالي (وزارة الاقتصاد الوطني، 2002) إعطاء الأسبقية الأولى في الخطة لزيـادة نـسبة استيعاب مخرجات الثانوية العامة في مؤسسات التعليم العالي فالخطة تهدف إلى رفع نسبة استيعاب مخرجات الشهادة العامة بمؤسسات التعليم العالي من (43,1%) فـي عام (2000) إلى نحو (52,4%) في عام 2005م من إجمالي الناجحين في الشهادة العامة، علما بأنه لم يتم تحقيق هذه النسبة فعليا، ولتحقيق هذا الهدف تبنـت الخطـة حزمة من السياسات تتمثل فيما يلي:

1- إعطاء أولوية قصوى في تخصيص الموارد الحكومية إلى تنفيذ توجهات الخطة الخاصة بقطاع التعليم العالي والتدريب.

2- النظر في إجراء دراسة إنشاء جامعة حكومية أخرى.

3- إنشاء ثلاث جامعات خاصة وتقديم الدعم لهـا واعتمـاد تـسهيلات للالتحـاق بالمؤسسات التعليمية الخاصة والاستمرار في سياسة الابتعاث للخارج.

4- تخصيص (1500) منحة سنويا للدراسة بالكليات الخاصة.

5- زيادة فرص التعليم الفني والتدريب المهني بإنشاء خمس كليات صناعية جديـدة بواقع كلية صناعية سنويا.

6- تنفيذ عدد من برامج الدبلوم في التخصصات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

7- تنفيذ العديد من البرامج التدريبية القصيرة التي تساعد على تأهيـل العمـانيين لشغل الوظائف المتاحة.

8- إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة باستغلال منـشآت كليـات التربيـة للمعلمـين والمعلمات في الفترة المسائية للتدريب في التخصصات التـي لا تتـوفر فـي مؤسسات القطاع الخاص.

3- الخطة التنموية الخمسية السابعة (2006 ـ 2010م)

ورد في الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الخمسية السابعة المرتبطة بـالتعليم العالي(وزارة الاقتصاد الوطني، 2007) توسيع فرص التعلـيم العـالي وتطـوير مخرجاته من خلال تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالقطاع ولتحقيق هذا الهـدف تبنـت الخطة السياسات التالية:

التوسع في الأعداد المستوعبة بمؤسسات التعليم العالي عن طريـق الـدعم الحكومي وتوفير المنح في مؤسسات التعليم العالي الخاصة وزيادة الاستيعاب فـي مؤسسات التعليم العالي الحكومية وفقًا للإمكانيات المتاحة.

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات العربية:

أجرى (الريامي، وآخرون، 2008) دراسة هدفت إلى رصد واقع الاسـتيعاب بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان من خلال استخدام المنهج التحليلي حيـث قامت الدراسة بتتبع الأعداد التي تم استيعابها في مؤسسات التعليم العالي مقارنـة

بمخرجات الشهادة العامة في سلطنة عمان والرجوع إلى الوثائق والتقارير المحلية والدولية الخاصة بالتعليم العالي في سلطنة عمان، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: زيادة الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي، من خلال رفع أعداد المستوعبين بمؤسسات التعليم العالي والتوسع في البعثات الداخلية والخارجية، وتوسيع التعاون الدولي، وإيجاد برامج لتمويل التعليم العالي من خلال إنشاء صناديق قروض طلابية وإعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح التعليم العالي، ورفع الاستيعاب في التعليم العالي بنسبة لا تقل عن(50%) من الفئة العمرية(18-24) سنة في عام(2020).

كما هدفت دراسة (المعمري، 2006) إلى الوقوف على مشكلات إدارة التعليم العالي الخاص في سلطنة عمان من حيث البنية التنظيمية، وسياسات القبول ومصادر التمويل، وغيرها من الأهداف الأخرى المرتبطة بالتعليم العالي الخاص، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من فئتين، الأولى فئة القيادات والهيئات الأكاديمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي الخاص، والثانية فئة القيادات التربوية ذات العلاقة بإدارة التعليم العالي الخاص في سلطنة عمان، أوصت الدراسة بتشجيع مؤسسات المجتمع الحكومي وغير الحكومي للقيام بدورها في الإسهام بتطوير ودعم التعليم العالي الخاص في سلطنة عمان من خلال تقديم المنح الدراسية لمخرجات الشهادة العامة وإيجاد أنظمة قروض مخصصة للطلاب الدارسين بمؤسسات التعليم العالي الخاص داخل السلطنة.

دراسة (النويصر، 2000) والتي هدفت إلى التعرف على واقع بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين، والكشف عن أسبابها، وتحديد الحلول المناسبة لها. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين السعوديين وبعض المسؤولين القائمين على أجهزة توظيف الخريجين السعوديين في القطاع العام والخاص. ورد من بين التحديات التي تواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ضعف الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، حيث أشارت الدراسة إلى أنه رغم تزايد الطلب الاجتماعي على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي؛ ورغم اعتماد هذه المؤسسات لسياسة الباب المفتوح، إلا أن

أعداد الملتحقين لازالت منخفضة مقارنة بالدول الأخرى؛ حيـث تحتـل المملكـة العربية السعودية المرتبة (11) من بين الدول العربيـة فـي مـستوى الملتحقـين بمؤسسات التعليم العالي لكل مائة ألف من السكان، وذلك وفقا لإحصاءات منظمـة (اليونسكو) وأوصت الدراسة بأهمية التوسع في التخصصات الدراسية التـي تلبـي حاجة سوق العمل.

وقامت منظمة(اليونسكو، 1998) بإعداد دراسة عن أوضاع التعليم في الدول العربية؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن عدد الجامعات فـي الـدول العربيـة زادت خلال التسعينات وقدرت بمتوسط عشر جامعات سنويا مع العلم بأنه لم تـزد عـن جامعة واحدة سنويا في الخمسينات وثلاث جامعـات سـنويا خـلال الفتـرة مـن (1960-1989) وأشارت الإحصاءات إلى أن عدد الجامعات في الـدول العربيـة وصل إلى أكثر من (175) جامعة في عام 1996م، كذلك أشارت الدراسة إلى أهم القضايا في التعليم العالي التي ظهرت في التسعينات؛ وهي عـدم مقـدرة الـدول العربية تلبية الطلب على التعليم العالي والذي يتوقع أن يظل الطلب عليه مستمرا في الارتفاع خلال الخمسة عشر عاما القادمة، وأوصت الدراسة بأهمية التوسـع فـي برامج التعليم العالي من حيث زيادة الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي والزيادة في الإنفاق؛ نظرا لزيادة الطلب المتنامي على التعليم العالي في الدول العربية.

كما أشار (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002) إلى أن الإنجاز التعليمـي في البلدان العربية ككل حتى بالمعايير التقليدية لا يزال متواضـعا إذا مـا قـورن بالإنجازات في أماكن أخرى من العالم، حتى في البلدان النامية. ويشير التقرير، إلى أنه لن تتمكن الدول العربية من اللحاق بالدول الصناعية فـي معـدلات الالتحـاق بالتعليم العالي إلا بعد عام2030م. ويوصي التقرير في شأن التعليم العالي، بتشجيع إقامة مؤسسات تعليم عالٍ خاصة غير ربحية على أن تكون لهـا مجـالس إدارات مستقلة مع استمرار مسؤولية الدولة عن التعليم العالي، ويؤكد التقرير كذلك علـى أهمية نشر التعليم العالي؛ حيث مازال الفرق شاسعا بين البلدان العربيـة والبلـدان المتقدمة في نشر التعليم العالي.

ويوصي التقرير كذلك على أهمية إقامة نسق للتعليم العالي المتنوع والمـرن والمواكب لاحتياجات التنمية، وإنشاء مؤسسات تعليم عالٍ تقدم تعليما للأفراد مـدى الحياة مثل: الجامعات المفتوحة.

كما تناول تقرير التنمية البشرية (سلطنة عمـان، 2003) مؤسـسات التعلـيم العالي في سلطنة عمان وأعداد الدارسين بها، وتوزيع هذه المؤسسات على مختلف مناطق السلطنة، وأعداد الدارسين من الذكور مقارنة بالإناث، وتطرق التقرير إلـى معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في سلطنة عمان، حيث أشار التقرير إلى أنه بالرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (18-24) سـنة مـن (2،6%) من عام (1995) إلى (6،12%) في عام (2000) إلا أن هذا المعدل يظل منخفضا بالقياس إلى المعدلات السائدة في الدول المتوسطة الـدخل والـذي يبلـغ (20%) فأكثر.

وورد في مقترح محاور إستراتيجية التعليم العـالي (وزارة التعلـيم العـالي، 2003) إلى أن أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في سلطنة عمان هي الطلب المتزايد عليه ومحدودية الاستيعاب في مؤسساته، وأوصت الدراسة الاهتمام بنوعية التعليم الحكومي وزيادة الطاقة الاستيعابية بمؤسسات التعليم العالي لتنميـة القـوى البشرية وتلبية احتياجات التنمية من التخصصات العلمية المطلوبة في سوق العمل، وإنشاء صندوق استثماري لحل مشكلة مخرجات الشهادة العامة ومساهمة القطـاع الخاص به من خلال تقديم قروض ميسرة للطلاب.

2.2.2 الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة الرمضاني (Al-Ramadhani,2003) إلى رصد تطور التعلـيم العالي في سلطنة عمان من التحديات والإنجازات في الفتـرة مـن1970- 2002 واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في تحليل الوثائق الرسمية والإحـصاءات والتقارير التي خرجت بها المؤتمرات المحلية والدولية وكذلك الدراسات الأكاديميـة وبعض الكتب المختارة كمراجع، وورد في الدراسة من بين التحديات التي تواجـه التعليم العالي في سلطنة عمان(زيادة أعداد السكان، والتمويل)؛حيث تشير الدراسـة

إلى أن زيادة أعداد السكان زاد من الطلب على التعليم العالي وهذه الزيادة لها علاقة بالتمويل؛ حيث أن التمويل الذي يقدم للتعليم العالي لا يتناسب مع زيادة الطلب على التعليم العالي وبالتالي فإن ذلك انعكس على محدودية فرص الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي على النفقة الحكومية.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات تتعلق بزيادة القدرة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال تقديم دعم مالي أكبر إلى مؤسسات التعليم العالي لرفع طاقتها الاستيعابية لاستيعاب مخرجات الشهادة العامة، ومنح التعليم العالي إلى جميع شرائح المجتمع، وتوفير التعليم العالي لذوي الدخل المحدود والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم برامج تعليم عالي بأنماط مختلفة كالانتساب والتعليم عن بعد والتعليم الموازي والتعليم المفتوح؛ وذلك لتوسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالي لطالبيه.

دراسة اللمكي (AL –Lamki, 2002) والتي هدفت إلى رصد تحديات التعليم العالي في سلطنة عمان؛ استخدم الباحث المنهج النقدي في الدراسة، حيث أشارت الدراسة إلى أن التوسع الطبيعي في زيادة الملتحقين بالتعليم العام ساهم في زيادة مخرجات الشهادة العامة وبالتالي زيادة الطلب على التعليم العالي وهذه الزيادة لا تتناسب مع المقاعد المتاحة والمتوفرة في مؤسسات التعليم العالي فشكّل هذا الوضع ضغطًا كبيرا على المقاعد المتاحة وزاد من حدة التنافس، كما أن هذا الواقع وضع مؤسسات التعليم العالي أمام تحديات خاصة فيما يتعلق بالقبول والمساواة للجميع. وأشارت الدراسة إلى أن هذا الوضع لم ينتج عنه تقديم بدائل لتمويل الالتحاق بالتعليم العالي كنظام القروض الطلابية، وأوصت الدراسة أن يتم الخصم من الضرائب مقابل التوسع في المنح لتمويل برامج التعليم العالي وذلك من اجل توسيع الفرص أمام مخرجات الشهادة العامة.

كما أشارت دراسة، البرواني، وشومان، أمين (AL-Barwani, Chopman, Ameen, HigerEdncation policy,2009) إلى قضية زيادة الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي بسلطنة عمان، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على هذه القضية وحيث إن الحكومة هي الداعم المالي الأول لهذا القطاع، وذلك من خلال توفير التعليم المجاني

في مختلف مؤسسات التعليم العالي التابعة لها، وما يشكّله هذا الالتزام من عبء عليها؛ لأنها تعتمد بشكل رئيس في تمويل هذا القطاع على العوائد النفطية، وترى الدراسة أن هناك ثلاث تحديات حكومية وهي:

أ- التزام الحكومة بتوسعة معدل المشاركة في التعليم العالي.

ب- تزايد أعداد مخرجات الشهادة العامة الراغبة في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

ج- العوائد النفطية التي بدأت بالانحسار والتي استخدمت سابقا في تمويل التعليم العالي.

أشارة الدراسة إلى من الخيارات المتاحة أمام الحكومة، وهي إما أن تواصل الحكومة تمويلها للتعليم، أو تشجيع الأسر لتعليم أبنائها على نفقتهم الخاصة، أو أن يدفع الطلبة بأنفسهم، كما أشارت الدراسة إلى أن الحوافز التي قدمتها الحكومة للتعليم العالي الخاص ساهمت في تخفيف العبء وزيادة القدرة الاستيعابية ولكن ليست بالمستوى المطلوب وأوصت الدراسة بأنه من الضروري أن يسهم المواطنون في التكاليف المالية لدراسة أبنائهم.

3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة

1- أشارت معظم الدراسات التي اطلع عليها الباحث إلى أن سلطنة عمان تواجه مشكله في الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي وفق المؤشرات والمقارنات الإحصائية سواء الدراسات المحلية أم التقارير الدولية أم المنظمات المتخصصة.

2- أوصت معظم الدراسات بمراجعة سياسات الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وأوصت بأهمية البحث عن بدائل وزيادة الفرص أمام مخرجات الشهادة العامة.

3- على الرغم من أن موضوع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي يعد من أهم التحديات التي تواجه منظومة التعليم العالي في البلدان العربية، والتي أكدت عليها نتائج المؤتمرات والتقارير الدولية والإقليمية؛ إلا أنه يلاحظ قلة الدراسات التي أولت هذا الموضوع اهتماما منفردا خارج القضايا والتحديات العامة التي

يواجهها التعليم العالي في الوطن العربي، وربما يعود ذلك من وجهة نظر الباحث إلى:

أ- حداثة نظم التعليم العالي في بعض الدول العربية ولاسيما دول الخليج العربي.

ب- بعض الدول العربية تعاني من تدني مستويات الالتحاق بالتعليم الأساسي في سن الالتحاق والتسرب من مراحل التعليم العام وبالتالي فإن هذه الدراسات تحظى بالأولوية عند الباحثين والمختصين.

ج- بعض دول الخليج لا تنظر إلى تدني الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي تحديا طالما أن هناك فرصا في سوق العمل قادرة على استيعاب مخرجات الشهادة العامة من المواطنين؛ مما أدى إلى تدني نسب الاستيعاب في هذه الدول للفئة العمرية (18-24) سنة.

د- ارتباط موضوع الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي والتوسع به بالأنظمة السياسية لبعض الدول وهذا يعني توجيه مخرجات الشهادة العامة للعمل في المؤسسات الأمنية والعسكرية في ظل محدودية المقاعد المتاحة في التعليم العالي.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل عرضا لإجراءات الدراسة الميدانية بما في ذلك وصف مجتمع الدراسة، وأدوات الدراسة التي استخدمت وصدق الأداة وثباتها، وإجراءات الدراسة، ومتغيرات الدراسة، ومنهج تصميم الدراسة والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج.

1.3 منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، وتحقيق أهدافها، حيث يعد هذا المنهج "احد أشكال التحليل، والتفسير العلمي، لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها، عن طريق جمع بيانات دقيقة ومعلومات مقننه عن الظاهرة، أو المشكلة." (ملحم، 2000).

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية وهي: مجلس التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، جامعة السلطان قابوس، وزارة القوى العاملة (الكليات التقنية)، وزارة الصحة(معاهد العلوم الصحية)، البنك المركزي (كلية الدراسات المصرفية والمالية)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية(معهد العلوم الشرعية) وزارة الاقتصاد الوطني (سابقا) لكونها تتولى الإشراف على إعداد الخطط التنموية الخمسية وتقوم بالتخطيط والتمويل لبرامج الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

وبلغ عددهم (147) وذلك وفق الكتاب الموحد لإحصاءات مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة (الإصدار السادس) الصادر من وزارة التعليم العالي للعام الأكاديمي 2008/ 2009، والمراسيم السلطانية والقرارات الإدارية بشأن تشكيل مجالس الأمناء لمؤسسات التعليم العالي.

وشملت الدراسة جميع أفراد المجتمع، تم اختيار(9) أفراد من مجتمع الدراسة بطريقه عشوائية للتأكد من ثبات الأداة، وتم توزيع (138) استبانة على أفراد مجتمع الدراسة بعد سحب عينة الثبات، وتم استبعاد استبانة واحدة لعدم صلاحيتها لأنه لم تتم الإجابة إلا على مجال واحد منها ولم يتم الرد من بعض المسؤولين حيث اعتذر عدد منهم بدون إبداء أسباب وعددهم (2) وبالتالي يصبح عدد المستجيبين على الاستبانة (136) فردا يشكّلون ما نسبة (93%) من مجتمع الدراسة والجدول رقم (2) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الوظيفة وجهة العمل.

جدول رقم(2)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الوظيفة وجهة العمل

الجهات / الوظائف	وزارة التعليم العالي	وزارة القوى العاملة	وزارة الصحة	وزارة الأوقاف	وزارة الاقتصاد الوطني	مجلس التعليم العالي	البنك المركزي العماني	جامعة السلطان قابوس	المجموع
وكيل	1		1		1				3
أمين عام						1			1
مدير عام	5	2	1	1	1	1			11
نائب مدير عام	4	2			1				7
رئيس جامعة								1	1
نائب رئيس جامعة								3	3
عميد	5	5	12	1			1	8	32
مساعد عميد	4	6					1	9	20
مستشار	4	3	2		1			1	11
خبير	2	1	1		1				5
أعضاء مجالس الجامعات والكليات	6	8	7				7	9	37
أعضاء مجلس التعليم العالي من غير الوزراء						5			5
المجموع	**31**	**27**	**24**	**2**	**5**	**7**	**9**	**31**	**136**

3.3 أدوات الدراسة

صمم الباحث استبانة (كأداة) لتحقيق أهداف هذه الدراسة، وذلك بعد الاطلاع على الأدب النظري المماثل، والدراسات السابقة، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات وإستراتيجية التعليم في سلطنة عمان، والخطط الخمسية التنموية في السلطنة، والمواضيع الأخرى المتعلقة بموضوع البحث، وقد تضمنت الإستبانة قسمين:

القسم الأول: يحتوي على معلومات عن المستجيب في مجتمع الدراسة وهي الجهة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والوظيفة.

القسم الثاني: مقياس لتقدير واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية من وجهة نظر المسؤولين في سلطنة عمان، وقد تألف هذا المقياس من(16) فقرة تم اشتقاقها من الأدب النظري والدراسات السابقة والتقارير الدولية وإستراتيجية التعليم العالي في سلطنة عمان (2006- 2020)، والتقارير الوطنية وتم توزيع المقياس على المجالات التالية:

المجال الأول: واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وقد تألف هذا المجال من (4) فقرات.

المجال الثاني: التمويل والاستيعاب، وقد تألف هذا المجال من(4) فقرات.

المجال الثالث: البنى الأساسية والاستيعاب، وقد تألف هذا المجال من(4) فقرات.

المجال الرابع: الكوادر البشرية، وقد تألف هذا المجال من(4) فقرات.

المجال الخامس: السؤال المفتوح وقد تألف هذا المجال من سؤال عن المقترحات والوسائل اللازمة لزيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وذلك وفق ثلاث محاور وهي التمويل، والكوادر البشرية، والبنى الأساسية(المرافق).

وقد تم إضافة صفحة في نهاية الاستبانة لإضافة أية ملاحظات أو مقترحات أخرى يرغب المستجيب في إضافتها.

وتم استخدام مقياس ليكـرت (Lekart) التـدرج الربـاعي أو مـا يـسمى (بالاختيار الجبري – Forced) ويتم ذلك من خلال حذف خيار محايد؛ وعليه يتوجب على المستجيب أن يعبر عـن رأيـه بالموافقـة أو عـدم الموافقـة وذلـك علـى النحو التالي:

1- "أوافق بشده"وتم ترميز هذا الاختيار (4)
2- "موافق" وتم ترميز هذا الاختيار (3)
3- "غير موافق"وتم ترميز هذا الاختيار (2)
4- "غير موافق بشده" وتم ترميز هذا الاختيار (1)

صـدق الأداة:

تم التحقق من الصدق الظاهرى للأداة؛ وذلك بعرضها في صورتها الأوليـة على مجموعة من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال الإدارة التربويـة والعلـوم الإنسانية في جامعة صحار، وجامعة السلطان قابوس، وبعض المختصين في التعليم العالي وقد بلغ عدد المحكمين أحد عشر محكما موزعين على النحو الآتـي: تـسعة محكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة السلطان قابوس وجامعة صحار، ومحكم من مجلس الدولة، ومحكم من مجلس الشورى، والملحق(د) يوضح ذلك، وقد طلـب منهم الحكم على الأداة من حيث مدى ملاءمة الفقرات في المجال الذي وضعت فيه، ومدى الدقة في الصياغة اللغوية للفقرات ووضوحها لقياس المراد قياسـه، وكـذلك إضافة فقرات أخرى للمجالات أو نقل الفقرات من مجال إلى آخر، أو أية اقتراحات مناسبة لخدمة الأداة والملحق(أ) يوضح الأداة في صورتها الأولية بعد ذلك تم اختيار الفقرات التي أجمع عليها عشرة محكمين فأكثر على أنها مناسبة، وعدلت الفقـرات التي اقترح المحكمون إعادة صياغتها، وتم إعادة ترتيب الفقرات في مجالاتها وفـق ملاحظات المحكمين، وعلى ضوء آراء المحكمين كتبت الأداة في صورتها النهائية؛ بحيث أصبح عدد فقرات الأداة (16) فقرة موزعة على أربعة مجـالات والمجـال الخامس هو السؤال المفتوح والملحق(ب) يوضح الاستبانة في صورتها النهائيـة ، ونتيجة لتباين فئات مجتمع الدراسة حيث أن عددا منهم لا يتحدثون اللغة العربيـة ؛ قام الباحث بعرض الأداة في صورتها النهائية على أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية

الآداب بجامعة السلطان قابوس بقسم الترجمة لإعداد ترجمة للأداة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية وتم بعد ذلك عرضها للمراجعة النهائية على أحد أعضاء هيئـة التدريس بكلية التربية والعلوم الإنسانية بقسم اللغة الانجليزية بجامعة صحار وقد تم إجراء التعديلات والملاحظات الواردة بعد المراجعة النهائية. والملحق(ج) يوضـح الأداة بعد الترجمة النهائية.

ثبـات الأداة:

للتأكد من ثبات الأداة تم حساب معامل الاتساق الداخلي، للمجالات الأربعـة باستخدام معامل كرنباخ ألفا (CronbachAlpha) وذلك بعد تطبيق الأداة على عينـة مؤلفة من (9) أفراد تشكل (5%) من مجتمع الدراسة تم اختيارها بطريقة عـشوائية باستخدام برنامج (SPSS) (الإصدار الثامن عشر)، وقد أشـارت النتـائج إلـى أن معاملات الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة لقياس واقع الاستيعاب فـي مؤسـسات التعليم العالي بسلطنة عمان من وجهـة نظـر المـسؤولين؛ تراوحـت مـا بـين (65% - 79%) ووسط حسابي مقداره (76%) ويبين الجـدول رقـم (3) معامـل الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة المكونة لمقياس واقع الاستيعاب فـي مؤسـسات التعليم العالي بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين.

الجدول رقم (3)

معامل الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة والأداة المكونة لمقياس واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين

المجال	معامل الاتساق الداخلي	معامل الصدق
المجال الأول: واقع الاستيعاب فـي مؤسـسات التعلـيم العـالي الحكومي	67.0	87.0
المجال الثاني: التمويل والاستيعاب	70.0	85.0
المجال الثالث: البنى الأساسية والاستيعاب	65.0	80.0
المجال الرابع: الكوادر البشرية	79.0	89.0
الأداة	78.0	88.0

بلغ معامل الاتـساق الـداخلي بطريقـة كرنبـاخ الفـا (CronbachAlpha) للأداة ككل(78.0) وبناء على نتائج معامل الاتساق الداخلي لكل مجـال، وحـساب معامل الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة والأداة الكلية باستخدام طريقة كرنباخ الفا (CronbachAlpha) لم تحذف أي فقرة من المجال؛ حيث ثبت صدق الأداة في جميع مجالات الدراسة وتمتعها بدلالات ثبات مقبولة ويمكن استخدامها للغرض وللغايـات التي وضعت من أجله؛ وعليه ظلت الأداة بمجالاتها الخمسة المـذكورة آنفًـا،(أي بإضافة السؤال المفتوح).

4.3 إجراءات الدراسة:

بعد الانتهاء من الإجراءات السابقة والتأكد من صدق الأداة وثباتها ووضعها في صورتها النهائية تم إعداد دليل من قبل الباحث تم فيه ترميز مجتمـع الدراسـة بالأرقام من (1 - 147) وذلك بهدف سهولة الاستدلال على الاسـتبانات ولمعرفـة الفئات المستجيبة من مجتمع الدراسة ولتفادي الأخطاء في إدخال البيانات حيث يمكّن هذا الترميز من معرفة مصدر البيانات بدقة وسهولة الرجوع إلى الاستبانة للتحـري من دقة البيانات.

بعد ذلك تمت المخاطبات بين جامعة صحار ومجلس التعليم العـالي كونـه الجهة المسؤولة عن مؤسسات التعليم العالي؛ وذلك بهدف تـسهيل مهمـة الباحـث وكذلك قامت عمادة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة صحار بتزويد الباحث برسالة "لمن يهمه الأمر"، كذلك قامت جهة عمل الباحث بمخاطبة جميع مؤسـسات التعليم العالي بهدف تسهيل مهمة الباحث فيتلك المؤسسات، الملحق (هـ) يبين تلـك المخاطبات. وبعد التأكد من سلامة الإجراءات والمخاطبات مـن خـلال المتابعـة المباشرة للباحث؛ قام الباحث بتوزيع الأداة على مجتمع الدراسـة. ونظـرا للبعـد الجغرافي للكليات التقنية وكليات العلوم التطبيقية تم تحديد منسقين من وزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة لمتابعة تجميع الأداة من قبل المستجيبين بعـد إعطـاء مجتمع الدراسة فترة كافية للإجابة عنها، بعد ذلك تم جمعها وتفريغها عن طريـق الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS) الإصدار الثامن عشر.

5.3 متغيرات الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة المتغيرات الآتية:

أ – المتغيرات المستقلة وتشمل:

1- الجهة.

2- المؤهل العلمي: وله أربع مستويات (بكـالوريوس، ماجـستير، دكتـوراه، غير ذلك).

3- الخبرة: ولها ثلاث مـستويات، (1 - 5) سـنوات، (6 - 10) سـنوات، (أكثر من10) سنوات.

4- الوظيفة: ولها اثنا عشر مستوى (رئيس جامعة، أمين عام، وكيـل وزارة، نائب رئيس جامعة، عضو مجلس التعليم العالي، عضو مجلس أمناء، مدير عام، نائب مدير عام، عميد، مساعد عميد، مستشار، خبير).

ب- المتغيرات التابعة: وهي درجة استجابة مجتمع الدراسة على فقرات المجـالات الأربعة وفقا للسلم الرباعي المستخدم في الأداة، والمجـال الخـامس الـسؤال المفتوح،المقترحات والوسائل اللازمة لزيادة الاستيعاب في مؤسسات التعلـيم العالي الحكومية من وجهة نظر المـسؤولين مـن حيـث التمويـل، والبنـى الأساسية(المرافق)، والكوادر البشرية.

6.3 المعالجة الإحصائية:

صممت هذه الدراسة للتعرف على واقع الاستيعاب فـي مؤسـسات التعلـيم العالي الحكومية من وجهة نظر المسؤولين، وهي دراسة مسحية وصفية تبحث فـي اختلاف آراء الأفراد المستجيبين وتقدير آرائهم حول واقع الاستيعاب في مؤسـسات التعليم العالي الحكومية باختلاف جهات عملهـم ومـؤهلاتهم، وسـنوات الخبـرة، والوظائف التي يشغلونها في مؤسسات التعليم العالي الحكوميـة، وتمـت معالجـة البيانات المستخلصة من الاستبانة عن طريق الحاسوب باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) في شأن التحليلات الإحصائية للإجابة عن أسئلة الدراسة، وتتلخص هـذه التحليلات في حساب التكرارات لها واستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية

للإجابة عن السؤال الأول واستخدام تحليل التبـاين وحـساب الارتبـاط لمعرفـة الاختلاف بين المجموعات،وهل هنـاك فـروق ذات دلالـه إحـصائية بـين أراء المسؤولين في القطاعات المختلفة من التعلـيم العـالي الحكـومي عنـد مـستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للإجابة عن السؤال الثاني، واستخدام التكرارات والنسب المئوية للإجابة عن السؤال الثالث.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية من وجهة نظر المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان، باختلاف متغيرات الدراسة ولتحقيق الأهداف تم تطبيق استبانة على مجتمع الدراسة.ومن أجل تفسير تلك النتائج اعتمد الباحث على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات في تقدير نتائج استجابات مجتمع الدراسة على مجالات وفقرات أداة الدراسة وبما انه تم استخدام مقياس ليكرت (Likart) الرباعي فانه يمكن تفسير اتجاه الإجابات وفقًا لما يلي:

غير موافق بشدة (1-1.74)، غير موافق (1.75 -2.49) موافق (2.50 -3.24) أوافق بشدة (3.25 -4). وتسهيلاً لعرض النتائج ومناقشتها تم تصنيفها وترتيبها وفقا لأسئلة الدراسة، كما يلي:

1.4 عرض النتائج:

1.1.4 عرض النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول:

ما هي التحديات التي تواجه زيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين من حيث، واقع الاستيعاب، التمويل والاستيعاب، البنى الأساسية، الكوادر البشرية؟.

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الصدق والثبات لكافة تقديرات مجتمع الدراسة على مجالات الدراسة والأداة الكلية كما يوضحها الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملي الصدق والثبات والاتجاهات لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على مجالات الدراسة والأداة الكلية

الرقم	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الثبات	معامل الصدق	الاتجاه	الرتبة
1	البنى الأساسية والاستيعاب	2.67	0.70	0.710	0.843	موافق	1
2	الكوادر البشرية	2.55	0.71	0.698	0.835	موافق	2
3	التمويل والاستيعاب	2.44	0.63	0.382	0.618	غير موافق	3
4	واقـع الاسـتيعاب فـي مؤسسات التعلـيم العـالي الحكومي	1.92	0.62	0.683	0.826	غير موافق	4
5	الأداة الكلية	2.53	0.66	0.818	0.904	موافق	

يتضح من خلال الجدول رقم (4) الآتي:

1- المتوسطات الحسابية حسب المجالات لقياس واقع الاستيعاب فـي مؤسـسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المـسؤولين، تراوحـت مابين (1.92 – 2.67) وقد حصل مجال البنى الأساسية والاسـتيعاب علـى المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (2.67) وباتجاه "موافق" بينمـا حـصل مجال الكوادر البشرية على المرتبة الثانية بمتوسـط حـسابي قـدرة (2.55) وباتجاه "موافق" أما مجال التمويل والاستيعاب فقد حصل على المرتبة الثالثـة بمتوسط حسابي (2.44) وباتجاه "غير موافق"، ويأتي مجال واقع الاسـتيعاب في مؤسسات التعليم العالي في المرتبة الرابعة والأخيـرة بمتوسـط حـسابي (1.92)وباتجاه "غير موافق".

2- بلغ المتوسط العام لواقع الاستيعاب في مؤسسات التعلـيم العـالي الحكـومي بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين من خلال الأداة المـستخدمة (2.53)

من أصل(4)؛ حيث يقع هذا المتوسط ضمن المـدى(2.53 – 3.24) باتجـاه موافق حسب مقياس ليكرت (Likart).

المجال الأول: واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية

يوضح الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

الجدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول والاتجاه العام لتقديرات مجتمع الدراسة على فقرات مجال واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي

الرقم	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحلااف المعياري	الاتجاه العام
4	يأتي الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية ضمن أهم أولويات الخطط التنموية الخمسية.	2.56	.779	موافق
3	تناسب أعداد مؤسسات التعليم العالي الحكومية مـع أعداد مخرجات الشهادة العامة.	1.89	.631	غير موافق
1	تتناسب أعداد الطلاب الذين يـتم اسـتيعابهم فـي مؤسسات التعليم العالي الحكوميـة مـع مخرجـات الشهادة العامة.	1.76	.625	غير موافق
2	جامعة حكومية واحدة تفي بمتطلبات الاستيعاب	1.55	.582	غير موافق
	المجال ككل	1.92	.62	غير موافق

من خلال الجدول رقم (5) يتبين أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقـة بالمجال الأول تراوحت بين (1.55 – 2.56) والمتوسط العام لكل فقرات المجال هو (1.92) ويمثل اتجاه"غير موافق".

المجال الثاني: التمويل والاستيعاب

يوضح الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام للمجال الثاني.

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات مجال التمويل والاستيعاب

الرقم	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
5	سياسة التمويل الحكومية واضحة في الانفاق على مؤسسات التعليم العالي الحكومية وفق طاقتها الاستيعابية.	2.60	.704	موافق
7	تشكل المبالغ التي تصرف كمخصصات شهرية للطلاب عبئًا على برامج تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومي.	2.36	.758	غير موافق
6	تسهم مصادر التمويل الأخرى (كالهبات والوقفيات) غير الحكومية في زيادة الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي الحكومية.	2.21	.829	غير موافق
8	يستحوذ التعليم العالي في الموازنة العامة للدولة على نصيب أكبر عن باقي القطاعات.	2.06	.667	غير موافق
	المجال ككل	2.44	63	غير موافق

من خلال الجدول رقم (6) يتبين أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بالمجال الثاني تراوحت بين(2.60– 2.06) والمتوسط العام لكل فقرات المجال هو(2.44) ويمثل اتجاه "غير موافق".

المجال الثالث: البنى الأساسية والاستيعاب

يوضح الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام للمجال الثالث.

الجدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام لتقديرات مجتمع الدراسة على فقرات مجال البنى الأساسية

الرقم	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
12	تتوافر في البنى الأساسية بمؤسسات التعليم العالي الحكومية التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال التي تسهم في زيـادة الاستيعاب.	2.77	.622	موافق
10	تستغل البنى الأساسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بكفاءة عالية في اليوم الدراسي طيلة العام الأكاديمي.	2.50	.742	موافق
11	تتم مراعاة أعداد الطلاب والتخصـصات فـي مؤسـسات التعليم العالي الحكومية عند التخطـيط والإنـشاء للبنـى الأساسية.	2.49	.679	غير موافق
9	تتناسب البنى الأساسية فـي مؤسـسات التعلـيم العـالي الحكومية مع الطاقة الاستيعابية.	2.31	.728	غير موافق
	المجال ككل	2.67	.70	موافق

من خلال الجدول السابق يتبين أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقـة بالمجال الثالث تراوحت بين(2.77- 2.31) والمتوسط العام لكل فقرات المجـال (2.67) ويمثل اتجاه "موافق".

المجال الرابع: الكوادر البشرية

يوضح الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام للمجال الرابع.

الجدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات مجال الكوادر البشرية

الرقم	نص الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
16	توجد خطط ابتعاث واضحة لتأهيل الكوادر الوظيفية فـي الوظـائف الأكاديميـة تتناسـب ومتطلبـات زيادة الاستيعاب.	2.63	.66	موافق
15	توجد خطط واضحة لدى مؤسسات التعليم العـالي الحكومية لتطوير الأداء المهني للكوادر الأكاديميـة والإدارية للعاملين بها أثناء الخدمة.	2.47	.656	غير موافق
13	تتوافر أعداد ذات جودة عالية من الهيئات الأكاديمية والأكاديمية المساندة تتناسب مع أعداد الطلاب فـي مؤسسات التعليم العالي.	2.40	.714	غير موافق
14	المزايا الوظيفية التي تقدم من مؤسـسات التعلـيم العالي تساهم في استقطاب أفضل الكوادر الأكاديمية مقارنة بدول المنطقة.	2.15	.664	غير موافق
	المجال ككل	2.55	.66	موافق

من خلال الجدول رقم (8) يتبين أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقـة بالمجال الرابع تراوحت بين(2.63– 2.15) والمتوسط العام لكل فقـرات المجـال هو(2.55) باتجاه عام "غير موافق".

2.1.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

يتضح من الجدول رقم (4)أن الأداة الكلية حصلت علـى متوسـط حـسابي قدره (2.53) من أصل (4) وباتجاه عام (موافق) حسب مقيـاس ليكـرت (Likart) الرباعي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن المجال الثالـث "البنـى الأساسـية والاسـتيعاب "قد احتل المرتبة الأولى بين جميع المجالات بوسط حسابي قـدرة (2.67) باتجـاه "موافق" وهذا يشير إلى أن مجتمع الدراسة يرى أن البنى الأساسية(المرافـق) فـي مؤسسات التعليم العالي جيده وأنها تتناسـب مـع الأعـداد الموجـودة فيهـا وأن التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة متوفرة وأنها تستغل طيلة اليوم الدراسي بكفاءة عالية ويرى الباحث أنه ربما تعود هذه النتيجة إلى تأثرها بآراء العمداء ومساعديهم والذين يمثلون (42.2%) من مجتمع الدراسـة وذلـك؛ لان العمـداء ومـساعديهم ولاسيما في الكليات التقنية وكليات العلوم التطبيقية في محافظات السلطنة ومناطقهـا لديهم الاستقلال التام في إدارة المرافق وتشغيلها بهذه الكليات بالطريقة التي تتناسب واحتياجاتهم وبالتالي استجاباتهم متأثرة لإعطاء انطباع بأنهم يستغلون المرافق بكفاءة عالية، ويلاحظ من الجدول رقم (7) أن الفقرة رقم (12) احتلت المرتبة الأولى بين الفقرات الأربع بوسط حسابي (2.77) باتجاه "موافـق" وهـذا يعنـي حـسب رأى المسؤولين أن مؤسسات التعليم العالي في سلطنة تتـوافر فيهـا البنـي الأساسـية (المرافق) ولديها التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصالات التي تـساهم فـي زيـادة الاستيعاب.

وأما المجال الرابع "الكوادر البشرية" فقد احتل المرتبـة الثانيـة مـن بـين المجالات الأربعة بوسط حسابي قدره (2.55) باتجاه عام "موافق" وتشير النتائج إلى أن الفقرة رقم (16) قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي قدرة (2.63) باتجاه عام "موافق" وهذا يعني بانه توجد خطط واضحة للابتعاث و لتأهيل الكوادر البشرية في الوظائف الأكاديمية تتناسب ومتطلبات الاستيعاب بينما تختلف هذه النتيجة مـع مـا توصلت إليه إستراتيجية تـطـوير التعليم (2006-2020) "حـول تـدني نسـبة الكوادر البشرية العمانية في الهيئات الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي والاستمرار في الاعتماد على الخبرات الغير عمانية بالإضافة إلى الافتقار إلى التطوير المهنـي للكادر الأكاديمي".

ويعزي الباحث إلى أنه ربما تأثرت هذه النتيجة بآراء المسؤولين في جامعـة السلطان قابوس؛ حيث إن (77%) من المسؤولين في الجامعة أجابوا "بموافق" وهـم

يمثلون ما نسبة (23%) من مجتمع الدراسة، وذلك لكون جامعة السلطان قابوس لديها الاستقلال الإداري والمالي ولديها لوائحها ونظامها الداخلي وتبلغ نسبة التعمين بها(70%) في العام الجامعي 2008-2009 بينما بلغت نسبة التعمين في كليات العلوم التطبيقية التابعة لوزارة التعليم العالي(33%) وبلغت نسبة التعمين في الكليات التقنية التابعة لوزارة القوى العاملة في الهيئات الأكاديمية (18%) وبلغت نسبة التعمين في معاهد العلوم الصحية التابعة لوزارة الصحة (54%) (وزارة التعليم العالي، 2009) بينما حصلت الفقرة رقم (15) من المجال على المرتبة الثانية بوسط حساب يقدره (2.47) باتجاه عام "غير موافق" وهذه النتيجة تتفق مع ما ورد في إستراتيجية التعليم (2006 - 2020) (وزارة التعليم العالي، 2005) والتي تدعو إلى " تطوير القدرات المهنية لأعضاء الهيئات التدريسية لرفع كفاءاتهم المهنية " ودعت الإستراتيجية إلى متابعة أعضاء هيئة التدريس من حيث التدريب والتأهيل المستمر وكذلك استحداث نظام شامل للتقويم المنتظم لأداء أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي.

وجاءت الفقرة رقم (14) من المجال في المرتبة الرابعة والأخيرة بوسط حسابي وقدره (2.15) واتجاه عام "غير موافق" في شأن المزايا الوظيفية التي تقدم من مؤسسات التعليم العالي الحكومية لتسهم في استقطاب أفضل الكوادر الأكاديمية بدول مجلس التعاون الخليجي، وجاءت هذه النتيجة متفقه مع إستراتيجية تطوير التعليم (2006- 2020). (وزارة التعليم العالي، 2005) والتي تقترح أن تطبق مؤسسات التعليم العالي نظام العقود الطويلة الأمد الذي من شأنه أن يستقطب الباحثين والأكاديميين المتميزين للعمل فيها، ويرى الباحث أن الوضع الحالي في إجراءات التعاقد والتعيين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والمزايا الوظيفية التي تقدم ينبغي مراجعتها واستبدالها؛ وذلك لأن هناك تنافسا تشهده دول مجلس التعاون الخليجي في استقطاب أفضل الكوادر لديها، وذلك بسبب التوسع الذي تم خلال العشر سنوات الأخيرة بدول مجلس التعاون الخليجي في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي الحكومية أو الخاصة، ولاسيما أن بعض الدول استطاعت أن تحصل على موافقات لفتح فروع لجامعات عالمية وبالتالي؛ فإن هناك معايير متفق عليها

بشأن تعيين الهيئات الأكاديمية بها مع ما يوافق هذا التعيين من مزايا وظيفية مناسبة وكذلك التوسع في الجامعات والكليات الخاصة بسلطنة عمان ساهم في زيادة الطلب على الهيئات الأكاديمية المتميزة.

أما المجال الثاني "التمويل والاستيعاب" فقد احتل المرتبة الثالثة من بين المجالات الأربعة بوسط حسابي قدرة (2.44) باتجاه عام "غير موافق" وتشير النتائج إلى أن الفقرة رقم (5) احتلت المرتبة الأولى بوسط حساب يقدره (2.60) باتجاه عام "موافق"وهذا يعني أن سياسة التمويل الحكومية واضحة في الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي وفق طاقتها الاستيعابية، وتختلف هذه النتيجة مع ما ورد في "إستراتيجية التعليم في سلطنة عمان 2006-2020 "(وزارة التعليم العالي، 2005) والتي توصي بأهمية التمويل التدريجي نحو تمويل مؤسسات التعليم العالي وفق أسلوب معياري للتمويل يتم تطبيقه على جميع المؤسسات"ويتضمن هذا الأسلوب عدة معايير مختلفة كقياس نسبة الطلبة لكل عضو هيئة التدريس، ونسبة الهيئات الأكاديمية المساندة لكل عضو هيئة التدريس، وسلم الرواتب، وتوفير المكتبات والمعامل والمختبرات، ومصادر التعلم وكل ما له علاقة بالمباني والمرافق والهدف من تبنى هذا الأسلوب في التمويل هو "تمويل كل مؤسسة وفق التكلفة الحقيقية للمدخلات، وبحسب المعايير التي تطبقها على كل المؤسسات".

بينما حصلت الفقرة رقم (7) من المجال على المرتبة الثانية بوسط حسابي وقدره(2.36) باتجاه عام"غير موافق" ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أغلب مؤسسات التعليم العالي الحكومية لا تقدم نظام إسكان داخلي للطلبة الذكور وكذلك الظروف التي يعاني منها الطلاب وذلك لبعدهم عن أماكن إقامتهم الدائمة، والعديد من هؤلاء الطلاب من ذوي الدخل المحدود، أو من أبناء أسر الضمان الاجتماعي؛ وبالتالي فإن المبالغ التي تقدم لهم هي لتغطية الحد الأدنى من الاحتياجات.

وحصلت الفقرة رقم (6) من المجال على المرتبة الثالثة بوسط حسابي وقدره(2.21) باتجاه عام "غير موافق" أي أنه لا تساهم مصادر تمويل أخرى (كالهبات، والوقفيات) في زيادة الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي الحكومية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة اللمكي (AL – Lamki, 2002) والتي توصي إلى أهمية

"تقديم بدائل لتمويل الالتحاق بالتعليم العالي" ومع إستراتيجية التعليم (2006-2020) (وزارة التعليم العالي، 2005) التي أشارت إلى أهمية وجود شـراكة فـي تمويـل التعليم العالي من خلال مساهمة القطاع الخاص والتبرعـات والوقـف والـصدقات وأموال الزكاة.

وحصلت الفقرة رقم (8) من المجال على المرتبة الرابعة والأخيـرة بوسـط حسابي وقدره(2.06) باتجاه عام "غير موافق" وهذه النتيجة تتفق مع مـا ورد فـي إستراتيجية (التعليم 2006-2020) (وزارة التعليم العالي، 2005) والتي أشارت إلى أن هناك حاجة إلى "منهج منتظم وشفاف لتوزيع الموارد علـى التعلـيم المدرسـي والعالي بشكل متوازن ودعت كذلك إلى أهمية تأسيس إطار تمويلي متكامل يكـون مجلس التعليم العالي مسؤولاً عن رسم السياسة العامة لاتخـاذ القـرارات المتعلقـة بتمويل التعليم...".

أما المجال الأول"واقع الاستيعاب في مؤسسات التعلـيم العـالي الحكـومي" فقد احتل المرتبة الرابعة من بين جميع المجالات بوسـط حـسابي قـدره (1.92) وباتجاه عام"غير موافق" وجاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأولى بوسط حـسابي (2.56) وباتجاه عام "موافق" وجاءت الفقرة رقم (2) بوسط حـسابي قـدره(1.55) باتجاه عام "غير موافق بشدة".

ومن خلال النظر إلى نتائج هذه الدراسة يرى الباحث أنها تتطابق مع دراسة اللمكي (2AL – Lamki, 2002) والتي أوصت إلى "توسع فرص الاسـتيعاب أمـام مخرجات الشهادة العامة" وكذلك مع توصيات تقرير التنمية البشرية العماني، 2003 (وزارة الاقتـصاد الـوطني، 2003) ومـع نتـائج دراسـة الرمـضاني-Al) (Ramadhani,2003 ومع توصيات استراتيجية تطـوير التعلـيم (2006 -2020) (وزارة التعليم العالي 2005) حول "رفع نسب الالتحاق بالتعليم العالي لتـصل فـي الأقل إلى (50%) من الفئة العمرية (18- 24) سنة في عام 2020".

ويرى الباحث أن هناك تطابقًا في نتائج جميع الدراسات والبحوث والتقـارير المحلية والدولية حول واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي وهذا ما تؤكده السياسات التي أعلنت عنها حكومة سلطنة عمان في 2011م بـشأن إنـشاء

جامعة حكومية جديدة والتوسع في الاستيعاب بمؤسسات التعليم العـالي الحكوميـة وتمويل بعثات على نفقة الحكومة داخل وخارج السلطنة (وكالة الأنبـاء العمانيـة، 2011) والإعلان الذي قدمته وزيرة التعليم العالي في المؤتمر الصحفي الذي عقدته مع وزير القوى العاملة أن الحكومة سوف تزيد أعداد المقبولين على نفقتهـا إلـى (28400) طالب وطالبة بدلاً من (14865) طالب وطالبة اعتبار من العام الجامعي 2011-2012 (وزارة التعليم العالي، 2011).

3.1.4 عرض النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني:

هل توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بـين آراء المـسؤولين حـول واقـع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي، البنـى الأساسـية والاسـتيعاب، الكوادر البشرية، وذلك حسب المتغيرات الديمغرافية لمجتمع الدراسة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم احتساب التكرارات وتحليـل التبـاين وحـساب معامل الارتباط بين المجالات الأربعة وذلك وفقًا لتقديرات أفراد مجتمـع الدراسـة على مجالات الدراسة وفقراتها.

أولاً: حساب التكرارات

جدول رقم (9)

التكرارات لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على مجالات الدراسة وفقًا للقطاع (الجهة)

المجـــال	واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي		التمويل والاستيعاب		البنى الأساسية		الكوادر البشرية		*	
الجهـــة	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	الإجمالي	النسبة %
مجلس التعليم العالي	2	5	3	4	1	6	4	3	7	5
وزارة التعليم العالي	28	5	18	15	9	24	14	19	33	24
وزارة الصحة (معهد العلوم الصحية)	21	1	7	15	9	13	7	15	22	16
جامعة السلطان قابوس	28	3	17	14	12	19	7	24	31	23
وزارة القوى العاملة (الكليات التقنية)	22	4	17	9	12	14	19	7	26	19
وزارة الاقتصاد الوطني	4	1	1	4	1	4	2	3	5	4
البنك المركزي (كلية الدراسات المصرفية)	9	0	6	3	6	3	3	6	9	7
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (معهد العلوم الشرعية)	2	0	1	1	1	1	1	1	2	1.4
الإجمالي**	116	19	70	65	51	84	57	78	135	

* إجمالي الأفراد في كل جهة.

** إجمالي التكرارات التقديرية في كل مجال.

يتضح من الجدول السابق أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة من وزارة التعليم العالي حيث يشكّلون ما نسبة (24%) من مجتمع الدراسة تليها جامعة السلطان قابوس حيث يشكلون ما نسبته (23%) من أفراد مجتمع الدراسة ويبلغ ما نسبة (19%) من أفراد مجتمع الدراسة من المسؤولين في وزارة القوى العاملة.

جدول رقم(10)

التكرارات لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على مجالات الدراسة وفقًا (للمؤهل الدراسي)

المجال	واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي		التمويل والاستيعاب		البنى الأساسية		الكوادر البشرية		الإجمالي	النسبة %
المؤهل	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق		
البكالوريوس	11	0	9	2	7	4	4	7	11	8
ماجستير	41	5	21	25	21	25	24	22	46	34
دكتوراه	60	14	39	35	22	52	26	48	74	55
غير ذالك	4	0	1	3	1	3	3	1	4	3
الإجمالي	116	19	70	65	51	84	57	78	135	

يتبين من الجدول رقم (10) أن (55%) من أفراد مجتمع الدراسة هـم مـن حملة الدكتوراه و(34%) من حملة الماجستير وقد أجاب (60) من حملة الـدكتوراه (غير موافق) عن المجال الأول ويشكّلون ما نسبته (51%) وأجاب (39) من حملـة الدكتوراه من أفراد مجتمع الدراسة(غير موافق)عن المجال الثاني ويشكّلون ما نسبته (56%)، وأجاب (52) من حملة الدكتوراه من أفراد مجتمع الدراسة (موافق) علـى المجال الثالث ويشكّلون ما نسبته (61%).وأجاب (48) من حملة الدكتوراه من أفراد مجتمع الدراسة (موافق) على المجال الرابع ويشكلون ما نسبته (61%) مـن أفـراد مجتمع الدراسة.

جدول رقم (11)

التكرارات لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على مجالات الدراسة وفقًا (للخبرة)

المجال	واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي		التمويل والاستيعاب		البنى الأساسية		الكوادر البشرية		الإجمالي	النسبة %
السنوات	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق		
1- 5	3	0	1	2	1	2	2	1	3	2
6 – 10	7	0	2	5	4	3	2	5	7	5
أكثر من 10 سنوات	106	19	67	58	46	79	53	72	125	93
الإجمالي	116	19	70	65	51	84	57	78	135	

الجدول أعلاه يشير إلى أن (93%) من أفراد مجتمع الدراسة هم ذوو خبرات (أكثر من 10 سنوات)؛ وقد أجاب(106) على المجال الأول (غير موافق) ويشكلون ما نسبته(91%) وأجاب (67) (أكثر من 10 سنوات) على المجـال الثـاني (غيـر موافق) ويشكّلون ما نسبة (95%) وأجاب (79) على المجال الثالث (موافق) (أكثـر من 10 سنوات) ويشكّلون ما نسبة (94%) وأجاب(72) على المجال الرابع (موافق) (أكثر من 10 سنوات) ويشكّلون ما نسبة (92%).

جدول رقم(12)

التكرارات لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة على مجالات الدراسة وفقًا (للوظيفة)

المجـال	واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي		التمويل والاستيعاب		البنى الأساسية		الكوادر البشرية		الإجمالي
الوظيفـة	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	
وكلاء الوزارة ومن فيحكمهم	6	2	3	5	3	5	0	8	8
أعضاء مجلس التعليم العالي	2	3	2	3	5	0	4	1	5
أعضاء مجالس الأمناء	31	1	19	13	17	15	14	18	32
مدراء العموم ونوابهم	14	2	9	7	5	11	5	11	16
العمداء ومساعديهم	48	9	29	28	18	39	23	34	57
المستشارين والخبراء	15	2	8	9	8	9	11	6	17
الإجمالي	116	19	70	65	51	84	57	78	135

يتضح من الجدول السابق أن(57%) من أفراد مجتمع الدراسة هم مـن فئـة (العمداء ومساعديهم) وقد أجاب (48) على المجال الأول (غير موافق) ويشكّلون ما نسبة (41%)، وأجاب (29) على المجال الثاني (غير موافق) مـن فئـة العمـداء ومساعديهم ويشكّلون ما نسبة (41%)، وأجاب(39) على المجال الثالث (موافق) من فئة العمداء ومساعديهم ويشكّلون ما نسبة (46%)، وأجاب (34) على المجال الرابع (موافق) من فئة العمداء ومساعديهم ويشكلون ما نسبة (44%).

ثانيًا : تحليل التباين

تم استخدام تحليل التباين لمعرفة إن كانت هناك فوارق ذات دلالة إحـصائية بين آراء المسؤولين حسب المتغيرات الديموغرافية وبما أنعدد أفراد المجتمع يفـوق (30) فردا فقد تم افتراض التوزيع الطبيعي وقد تم إجراء اختبار تجانس التباين على

جميع مجالات الدراسة مع المتغيرات الديموغرافية حسب مقياس ليفن (Levene Statistic) ولوحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقًا لما يلي:

جدول رقم(13)

تباين آراء المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي الحكوميه حول " واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي "حسب متغير(الجهة)

مصدر التباين	مربع المتوسطات	درجة الحرية	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
بين المجموعات	7.531	7		
داخل المجموعات	44.573	127	3.065	0.005
التباين الكلي	52.104	134		

يتبين من الجدول رقم (13)أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة في المجال الأول "واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي" حسب متغير (الجهة) كما تشير قيمة الدلالة المعنوية إلى (0.005) وهي أقل عن (0.05) وهذا يعني أن رأي المسؤول متأثر بالجهة التي ينتمي إليها ولإجراء المقارنات البعدية تم إجراء اختبار (LSD). وتشير النتائج إلى أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين آراء مسؤولي مجلس التعليم العالي ومسؤولي كل من وزارة التعليم العالي (P-value=0.000)، ووزارة الصحة (P-value=0.000)، وجامعة السلطان قابوس (P-value=0.000)، ووزارة القوى العاملة (P-value=0.000)، ووزارة الاقتصاد الوطني(P-value=0.015)، وكلية الدراسات المصرفية والمالية(P-value=0.000)، ومعهد العلوم الشرعية (P-value=0.005) حول واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي.

جدول رقم (14)

تباين آراء المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومي حول (الكوادر البشرية) حسب متغير (الجهة)

مصدر التباين	مربع المتوسطات	درجة الحرية	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.510	7		
داخل المجموعات	61.490	127	2.699	0.012
التباين الكلي	66.000	134		

ويشير الجدول أعلاه إلى أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين أوساط تقديرات مجتمع الدراسة على المجال الرابع "الكوادر البشرية" حسب متغير "الجهة" حيث تشير قيمة الدلالة المعنوية إلى (0.012) وهي أقل عن(0.05)، ولإجراء المقارنات البعدية تم إجراء اختبار (LSD). وتشير النتائج إلى أن هناك اختلافًا ذا دلالة إحصائية بين آراء مسؤولي وزارة القوى العاملة وآراء مسؤولي كل من وزارة التعليم العالي (P-value=0.007)، ووزارة الصحة (P-value=0.005)، وجامعة السلطان قابوس (P-value=0.000)، ومسؤولي كلية الدراسة المصرفية والمالية(P-value=0.013) حول الكوادر البشرية.

جدول رقم (15)

التباين بين آراء المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية حول (البني الأساسية والاستيعاب) حسب متغير (المستوى التعليمي)

مصدر التباين	درجة الحرية	قيمة "ف"	مستوى الدلاله
بين المجموعات	3		
داخل المجموعات	131	3.203	0.025
التباين الكلي	134		

يبين من الجدول رقم (15) أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين أوساط تقديرات مجتمع الدراسة على المجال الثالث "البنى الأساسية والاستيعاب" حسب متغير "المستوى التعليمي"؛ حيث تشير قيمة الدلالة المعنوية إلى (0.025) هو أقل من(0.05) ولإجراء المقارنات البعديه، تم إجراء اختبار (LSD).وتشير النتائج إلى أنه يوجد اختلاف ذا دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين من حملة شهادة البكالوريوس والمسؤولين من حملة شهادة الدكتوراه حول البنى الأساسية والاستيعاب (P-value=0.039) كما يوجد أيضا اختلاف ذو دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين من حملة مؤهل الماجستير مع آراء المسؤولين من حملة مؤهل الدكتوراه (P-value=0.008)، في حين لا يوجد دليل كافي على وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين آراء المسؤولين حملة شهادة البكالوريوس مع آراء المسؤولين من حملة شهادة الماجستير حول البنى الأساسية والاستيعاب (P-value=0.619).

جدول رقم (16)

التباين بين آراء المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية حول (واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي) حسب متغير (الوظيفة)

مصدر التباين	مربع المتوسطات	درجة الحرية	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
بين المجموعات	6.826	5		
داخل المجموعات	45.278	129	3.616	0.004
التباين الكلي	52.104	134		

يوضح الجدول رقم (16) أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة على المجال الأول "واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي" حسب متغير "الوظيفة" حيث قيمة الدلالة المعنوية تساوي(0.004) وهي أقلمن(0.05) ولإجراء المقارنات البعدية؛ تم إجراء اختبار (LSD)؛ حيث توضح النتائج أنه يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين آراء الوكلاء ومن في حكمهم والمستشارون والخبراء حول واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي (P-value=0.032)، كما يوجد اختلاف بين آراء أعضاء مجلس الأمناء (P-value=0.005)، ويوجد اختلاف بين آراء أعضاء مجلس التعليم العالي وآراء العمداء ومساعديهم (P-value=0.028) واختلاف بين آراء أعضاء مجلس التعليم العالي والمستشارون والخبراء (P-value=0.001). كما يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين آراء مديري العموم ونوابهم والمستشارين والخبراء، وبين آراء العمداء ومساعديهم والمستشارون والخبراء حول واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي (P-value=0.009) و(P-value=0.007) على التوالي.

ثالثًا : الارتبـاط

الجدول رقم (17)

قيم معاملات الارتباط الثنائي بيرسون (Pearson) لتقديرات متوسطات مجالات الدراسة الأربعة

المجال	واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي	التمويل والاستيعاب	البنى الأساسية والاستيعاب	الكوادر البشرية
واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي	1	.300**	.261**	.204
التمويل والاستيعاب		1	.298**	.321**
البنى الأساسية والاستيعاب			1	.480**
الكوادر البشرية				1

* * ارتباط ذو دلالة إحصائية على مستوى 0.01 (ذو اتجاهين).
* ارتباط ذو دلالة إحصائية على مستوى 0.05 (ذو اتجاهين).

يتبين من الجدول رقم (17) إلى أن هناك ارتباطات ذات دلالة إحصائية بين جميع مجالات الدراسة عند مستوى الدلالة (0.01)، فيا عدل بين المجال الأول والمجال الرابع.

4.1.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

قام الباحث بدمج النتائج في تدرج ثنائي (غير موافق - موافق) حسب مقياس ليكرت (Likart)؛ من أجل تقديم تحليل أعمق لنتائج هذا السؤال؛ وذلـك لأن هـذا السؤال متعلق بالكثير من الجوانب "الديمغرافية" لمجتمع الدراسة، كذلك تم تقلـيص متغير (الوظيفة) من (12) فئة إلى (6) فئات من خلال دمج المـسميات الوظيفيـة المتقاربة في المهام والمسؤوليات وفي المستوى الوظيفي؛ حيث تـم دمـج مـسمى (وكيل وزارة، ورئيس جامعة، وأمين عام، ونائب رئيس جامعـة) تحـت مـسمى "وكلاء الوزارات ومن في حكمهم" ودمج مسمى (مدير عام، ونائب مدير عام) تحت مسمى"الـمديرون العـامون ونوابهم" ومسمى (مـستـشار- خبير) تحت مـسمى

" المستشارون والخبراء " ومسمى (العمداء ـ مساعدى العمداء) تحت مسمى " العمداء ومساعديهم " .

ومن خلال الجدول رقم (9) يتبين ان (116) من أفـراد مجتمـع الدراسـة أجاب(غير موافق) عن المجال الأول "واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العـالي الحكومي" يشكلون ما نسبة (86%) وأجـاب (70) مـن أفـراد مجتمـع الدراسـة (غير موافق) عن المجال الثاني "التمويل والاستيعاب" ويشكّلون ما نـسبة (52%)، وأجاب (84) من أفراد مجتمع الدراسة (موافق) عن المجال الثالث"البني الأساسـية والاستيعاب" ويشكّلون ما نسبة (62%)، وأخيرا أجاب (78) مـن أفـراد مجتمـع الدراسة عن المجال الرابع "الكوادر البشرية" ويشكلون ما نسبة (57%).

ويرى الباحث أن النتائج الواردة في الجدول رقم (12) حيث أجـاب (86%) (غير موافق) من إجمالي الاستجابات في المجـال الأول "واقـع الاسـتيعاب فـي مؤسسات التعليم العالي الحكومي" تنسجم مع واقع الاستيعاب في مؤسسات التعلـيم العالي الحكومية كما عبرت عنة الدراسات والتقارير المحلية والإقليمية وإستراتيجية التعليم (2006-2020) و(تقرير التنافسية سلطنة عمان ، 2009) إذ أجمع المسؤولون في التعليم العالي على أن أعداد الطلاب الذين يتم استيعابهم في مؤسـسات التعلـيم العالي الحكومية لا تتناسب مع مخرجات الشهادة العامة وجامعة حكومية واحـدة لا تفي بمتطلبات الاستيعاب وأعداد مؤسسات التعليم العالي الحكومية لا تتناسـب مـع أعداد مخرجات الشهادة العامة، وهذه النتيجة يمكن ملاحظتها من الجدول رقـم (9) حيث أجاب (86%) من المسؤولين (غير موافق) وكذلك في إجابات المسؤولين فـي وزارة الصحة (معاهد العلوم الصحية) حيث أجاب (95%) (غير موافق)، وإجابات المسؤولين في جامعة السلطان قابوس حيث أجاب(90%) (غير موافـق)، وكـذلك إجابات المسؤولين في وزارة القوى العاملة(الكليات التقنيـة) حيـث أجـاب(85%) (غير موافق).

أما فيما يتعلق بالمجال الثاني "التمويل والاستيعاب " فإنه يتضح من الجـدول رقـم (12) أن (52%) أجـاب(غير موافـق) بينما أجاب (48%) (موافق) ويـرى الباحث أن هذه النتيجة تأثرت بآراء فئة (العمداء ومـساعديهم) والـذين يـشكّلون

(42%) من مجتمع الدراسة حيث إنهم في الواقع يتعاملون مع العمليـة الأكاديميـة والمتعلقة بقضايا الهيئات الأكاديمية والطلاب فهم يتعـاملون مـع المـدخلات مـن الطلاب، وربما يعود ذلك لعدم إشراكهم في إعـداد الموازنـات الماليـة الخاصـة بالمؤسسات التي يعملون بها باستثناء جامعة السلطان قابوس حيـث يتـضح مـن الجدول رقم (9) أن(55%) من الإجابات (غير موافق) و(45%) (موافق) وهذا ربما يعود لكون أن جامعة السلطان قابوس مستقلة ماليا وإداريا وتوجد جميع الكليات في مجمع واحد باستثناء كلية (الحقوق).

وكذلك يمكن الملاحظة من الجدول رقم (9) تأثر هذه النتيجة بآراء المسؤولين في وزارة الاقتصاد الوطني؛ حيث أجاب (80%) (موافق) لكون أن وزارة الاقتصاد الوطني هي المسؤولة عن إعداد الخطط الخمسية وتمويلها وتنفيذها.

أما المجال الثالث "البنى الأساسية والاستيعاب" ومن خلال الجدول رقم (9)؛ فقد أجاب (62%) (موافق) وأجاب(38%) (غير موافق) ويتضح من الإجابـات أن البنى الأساسية(المرافق) تتناسب مع الطاقة الاستيعابية، وأن جميع المرافق تـستغل بكفاءة عالية وأن بهذه البنى الأساسية (المرافق) وسـائل الاتـصال والتكنولوجيـا الحديثة، وانه يتم مراعاة أعداد الطلاب وتخصصاتهم عند التخطـيط للاحتياجـات المستقبلية. ويرى الباحث أن هذه النتيجة ربما تأثرت بالإجابات الواردة مـن فئـة (العمداء ومساعديهم) ومن الجدول رقم (12) يلاحظ أنه أجاب مـا نـسبة (68%) منهم(موافق) ولاحظ الباحث أن إجابات المسؤولين (بوزارة القوى العاملة) الـواردة بالجدول رقم (9) تراوحت مابين (53%) (موافق) و(47%) (غير موافـق) وهـذه النتيجة ربما تكون لها علاقة في زيادة الأعداد التي تم قبولها خلال العام الجـامعي (2010-2011) والتي تجاوزت(4) آلاف طالب بدون التوسع المناسـب فـي البنـى الأساسية (المرافق).

وأخيرا فيما يخص المجال الرابع "الكوادر البشرية" من الجـدول رقـم (9) حسب الجهة يتضح أنه أجاب (58%) (موافق) و(42%) (غيـر موافـق) واغلـب الإجابات(موافق) جاءت من استجابات المسؤولين في وزارة التعليم العالي، وجامعة السلطان قابوس. ومن الجدول رقم (10) يتضح أنه جـاءت الاسـتجابات حـسب

(المؤهل الدراسي) من فئة حملة الدكتوراه؛ حيث بلغت نسبتهم من إجمـالي الـذين أجابوا (موافق) (62%) ويتضح من الجدول رقم (11) أن الاستجابات وفق (الخبرة) (أكثر من 10سنوات) بلغ نسبة الذين أجابوا (موافق) (57%)، ويبلغ إجمالي أفـراد مجتمع الدراسة الذين تتجاوز خبراتهم (أكثر من 10 سنوات) (93%) من إجمـالي مجتمع الدراسة.

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى تأثرها بآراء المسؤولين فـي وزارة التعلـيم العالي وجامعة السلطان قابوس وذلك لكون أكثر أفراد مجتمع الدراسة مـن هـاتين الجهتين وفقًا (للوظيفة) ما نسبة (42%) من أفراد مجتمع الدراسة هـم مـن فئـة (العمداء ومساعديهم)؛ وبالتالي فهم يعبرون عن أنفسهم كونهم كفاءات وخبرات في الوظائف التي يشغلونها.

ومن خلال الجدول رقم (13) تشير نتائج تحليل التباين إلى أن هذا الاختلاف بين آراء المسؤولين جاء من مجلس التعليم العالي؛ حيث تؤكد بيانـات الدراسـة أن عدد المسؤولين من مجلس التعليم العالي الذين شملتهم الدراسة (7) أفـراد، (43%) منهم من حملة شهادة الدكتوراه و(57%) من حملة الماجستير، وجميعهم مـن ذوي خبرة تجاوزت (10سنوات)؛ حيث أجاب (71%) منهم (موافق) على المجـال الأول "واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي"، علما بأن جميع المـسؤولين من الجهات الأخرى أجابوا (غير موافق) على واقع الاستيعاب الحالي في مؤسسات التعليم العالي الحكومي، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى كون أعضاء مجلس التعلـيم العالي وبحكم اختصاصات مجلس التعليم العالي هم الذين يقومون برسـم الـسياسة العامة للتعليم العالي، وبالتالي فهم ومن خلال إجاباتهم يعبرون عن قنـاعتهم بتلـك السياسات التي اعتمدوها.

ويوضح الجدول رقم (14) التباين بين آراء المسؤولين في مؤسسات التعلـيم العالي الحكومي حول مجال "الكـوادر البـشرية" حـسب متغيـر (الجهـة) وآراء المسؤولين من وزارة القوى العاملة الذين شملتهم الدراسـة (26) مـسؤولاً (58%) منهم من حملة الدكتوراه و(85%) ممن خبراتهم تجاوزت (10سنوات) أجمع (73%)

منهم على أنهم (غير موافق) على مجال "الكـوادر البـشرية" علمـا بـأن جميـع المسؤولين من الجهات الأخرى أجمعوا على أنهم موافقين على "الكوادر البشرية".

ويرى الباحث أن هذا الأمر ربما يعود إلى نظام التعاقد المعمـول بـه فـي الكليات التقنية؛ بأنه لا يلبي تطلعات الأكاديميين؛ حيث إن كثيرا من التعيينات تـتم من خلال شركات خاصة تكون هي "الضامن أو الكفيل"بين الوزارة وعـضو هيئـة التدريس ويكون لهذه المؤسسات الخاصة نسبة من الرواتب والمخصصات الماليـة المخصصة لعضو هيئة التدريس، كذلك قلـة ونـدرة التخصـصات ذات الطـابع الأكاديمي التطبيقي والطلاب المتزايد عليهم والتوسع في الاستيعاب بالكليات التقنيـة خلال الثلاث سنوات الأخيرة الذي لم يقابله زيادة في أعضاء الهيئات الأكاديمية وفق المعايير والأسس الأكاديمية مما زاد من الأعباء على أعضاء هيئة التدريس.

ويبين الجدول رقم (15) التباين بين آراء المسؤولين في مؤسـسات التعلـيم العالي الحكومي حول مجال "البنى الأساسية والاستيعاب" حسب متغيـر"المـستوى التعليمي" بين آراء المسؤولين من حملة الدكتوراه الـذين شـملتهم الدراسـة (74) مسؤولاً يشكّلون ما نسبة (54%) من أفراد مجتمع الدراسة (38%) منهم من جامعة السلطان قابوس، و(93%) من لديهم خبرات تجاوزت (10سنوات). أجمـع (71%) منهم بأنهم (موافق) على مجال "البنى الأساسية والاستيعاب" ويعزو الباحـث هـذه النتيجة إلى كونها متأثرة بإجابات المسؤولين في جامعة الـسلطان قابوس؛حيـث إن جامعة السلطان قابوس تمتلك أفضل المرافق والبنى الأساسـية وفـق المواصـفات والمعايير العالمية وتمتاز بوجود مرافق متعددة تشمل المختبرات والمعامل، وكـذلك فإن جامعة السلطان قابوس شهدت توسعا في جميع المرافق والبنى الأساسـية منـذ إنشائها حتى الآن، وتدير الجامعة مرافقها بواسطة شركات صـيانة مـن الدرجـة الممتازة، وتتمتع جامعة السلطان قابوس بموازنة جارية مـستقلة، ومعظـم أفـراد مجتمع الدراسة من جامعة السلطان قابوس هم من حملة الدكتوراه وخبرات وظيفية تتجاوز العشر سنوات تخللتها زيارات كثيرة لجامعات عالمية اطلعوا مـن خلالهـا على البنى الأساسية الموجودة بتلك الجامعات مما مكّن هؤلاء المسؤولين من إجراء مقارنات بين المشاهدات وبين واقع البنى الأساسية في جامعة السلطان قابوس.

وتشير النتائج في الجدول رقم (16) إلى أن التباين بين آراء المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومي حول "واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي"حسب متغير"الوظيفة"جاء بسبب آراء أعضاء مجالس الأمناء؛حيث بلغ عدد المسؤولين الذين شملتهم الدراسة تحت مسمى وظيفي "عضو مجلس أمناء" (32) عضوا جميعهم لديهم خبرات (أكثر من10سنوات)، و(93 %) من حملة شهادة الماجستير، و(25%) منه ممن جامعة السلطان قابوس، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن هناك تفاعل حول واقع الاستيعاب في التعليم العالي الحكومي وأعضاء مجالس الأمناء حيث أجاب (97%) (غير موافق) عن واقع التعليم العالي وذلك لكون أغلب أعضاء مجالس الأمناء يشغلون مناصب قيادية في مؤسساتهم التي يعملون بها، والبعض منهم يمثلون قطاعات العمل والإنتاج بالقطاع الخاص، وهذا ساهم في توسيع رؤيتهم تجاه قضايا التعليم العالي ونقل التحديات واحتياجات سوق العمل من حيث التخصصات والجودة وعناصر المنافسة ومناقشتها في مجالس الأمناء بمؤسسات التعليم العالي التي هم أعضاء بها.

وتشير نتائج الارتباط الثنائية وفق الجدول (17) إلى أن هناك ارتباطًا ثنائيا موجبا ولكن بشكل غير قوي؛ حيث تشير النتائج إلى أن أقوى ارتباط بين إجابات المسؤولين في المجال الثالث "البنى الأساسية والاستيعاب" وإجابات المسؤولين في المجال الرابع "الكوادر البشرية" بنسبة (48%).

5.1.4 عرض النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثالث:

ما الاقتراحات الممكنة لزيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية من وجهة نظر المسؤولين؟

جاءت نتائج السؤال المفتوح والتي أجاب عليها أفراد مجتمع الدراسة من وجهة نظرهم عن المقترحات والوسائل اللازمة لزيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية وفقًا للتمويل، والكوادر البشرية، والبنى الأساسية "المرافق" وقام الباحث بفرزها وعرضها حسب محاور الدراسة، حيث تم استخراج تكراراتها وترتيبها ترتيبا تنازليًا، كما توضح الجداول التالية:

1- التمويـــل

الجدول رقم (18)

المقترحات والوسائل اللازمة لزيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية (التمويل) مرتبة تنازليًا وفقًا للتكرارات

م	المقتـرح	التكـرار	النسبـة %
1	زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتعليم العالي	61	37
2	إيجاد مصادر تمويل أخرى (كالهبات، والوقفيات)	29	17
3	مساهمة القطاع الخاص	16	10
4	إنشاء صندوق للقروض الطلابية	16	10
5	إنشاء مؤسسات تعليم عالي حكومية جديدة (جامعات، كليات)	10	6
6	تمكين مؤسسات التعليم العالي من إدارة مواردها المالية	8	5
7	تطبيق نظام التمويل المعياري	7	4
8	زيادة البعثات داخل وخارج السلطنة	6	3.5
9	استغلال الموارد المالية المتاحة بكفاءة عالية	5	3
10	مساهمة المواطن في التعليم العالي	4	2
11	إنشاء صندوق لدعم التعليم العالي	3	2
12	تعزيز جهود البحث العلمي كمورد مالي	2	1

يوضح الجدول رقم (18) أن المقترحات التي حصلت على أعلى التكرارات هي زيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي وإيجـاد مـصادر تمويـل أخـرى (61– 29).

2- الكوادر البشرية

الجدول رقم (19)

المقترحات والوسائل اللازمة لزيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية (الكوادر البشرية) مرتبة تنازليًا وفقًا لتكرارات

م	المقترح	التكرار	النسبة %
1	زيادة أعداد المبتعثين من المقيدين في برامج الدراسات العليا	40	25
2	رفع مزايا والحوافز الوظيفية التي تقدمها للهيئات الأكاديمية	37	23
3	وضع خطة لتعمين الوظائف في الهيئات الأكاديمية وتوفير دعم مالي لتنفيذها	26	16
4	التدريب المستمر للهيئات الأكاديمية المساندة	21	13
5	تعزيز مؤسسات التعليم العالي بخبرات أكاديمية ذات جودة عالية	16	10
6	زيادة أعداد الهيئات الأكاديمية والأكاديمية المساندة لتتناسب مع إعداد الطلاب	10	6
7	التركيز على تأهيل واختبار الهيئات الأكاديمية في التخصصات العلمية الدقيقة	6	4
8	الاستفادة من الكوادر الوطنية التي تعمل في القطاع الخاص للعمل الأكاديمي	4	2
9	تطبق اختبارات دورية للأكاديميين لتأكد من مستواهم الأكاديمي	2	1

يوضح الجدول رقم (19) أن المقترحات التي حصلت على أعلى التكرارات هي زيادة أعداد المبتعثين من المقيدين في برامج الدراسات العليا ورفع المزايا والحوافز الوظيفية التي تقدم للهيئات الأكاديمية (40 – 37).

3- البنى الأساسية(المرافق)

الجدول رقم (20)

المقترحات والوسائل لزيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية (البنى الأساسية) مرتبة تنازليًا وفقًا لتكرارات

م	المقترح	التكرارات	النسبة %
1	الاستغلال بكفاءة عاليه للبنى الأساسية الموجودة في مؤسسات التعليم العالي طيلة اليوم الدراسي	25	23
2	زيادة المرافق لتتناسب مع أعداد الدارسين	23	21
3	استخدم وسائل الاتصالات المتقدمة والتكنولوجيا	20	19
4	مراعاة الشروط والمواصفات العالمية عند إنشاء المرافق في مؤسسات التعليم العالي	13	12
5	زيادة المرافق الحالية لاستيعاب أكبر عدد من الدارسين	12	11
6	مراعاة الاحتياجات المستقبلية عند إنشاء المرافق في مؤسسات التعليم العالي	9	8
7	إعادة تأهيل المرافق الحالية في مؤسسات التعليم العالي التي لم ينلْها التطوير	6	6

يوضح الجدول رقم (20) المقترحات التي حصلت على أعلى التكرارات وهي الاستغلال بكفاءة عالية للبنى الأساسية(المرافق) الموجودة في مؤسسات التعليم العالي طيلة اليوم الدراسي وزيادة المرافق لتتناسب مع أعداد الدارسين (25- 23).

6.1.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث:

1 – التمويل

من الجدول رقم (18) يلاحظ أن مجال التمويل قد ورد به (12) مقترحا تدعو إلى زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي أو إيجاد بدائل لتمويل التعليم العالي؛ حيث بلغت نسبة التكرارات بشأن زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم العالي (37%) من إجمالي التكرارات، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الريامي، وآخرون، 2008) والتي أوصت بأهمية إيجاد برامج لتمويل التعليم العالي، وبلغت نسبة التكرارات المتعلقة بإيجاد مصادر أخرى للتمويل(كالهبات،

والوقفيات) (17%) من إجمالي المقترحات وتركزت المقترحات الأخرى حول مساهمة القطاع الخاص، وإنشاء صناديق للقروض الطلابية وصندوق لدعم التعليم العالي، واستغلال الموارد المالية المتاحة بكفاءة عالية.

2 – الكوادر البشرية

أما فيما يتعلق بالمقترحات الواردة بشأن (الكوادر البشرية) فمن خلال الجدول رقم (19) يتضح أن (25%) من إجمالي التكرارات أشارت إلى أهمية زيادة أعداد المبتعثين من المجيدين للدراسات العليا، و(23%) من إجمالي التكرارات أكدت على أهمية رفع المزايا والحوافز الوظيفية التي تقدم للهيئات الأكاديمية؛ وذلك لاستقطاب أفضل الكوادر في الهيئات الأكاديمية. وبلغ ما نسبته (16%) من إجمالي التكرارات في شأن إيجاد خطة لتعمين الوظائف الأكاديمية وتوفير دعم مالي لتنفيذها، وبالنظر إلى واقع التعمين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية؛ فإنه يلاحظ أن هناك تدنيا في نسب التعمين، وذلك وفقًا لما ورد في"الكتاب الموحد لإحصاءات مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة" الإصدار السابع (2009/2008).

وبلغ ما نسبته (13%) من إجمالي التكرارات في شأن التدريب المستمر للهيئات الأكاديمية والأكاديمية المساندة. وجاءت المقترحات الأخرى لتؤكد على أهمية التدريب المستمر لأعضاء هيئات التدريس الأكاديمية، وتوزعت باقي المقترحات بتكرارات متفاوتة ما بين تعزيز مؤسسات التعليم العالي بخبرات أكاديمية متميزة وزيادة أعداد الهيئات الأكاديمية لتناسب مع أعداد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، والاستفادة من الكوادر الوظيفية التي تعمل بالقطاع الخاص للعمل الأكاديمي.

3 _ البني الأساسية(المرافق)

أما فيما يتعلق بالمقترحات الواردة في البنى الأساسية(المرافق) ومن الجدول رقم (20) يلاحظ أن ما نسبته(23%) من إجمالي التكرارات أكدت على أهمية الاستغلال وبكفاءة عالية للبنى الأساسية(المرافق) الموجودة في مؤسسات التعليم العالي الحكومي طيلة اليوم الدراسي، ولاحظ الباحث أن العديد من مؤسسات التعليم العالي الحكومية ينتهي العمل بها بوقت مبكر مقارنه بساعات العمل في العديد من



الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، وهذا مرتبط بالتخطيط السليم في استغلال المرافق الموجودة بكفاءة عالية، وذلك؛ لأن كل مرفق من المرافق له عمر افتراضي وساعات استخدام محددة وبالتالي ينبغي استغلال هذه المرافق بما يتفق مع العائد المتوقع مقارنة بالإنفاق الذي تم صرفه على هذه المرافق. كما ورد من بين المقترحات في شأن البنى الأساسية(المرافق) زيادة المرافق لتتناسب مع أعداد الدارسين حيث بلغت هذه التكرارات ما نسبة (21%) من إجمالي التكرارات.

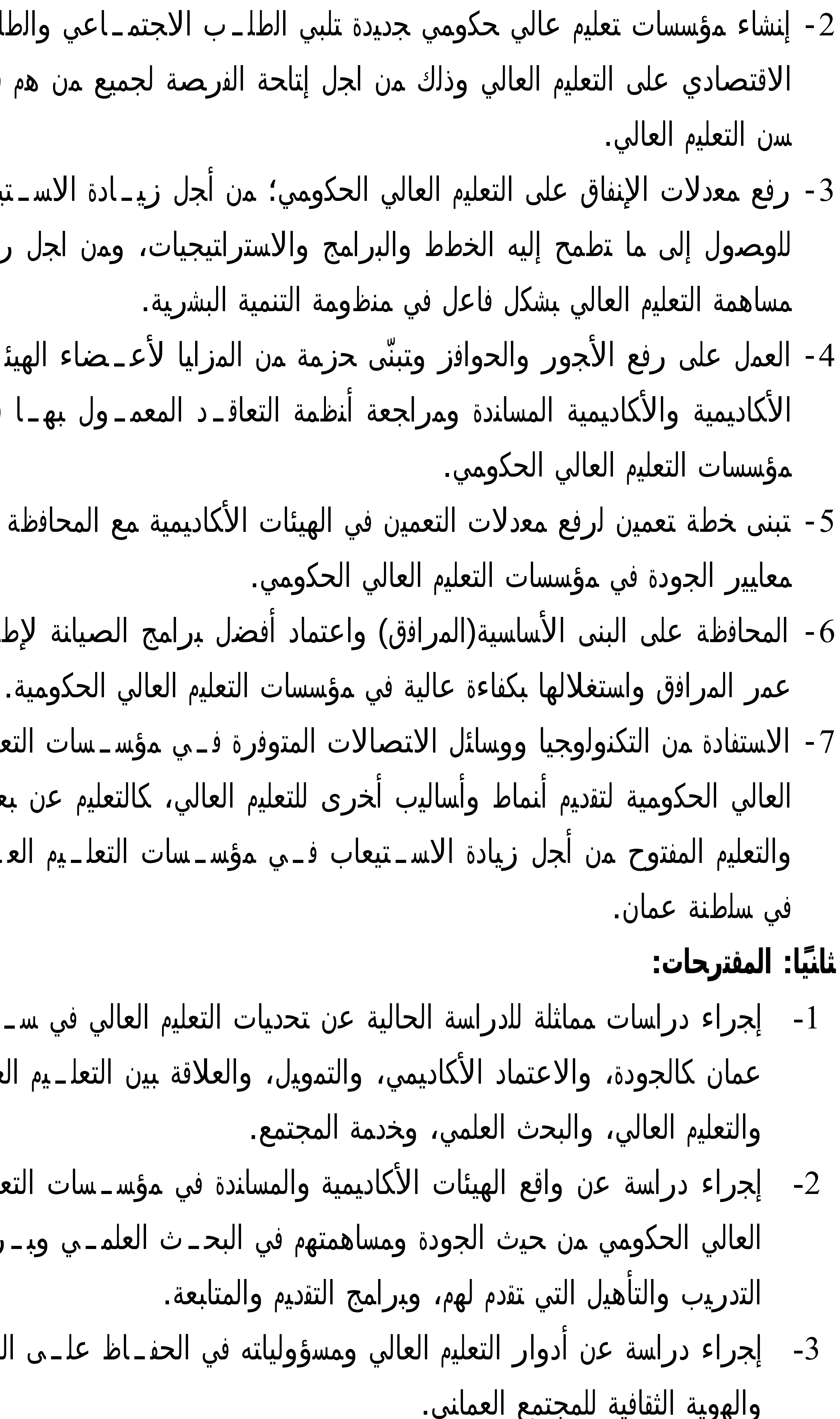
ويعزو الباحث هذا الأمر إلى أنه ربما أن بعض مؤسسات التعليم العالي الحكومية قامت بزيادة أعداد الطلاب المقبولين بها دون التوسع الملائم في المرافق الموجودة بها، ويمكن ملاحظة ذلك عند النظر إلى تطور الأعداد المقبولة في الكليات التقنية التي تشرف عليها وزارة القوى العاملة حيث كانت هذه الكليات تستقبل سنويا (2000) طالب سنويا حتى عام 2004/2003 وتم رفع العدد ليصل إلى (6000) في العام الجامعي 2005/2004 وبعد ذلك تم رفع أعداد المقبولين إلى (8000) في العام الجامعي 2011/2010 ومن المعلن أنه سيتم رفع العدد إلى (10500) في العام الجامعي 2012/2011 ومع زيادة أعداد المقبولين فان التوسع في المرافق لم يكن متناسبا مع هذه الزيادة.

أما باقي المقترحات فقد توزعت مابين استخدام وسائل الاتصالات المتقدمة، ومراعاة الشروط والمواصفات العالمية عند الإنشاء، ومراعاة الاحتياجات المستقبلية عند التخطيط لإنشاء المرافق الجديدة، وإعادة تأهيل المرافق الحالية التي لم ينلها التطوير والتحديث.

2.4 التوصيات والمقترحات:

أولا: التوصيات:

1- التوسع في برامج الاستيعاب على نفقة الدولة داخل وخارج السلطنة وذلك لتحقيق النسب المستهدفة في الخطط الخمسية التنموية وإستراتيجية التعليم العالي (2006-2020).



2- إنشاء مؤسسات تعليم عالي حكومي جديدة تلبي الطلب الاجتماعي والطلب الاقتصادي على التعليم العالي وذلك من اجل إتاحة الفرصة لجميع من هم في سن التعليم العالي.

3- رفع معدلات الإنفاق على التعليم العالي الحكومي؛ من أجل زيادة الاستيعاب للوصول إلى ما تطمح إليه الخطط والبرامج والاستراتيجيات، ومن اجل رفع مساهمة التعليم العالي بشكل فاعل في منظومة التنمية البشرية.

4- العمل على رفع الأجور والحوافز وتبنّى حزمة من المزايا لأعضاء الهيئات الأكاديمية والأكاديمية المساندة ومراجعة أنظمة التعاقد المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي الحكومي.

5- تبنى خطة تعمين لرفع معدلات التعمين في الهيئات الأكاديمية مع المحافظة على معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي الحكومي.

6- المحافظة على البنى الأساسية(المرافق) واعتماد أفضل برامج الصيانة لإطالة عمر المرافق واستغلالها بكفاءة عالية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

7- الاستفادة من التكنولوجيا ووسائل الاتصالات المتوفرة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية لتقديم أنماط وأساليب أخرى للتعليم العالي، كالتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح من أجل زيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان.

ثانيًا: المقترحات:

1- إجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية عن تحديات التعليم العالي في سلطنة عمان كالجودة، والاعتماد الأكاديمي، والتمويل، والعلاقة بين التعليم العام والتعليم العالي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

2- إجراء دراسة عن واقع الهيئات الأكاديمية والمساندة في مؤسسات التعليم العالي الحكومي من حيث الجودة ومساهمتهم في البحث العلمي وبرامج التدريب والتأهيل التي تقدم لهم، وبرامج التقديم والمتابعة.

3- إجراء دراسة عن أدوار التعليم العالي ومسؤولياته في الحفاظ على القيم والهوية الثقافية للمجتمع العماني.

4- إجراء دراسة مقارنة عن الحوافز والأجور التي تقـدم للهيئـات الأكاديميـة والأكاديمية المساندة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في سلطنة عمـان ودول مجلس التعاون الخليجي.

المراجع

أ- المراجع العربية:

أمين، هناء بنت محمد(2009). **المقيدون بالتعليم العالي في سلطنة عمان**، دراسة غير منشورة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP(1990)**. تقرير التنمية الإنسانية العربية،** بيروت**.**

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP(2003)**. تقرير التنمية الإنسانية العربية.** بيروت.

الثبيتي، مليحان (2002). **الجامعة نشأتها، مفهومها، ووظائفها (1-2)**. الطليعة العدد (1447)، الكويت.

جامعة السلطان قابوس (2007). قرار رقم (142)، مسقط.

جمعة، علي(2010).**الأمن العربي في عالم متغير**. مكتبة مدبولي، القاهرة.

حارب، سعيد عبدا (2006). **تطوير التعليم العالي منطلق لعملية التنمية الاجتماعية**، ورقة مقدمة في الدورة شبه الإقليمية حول استجابة التعليم العالي لمتطلبات التنمية الاجتماعية(17-18 ديسمبر 2006)، مسقط.

حارب، سعيد عبدا (2009).**التعليم العالي وتحديات التنمية**. جامعة أم القرى، مكة**.**

الخروصي، عيسى (2011). جريدة عمان العدد (10663). **استجابة للتوجيهات السامية لاستيعاب المزيد من مخرجات التعليم.**

الربيعي، سعيد(2008**). التعليم العالي في عصر المعرفة**. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

الريامي، وآخرون(2008). **دراسة بشأن قبول مخرجات شهادة دبلوم التعليم العام والفرص المتاحة لاستيعابها بمؤسسات التعليم العالي.** دراسة غير منشورة، مجلس الدولة، مسقط.

سليمان، طارق(2007). **تقرير التنافسية العربية**. كلية الإدارة الحكومية، دبي.

السنبل، عبد العزيز عبدا (1998). **نظام التعليم في المملكة العربيـة الـسعودية.** أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الصاوي، محمد وجيد، البستان، أحمد عبد الباقي(1999). **دراسات في التعليم العالي المعاصر: أهدافه، أدارته، نظمه**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

عربيات، سليمان (2006). **إستراتيجية التعليم العالي في ظل العولمة.**ندوة التعلـيم العالي والتنمية، طرابلس.

العلاف، إبراهيم خليل(2009). **ضرورة تحديد وظائف التعليم العالي فـي الـوطن العربي.**www.ahewar.org.

كلية الدراسات المصرفية(2010). مرسوم سلطاني رقم (83/64)، مسقط.

المرشد، عبدالرحمن (2006). جريدة الرياض العدد (14048)، **التحـديات التـي يواجهها التعليم العالي في المملكة المشابهة لقضايا المجتمعات الأخرى.**

مؤسسة التدريب المهني، وزارة العمل(2002). **ورقة عمـل حـول اسـتراتيجيات مؤسسة التدريب المهني في إعداد الموارد البـشرية وتطويرهـا،** منتـدى التعليم في أردن المستقبل، عمان.

المعمري، خليفه (2006). **مشكلات إدارة التعليم العالي الخاص في سلطنة عمان.** رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة السلطان قابوس.

النويصر، رشيد(2000). **بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين واقعها وأسبابها وحلولها.** رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة ام القرى.

الهنائي، طالب(2008). **ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الأول حول الأمن الغـذائي والتنمية المستديمة للقطاع الزراعي والحيواني بمحافظة ظفار.** صلالة.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية(2010). **النظام الأكاديمي والبعثة الدراسية،** معهد العلوم الشرعية: مسقط.

وزارة الاقتصاد الوطني(2009). **تقرير التنافسية**، مسقط.

وزارة الاقتصاد الوطني ـ اللجنة الاستشارية للإحصاء (2006). **دليل منهجيـات مؤشرات التنمية المستديمة ـ مسقط.**

وزارة الاقتصاد الوطني ـ اللجنة الوطنية للسكان(2006). **الواقـع الـسكاني فـي سلطنة عمان2000ـ 2005**، مسقط.

وزارة الاقتصاد الوطني(2002). **خطة التنمية الخمسية السادسة (2001ـ2005)**، مسقط.

وزارة الاقتصاد الوطني(2007). **خطة التنمية الخمسية السابعة (2006ـ ـ2010) الوثيقة الأولى**، مسقط.

وزارة الاقتصاد الوطني(2003). **تقرير التنمية البشرية بسلطنة عمان**، مسقط.

وزارة التعليم العالي(1998). ملخص دراسة عن **أنظمة التعليم العالي فـي الـدول العربية**، دراسة غير منشورة، مسقط.

وزارة التعليم العالي (2010). زيادة الاستيعاب بالتعليم العالي في سلطنة عمان ـ ـ **ورقة عمل مقدمة إلى لجنة دراسـة زيـادة الاسـتيعاب بـالتعليم العـالي (2010/2009)**، تقرير غير منشور. مسقط.

وزارة التعليم العالي(2001). **المؤتمر الـدولي حـول جامعـة القـرن الحـادي والعشرين17 ـ 19 مارس** ـ مسقط.

وزارة التعليم العالي(2001). أدوار ووظائف التعليم العالي. **المؤتمر الدولي حـول جامعة القرن الحادي والعشرين** (17ـ19 مارس 2001)، مسقط.

وزارة التعليم العالي(2003). **مقترح محاور إستراتيجية التعليم العالي**، مسقط.

وزارة التعليم العالي(2003). **مقترح إستراتيجية التعلـيم العـالي**، دراسـة غيـر منشوره، مسقط.

وزارة التعليم العالي(2005). **إستراتيجية التعليم في سلطنة عمان**(2020/2006)، مسقط.

وزارة التعليم العالي(2005). **دليل إنشاء الجامعـات والكليـات والمعاهـد العليـا الخاصة**، مسقط.

وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم(2005). **ملخص إستراتيجية التعليم في سلطنة عمان 2006 – 2020**، مسقط.

وزارة التعليم العالي (2007). **الكتاب الموحد لإحصاءات مؤسسات التعليم العـالي بالسلطنة العام الأكاديمي (2007 – 2008).** الإصدار السادس، مسقط.

وزارة التعليم العالي (2009). **التقرير الوطني عن التعليم العالي في سلطنة عمان.**

وزارة التعليم العالي (2009). **بيان معالي وزيرة التعليم العالي أمام أعضاء مجلس الشورى في 2009/3/29**، مسقط.

وزارة التعليم العالي (2011). مركز القبول الموحد، **التقرير الإحصائي السنوي**.

وزارة التنمية (1996). **خطة التنمية الخمسية الخامسة (1996– 2000م)**، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(1994). **الجريدة الرسمية**، العدد (519)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(1997).**الجريدة الرسمية**،العدد (600)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(1998). **الجريدة الرسمية**،العدد (632)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(1998). **الجريدة الرسمية**، العدد (636)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(1999). **الجريدة الرسمية**،العدد (648)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2000). **الجريدة الرسمية**،العدد (673)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2000). **الجريدة الرسمية**،العدد (688)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2001). **الجريدة الرسمية**،العدد (698)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2002). **الجريدة الرسمية**، العدد (716)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2002). **الجريدة الرسمية**،العدد (716)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2002). **الجريدة الرسمية**،العدد (727)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2004). **الجريدة الرسمية**،العدد (760)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2004). **الجريدة الرسمية**،العدد (764)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2004). **الجريدة** الرسمية، العدد (814)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2005). **الجريدة الرسمية**، العدد (792)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2005). **الجريدة الرسمية**،العدد (794)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2006). **الجريدة الرسمية**،العدد (819)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2007). **الجريدة الرسمية**، العدد (711)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2007). **الجريدة الرسمية**،العدد (843)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2008). **الجريدة الرسمية**،العدد (876)، مسقط.

وزارة الشؤون القانونية(2010). **الجريدة الرسمية**، العدد (911)، مسقط.

وكالات الأنباء العمانية (2011).

ملحم، سامي (2000). **مناهج البحـث فـي التربيـة وعلـم الـنفس** .القـاهرة: دار النهضة.

اليونسكو(1998). **المؤتمر العالمي للتعليم العالي: التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الرؤية والعمل 5- 9 أكتوبر**، باريس.

اليونسكو(2009). **المؤتمر الدولي للتعليم العالي: نحو آليات جديدة فـي التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي للتغييـر الاجتمـاعي والتنميـة 5 - 8 يوليـو 2009م**،باريس.

ب- المراجع الأجنبية:

Al-Ramadani, S. M. (2003).**Higher Education Development in Oman, (1970-2002):Challenges and Achievements** Unpublished Ph. D thesis, Edinburgh University.

Al- Lamki, S. M. (2002). Higher Education in the Sultanate of Oman: the Challenge of access, equity and privatization**. Journal of Higher Education Policy and Management، 24، 75-86.**

David, C.AL Barwani, T.& Hana, M. (2009).**Expanding Postsecondary Access in Oman Who Pays ? in. Jane knight(ed).Financing Access and Equity in Higher Education.**

ملحق (أ)

تحكيم استبانة واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين

جـامـعة مؤتة
عمـادة الدراسـات العليا
كليـة التربيـة
قسم الإدارة وأصول التربية

الأستـاذ/ الدكتـور

يسعدني أن أرفق لكم مشروع استبانه مقترح استخدمها لجمـع المعلومـات المتعلقة بدراسة علمية لدرجة الماجستير تحت عنوان"واقع الاستيعاب في مؤسـسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين".

ونظرا لما يعهده الباحث فيكم من الخبـرة والمعرفـة الواسـعة بالجوانـب الأكاديمية والبحثية، والتي سوف تثري موضوع الدراسة لتحقيق الأهداف المتوقعة.

لذا أرجو أن ينال هذا الموضوع عنايتكم وذلك من خلال إبداء ملاحظـاتكم حول الأتي:

- مدى ملائمة الفقرة للمجال الذي وضعت فيه.
- دقة الصياغة اللغوية للفقرات.
- إضافة فقرات أخرى للمجالات أو نقل فقرات من مجال إلى آخر.
- أي اقتراحات ترونها مناسبة.

مـع فائق الـود والتقديـر

الباحث/ خميس بن جمعة البلوشي
ماجستير إدارة تربية

المعلومات العامة:

1) المؤهل العلمي:

- بكالوريوس ومادون
- ماجستير
- دكتوراه

2) الخبـــرة:

- من (1 - 5)
- من (6 - 10)
- من (10سنوات ـ فأكثر)

3) الوظيفـــة:

- إداري
- أكاديمي

م	المجالات والفقرات	انتماء الفقرات للمجال		وضوح الصياغة اللغوية		التعديل
		منتمية (4)	غير منتمية (3)	مناسبة (2)	غير مناسبة (1)	
المجال الأول : واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي						
1	جامعة حكومية واحدة تفي بمتطلبات الاستيعاب					
2	تتناسب الاعداد التي يتم استيعابها في مؤسسات التعليم العالي الحكومية مع مخرجات الشهادة العامة.					
3	زيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية تأتي ضمن أهم أولويات الخطط التنموية الخمسية.					
4	تتناسب أعداد مؤسسات التعليم العالي الحكومية مع اعداد مخرجات الشهادة العامة.					
المجال الثاني : التمويل والاستيعاب						
1	توجد سياسة تمويل واضحة في الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي الحكومية وفق طاقتها الاستيعابية.					
2	توجد مصادر تمويل أخرى في مؤسسات التعليم العالي الحكومية غير التمويل الحكومي لتسهم في زيادة الاستيعاب.					
3	لا تشكل المبالغ التي تصرف كمخصصات للطلاب عائقا في زيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.					
4	يستحوذ التعليم العالي في الموازنة العامة للدولة على نصيب اكبر عن باقي القطاعات الأخرى.					

م	المجالات والفقرات	انتماء الفقرات للمجال		وضوح الصياغة اللغوية		التعديل
		منتمية (4)	غير منتمية (3)	مناسبة (2)	غير مناسبة (1)	
المجال الثالث: البنى الأساسية والاستيعاب						
1	تناسب البنى الأساسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية مع الطاقة الاستيعابية.					
2	تستغل البنى الأساسية في مؤسسات التعليم الحكومية بكفاءة عالية في اليوم الدراسي.					
3	يتم مراعاة الاحتياجات المستقبلية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية عند التخطيط والإنشاء للبنى الأساسية.					
4	تتوافر في البنى الأساسية بمؤسسات التعليم العالي الحكومية التكنولوجيا الحديثة التي تسهم في زيادة الاستيعاب.					
المجال الرابع: الكوادر البشرية						
1	يوجد برنامج لأعداد الهيئات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية يتناسب ومتطلبات زيادة الاستيعاب.					
2	العروض التي تقدم من مؤسسات التعليم العالي الحكومية تساهم في استقطاب أفضل الكوادر الأكاديمية مقارنة بدول المنطقة.					
3	تتوفر أعداد ذات جودة عالية من الهيئات الأكاديمية تتناسب مع الكثافة الطلابية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.					
4	استخدام اللغات الأجنبية في التدريس ساهم في إستقطاب هيئات أكاديمية ذات جودة عاليه وبأعداد كافيه.					

المجال الخامس:

السؤال المفتـوح: ماهي المقترحات والوسائل اللازمة لزيادة الاستيعاب فـي مؤسـسات التعليم العالي الحكومية وفقًا لما يأتي :

التمويـــــــل:

* ....

* ....

* ....

الكــوادر البشريـــة:

* ....

* ....

* ....

البنى الأساسية (المرافق):

* ....

* ....

* ....

* ....

لتحقيق أهداف الدراسة بشكل أفضل :

ـ ما هي الأسئلة والمحاور التي ترى إضافتها لهذه الاستبانه؟

* ....

* ....

* ....

ـ ما هي الأسئلة التي ترى حذفها أو تعديلها إن (وجدت)؟

* ....

* ....

* ....

ـ هل لديك أية مقترحات أخرى على الإستبانه؟

* ....

* ....

* ....

مـع الشـكـر والتـقـديـر

ملحق (ب)

الاستبانه في صورتها النهائية

جامعـة مؤتـة

عمادة الدراسات العليا

الفاضـــل/

ضمن إجراءات دراسة علميه لرسالة ماجستير تحمل عنوان "واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان من وجهة نظر المسئولين".

علما أن المقصود من الاستيعاب هنا الأعداد من الطلاب الذين يتم قبولهم في مؤسسات التعليم العالي الحكومية من مخرجات الشهادة العامة سنويا.

يرجو الباحث منكم التكرم بقراءة الأسئلة التالية بدقه، ثم الإجابة عنها حسب وجهة نظركم الموضوعية، علما بأن البيانات والمعلومات التي ستدلون بهـا سـيتم تناولها بسريه تامة مع تأكيدي بأنها سوف تستخدم لأغرض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا مني صادق الود والتقدير،،،

الباحث/ خميس بن جمعة البلوشي

جامعة مؤتة/ عمادة الدراساتالعليا

رقم (   )

المعلومات الأساسية:

4) **الجهـــــة: ....**

5) **المؤهل العلمي:**

- بكالوريوس
- ماجستيـر
- دكتـوراه
- غير ذاك (أذكر نوع المؤهل...........................)

6) **الخبـــــرة:**

- (1 - 5) سنوات
- (6 - 10) سنوات
- (أكثر من 10) سنوات

7) **الوظيفـــة:**

رئيس جامعة	أمين عام	وكيل وزارة	نائب رئيس جامعة
عضو مجلس التعليم العالي	عضو مجلس أمناء	مدير عام	نائب مدير عام
عميد	مساعد عميد	مستشار	خبير

م	المجالات والفقرات	أوافق بشدة (4)	موافق (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
		الـــدرجـــة			
المجال الأول : واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي					
1	تتناسب اعداد الطلاب الذين يتم استيعابهم فـي مؤسسات التعليم العالي الحكومية مع مخرجات الشهادة العامة.				
2	جامعة حكومية واحدة تفي بمتطلبات الاستيعاب.				
3	تتناسب اعداد مؤسسات التعليم العالي الحكومية مع اعداد مخرجات الشهادة العامة.				
4	يأتي الاستيعاب في مؤسسات التعلـيم العـالي الحكومية ضمن أهم أولويات الخطط التنمويـة الخمسية.				
المجال الثاني : التمويل والاستيعاب					
5	سياسة التمويل الحكومية واضحة في الانفـاق على مؤسسات التعليم العالي الحكوميـة وفـق طاقتها الاستيعابية.				
6	تسهم مـصادر التمويـل الأخـرى (كالهبـات والوقفيات) غير الحكومية في زيادة الاسـتيعاب بمؤسسات التعليم العالي الحكومية.				
7	تشكل المبالغ التي تصرف كمخصصات شـهرية للطلاب عبئًا على برامج تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية.				
8	يستحوذ التعليم العالي فـي الموازنـة العامـة للدولة على نصيب أكبـرعن بـاقي القطاعـات الأخرى.				

م	المجالات والفقرات	أوافق بشدة (4)	موافق (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
		الـــدرجـــة			
المجال الثالث: البنى الأساسية والاستيعاب					
9	تتناسب البنى الأساسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية مع الطاقة الاستيعابية.				
10	تستغل البنى الأساسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بكفاءه عالية في اليوم الدراسي طيلة العام الاكاديمي.				
11	تتم مراعاة أعداد الطلاب والتخصصات في مؤسسات التعليم العالي الحكومية عند التخطيط والإنشاء للبنى الأساسية.				
12	تتوافر في البنى الأساسية بمؤسسات التعليم العالي الحكومية التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإتصال التي تسهم في زيادة الاستيعاب.				
المجال الرابع: الكوادر البشرية					
13	تتوفر أعداد ذات جودة عالية من الهيئات الأكاديمية والأكاديمية المساندة تتناسب مع اعداد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.				
14	المزايا الوظيفية التي تقدم من مؤسسات التعليم العالي الحكومية تساهم في استقطاب أفضل الكوادر الأكاديمية مقارنة بدول المنطقة .				
15	توجد خطط واضحة لدى مؤسسات التعليم العالي الحكومية لتطوير الاداء المهني للكوادر الاكاديمية والإدارية للعاملين بها أثناء الخدمة.				
16	توجد خطط ابتعاث واضحة لتأهيل الكوادر الوطنية في الوظائف الاكاديمية تتناسب ومتطلبات زيادة الاستيعاب.				

المجال الخامس:

السؤال المفتوح: ما هي المقترحات والوسائل اللازمة لزيادة الإسـتيعاب فـي مؤسسات التعليم العالي الحكومية وفقًا لما يأتي:

التمويـــــل:

* ....
* ....
* ....

الكوادر البشرية :

* ....
* ....
* ....

البنى الأساسية (المرافق) :

* ....
* ....
* ....

(توجد صفحة في نهاية الاستبانه لإضافة أية ملاحظات أخرى)

مـع الشـكـر والتـقـديـر

ملحق (ج)

الاستبانه بعد ترجمتها إلى اللغة الانجليزية

Mutah University
Deanship of Higher Studies

Mr./ ………………………………………………………………………

The objective of this questionnaire is to gather data for an MA thesis entitled "The Status of Admission to Higher Education Institutions in the Sultanate of Oman from Officials' Points of View." The term "admission" in this questionnaire refers to the number of high school graduates annually admitted to public higher education institutions.

You are kindly requested to carefully answer the following questions. Your answers are expected to represent your views on the issues raised in the different questions. All information submitted will be used for research purposes only and is strictly confidential.

The researcher: Khamis Juma al Balushi
Mutah University/ Deanship of Higher Studies

No: ( )

Basic Information:

1- Direction: …………………………………..)

2- Educational Qualification:

- BA
- MA
- Ph.D.
- Other (Please specify…………………………….)

3- Work Experience:

- (1 – 5) years
-
- (6 – 10) years
-
- (more than 10) years

4- Occupation:

Vice Chancellor	Secretary General	Undersecretary
Deputy Vice Chancellor	Member of Higher Education Council	Member of Board of Trustees
Director General	Deputy Director General	Dean
Assistant Dean	Consultant	Expert

No	Areas and sections	Degree of agreement/disagreement			
		Strongly agree (4)	**Agree (3)**	**Disagree (2)**	**Strongly disagree (1)**
1. The status of admission to public higher education institutions					
1	The number of students admitted to public higher education institutions appropriately corresponds to the number of high school graduates.				
2	One public university sufficiently satisfies the admission needs.				
3	The number of higher education institutions appropriately corresponds to the number of high school graduates.				
4	Admission to public higher education institutions is among the significant priorities of the five-year development plans.				
2. Funding and Admission					
5	The governmental financial support policy provides clear support to higher education institutions within its capacity.				
6	Other non-governmental financial resources (grants and funds) contribute in increasing the support for the governmental higher education institutions.				
7	The monthly allowances given to students are burdening the shoulders of the financial capacities of the public higher education institutions.				
8	The higher education sector receives bigger allotment from the state's budget than other sectors.				

No	Areas and sections	Degree of agreement/disagreement			
		Strongly agree (4)	Agree (3)	Disagree (2)	Strongly disagree (1)
3. Infrastructure and Admission					
9	The infrastructure of public higher education institutions corresponds appropriately to the admission capacity.				
10	The facilities of public higher education institutions are being efficiently utilized throughout the teaching days in the academic year.				
11	The numbers of students and the specializations in the public higher education institutions are taken into consideration in the stages of planning and construction of facilities.				
12	The facilities of public higher education institutions are equipped with new technologies and communication means that contribute to increasing the admission capacity.				
4. Human Cadres					
13	The numbers of highly-qualified academics and supporting academic staff appropriately correspond to the number of students at public higher education institutions.				
14	Career privileges offered by public higher education institutions attract the best academic cadres in comparison to other countries in the region.				
15	Public higher education institutions have clear plans to develop the professional performance of administrative and academic cadres in service.				
16	There are clear plans to send nationals abroad to complete their higher education to become academics who would meet the requirements of increasing the admission capacity.				

5. Open question:
Please provide below your suggestions and what you regard as necessary means to increase admission in the governmental higher education institutions.

Financial support:

- ……………………………………………………………………………………
- ……………………………………………………………………………………
- ……………………………………………………………………………………

Human resources:

- …………………………………………………………………………………
- …………………………………………………………………………………
- …………………………………………………………………………………

Infrastructure (facilities):

- ………………………………………………………………………………
- ………………………………………………………………………………
- ………………………………………………………………………………

Thank you‹

(There is an additional page at the end of the questionnaire should you have any father comments)

ملحق (د)

أسماء وبيانات المحكمين

أسمــاء وبيانـات المحكميـــن

م	الاســـم	الوظيفـة	جهـة العمـــل
1	د. سيف بن محمد الرمضاني	الأمين العام المساعد للشؤون المعلومات والبحوث	مجلس الدولة
2	د. عبيد بن محمد السعيدي	الأمين العام المساعد للشؤون المعلومات والبحوث	مجلس الشورى
3	د. أحمد بن محمد السعيدي	عميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية	جامعة صحار
4	د. راشد بن حمد البلوشي	مساعد عميد كلية الحقوق الدراسات الجامعية	جامعة السلطان قابوس
5	د. أنور بن محمد الرواس	استاذ مشارك رئيس قسم الإعلام	جامعة السلطان قابوس
6	د. هلال بن محمد الحجري	استاذ مساعد	جامعة السلطان قابوس
7	د. عبدا بن ناصر الحراصي	استاذ مساعد	جامعة السلطان قابوس
8	د. عبدا بن خميس الكندي	استاذ مشارك	جامعة السلطان قابوس
9	د. راشد بن سليمان الغافري	استاذ مساعد	جامعة السلطان قابوس
10	د. سيف بن سالم السعيدي	استاذ مساعد	كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس
11	د. طارق أبو النجا	استاذ مساعد	جامعة صحار

ملحق (هـ)

قائمة بالمراسلات التي تمت في شأن تسهيل مهمة الباحث

Sohar University  جامعة صحار

Office of Vice-Chancellor مكتب رئيس الجامعة

الرقم: ٢٠١٠/٥٤٦
التاريخ: ١٣ محرم ١٤٣٢هـ
الموافق: ١٩ ديسمبر ٢٠١٠م

سعادة الدكتور/ سالم بن ناصر المسكري المحترم
أمين عام مجلس التعليم العالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

الموضوع: الباحث/ خميس بن جمعة بن خميس البلوشي

نهديكم أطيب تحيات جامعة صحار، ويسرنا افادتكم بأن الفاضل/ خميس بن جمعة بن خميس البلوشي يقوم بإجراء بحث بعنوان " واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين " كمتطلب من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأدارة التربوية في جامعة صحار، راجين التكرم بتسهيل مهمة الباحث في تنفيذ الدراسة من خلال توزيع الاستبيان. شاكرين لكم كريم تعاونكم الدائم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

د. عبود بن حمد الصوفي
رئيس الجامعة



المرفقات:
- مخطط الدراسة
- أدوات الدراسة

Great Futures Begin With Great Education

P.O. Box: 44, P.C.: 311, Sohar, Sultanate of Oman - Tel.: 26720101, Fax: 26720102
www.soharuni.edu.om

Sohar University جامعة صحار

الرقم: 2011/85

التاريخ: 2011/01/30م

لمن يهمه الامر،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..وبعد:

الموضوع: الباحث/ خميس بن جمعة بن خميس البلوشي.

يقوم الفاضل/ **خميس بن جمعة بن خميس البلوشي** بإجراء بحث بعنوان " **واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤولين**" كمتطلب من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأدارة التربوية في جامعة صحار، راجيا التكرم بتسهيل مهمة الباحث في تنفيذ الدراسة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

د. أحمد بن محمد السعيدي

عميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

Great Future Begin With Great Education

P.O. Box 44, P.C. 311, Sohar, Sultanate of Oman - Tel.: 26720101, Fax: 26720102

Sultanate of Oman
State Council
General Secretary Office

بسم الله الرحمن الرحيم



سلطنة عُمان
مجلس الدولة
مكتب الأمين العام

الرقم: م د/م أ/٢٩/٢٠١١م
التاريخ ٢٥/صفر/١٤٣٢هـ
الموافق: ٣٠/يناير/٢٠١١م

الفاضل / إقبال بن علي بن محمد اللواتي ... المحترم
رئيس مجلس إدارة كلية الدراسات المصرفية والمالية
البنك المركزي العماني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

في إطار الجهود المقدرة التي تقوم بها البنك المركزي العماني، يسرني إفادتكم بأن الفاضل/خميس بن جمعة بن خميس البلوشي والذي يعمل في مجلس الدولة أميناً عاماً مساعداً للشئون الإدارية والمالية يقوم بإجراء بحث أكاديمي بعنوان " واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسئولين" كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة صحار .

عليه نأمل التكرم بالمساعدة في توجيه المختصين لديكم في شأن تسليم الإستبانه الخاصة بالدراسة وفق الكشف المرفق وفي حالة الاستفسار يمكن التواصل مع المشار إليه أعلاه على هاتف رقم (٩٦٨٨١٠٠٠) .

شاكرين ومقدرين كريم تعاونكم ،،،

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

خالد بن سالم السعيدي
أمين عام مجلس الدولة



مكتب الأمين العام

ص.ب ٥٩ ، الرمز البريد : ١٣٣ الخوير ، سلطنة عُمان - هاتف : ٢٤٦٩٩٦٧٧ ، فاكس : ٢٤٦٩٨٧١٩

Sultanate of Oman
State Council
General Secretary Office

بسم الله الرحمن الرحيم



سلطنة عمان
مجلس الدولة
مكتب الأمين العام

الرقم: م د/م أ/٣٩/٢٠١١م
التاريخ ٢٥/صفر/١٤٣٢هـ
الموافق: ٣٠/يناير/٢٠١١م

سعادة/ حمد بن خميس العامري ... المحترم
وكيل التعليم التقني والتدريب المهني
وزارة القوى العاملة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

في إطار الجهود المقدرة التي تقوم بها وزارة القوى العاملة الموقرة ، يسرني إفادتكم بأن الفاضل/ خميس بن جمعة بن خميس البلوشي والذي يعمل في مجلس الدولة أميناً عاماً مساعداً للشئون الإدارية والمالية يقوم بإجراء بحث أكاديمي بعنوان " واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسئولين " كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة صحار .

عليه نأمل التكرم بالمساعدة في توجيه المختصين لديكم في شأن تسليم الإستبانه الخاصة بالدراسة وفق الكشف المرفق وفي حالة الاستفسار يمكن التواصل مع المشار إليه أعلاه على هاتف رقم (٩٦٨٨١٠٠٠) .

شاكرين ومقدرين كريم تعاونكم ،،،

وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر الاحترام



خالد بن سالم السعيدي
أمين عام مجلس الدولة

Sultanate of Oman
State Council
General Secretary Office

بسم الله الرحمن الرحيم



سلطنة عُمان
مجلس الدولة
مكتب الأمين العام

الرقم: م د/م أ/٢٩/٢٠١١م
التاريخ: ٢٥/صفر/١٤٣٢هـ
الموافق: ٣٠/يناير/٢٠١١م

سعادة/ محمد بن حسن العبدواني ... المحترم
وكيل وزارة الصحة لشؤون التخطيط

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

في إطار الجهود المقدرة التي تقوم بها وزارة الصحة الموقرة ، يسرني إفادتكم بأن الفاضل/ خميس بن جمعة بن خميس البلوشي والذي يعمل في مجلس الدولة أميناً عاماً مساعداً للشئون الإدارية والمالية يقوم بإجراء بحث أكاديمي بعنوان" واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسؤلين" كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة صحار .

عليه نأمل التكرم بالمساعدة في توجيه المختصين لديكم في شأن تسليم الإستبانه الخاصة بالدراسة وفق الكشف المرفق وفي حالة الاستفسار يمكن التواصل مع المشار إليه أعلاه على هاتف رقم (٩٦٨٨١٠٠٠) .

شاكرين ومقدرين كريم تعاونكم ،،،
وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر الاحترام



خالد بن سالم السعيدي
أمين عام مجلس الدولة

ص.ب : ٥٩ ، الرمز البريد : ١٣٣ الخوير ، سلطنة عُمان - هاتف : ٢٤٦٩٩٦٧٧ ، فاكس : ٢٤٦٩٨٧١٩

Sultanate of Oman
State Council
General Secretary Office

بسم الله الرحمن الرحيم

سلطنة عمان
مجلس الدولة
مكتب الأمين العام



الرقم: م د/م/٣٩/٢٠١١م
التاريخ: ٢٥/صفر/١٤٣٢هـ
الموافق: ٣٠/يناير/٢٠١١م

سعادة الدكتور/ عبدالله بن محمد الصارمي ... المحترم
وكيل وزارة التعليم العالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

في إطار الجهود المقدرة التي تقوم بها وزارة التعليم العالي الموقرة، يسرني إفادتكم بأن الفاضل/خميس بن جمعة بن خميس البلوشي والذي يعمل في مجلس الدولة أميناً عاماً مساعداً للشئون الإدارية والمالية يقوم بإجراء بحث أكاديمي بعنوان " واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسئولين" كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة صحار .

عليه نأمل التكرم بالمساعدة في توجيه المختصين لديكم في شأن تسليم الإستبانه الخاصة بالدراسة وفق الكشف المرفق وفي حالة الاستفسار يمكن التواصل مع المشار إليه أعلاه على هاتف رقم (٩٦٨٨١٠٠٠) .

شاكرين ومقدرين كريم تعاونكم ،،،
وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر الاحترام



خالد بن سالم السعيدي
أمين عام مجلس الدولة

ص.ب: ٥٩ ، الرمز البريد: ١٣٣ الخوير ، سلطنة عمان - هاتف: ٢٤٦٩٩٦٧٧ ، فاكس: ٢٤٦٩٨٧١٩

Sultanate of Oman
State Council
General Secretary Office

بسم الله الرحمن الرحيم



سلطنة عمان
مجلس الدولة
مكتب الأمين العام

الرقم: م د/م أ/٢٩/٢٠١١م
التاريخ: ٢٥/صفر/١٤٣٢هـ
الموافق: ٣٠/يناير/٢٠١١م

سعادة الشيخ/ سالم بن ناصر المسكري ... المحترم
أمين عام مجلس التعليم العالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

في إطار الجهود المقدرة التي تقوم بها مجلس التعليم العالي ، يسرني إفادتكم بأن الفاضل/ خميس بن جمعة بن خميس البلوشي والذي يعمل في مجلس الدولة أميناً عاماً مساعداً للشئون الإدارية والمالية يقوم بإجراء بحث أكاديمي بعنوان " واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسئولين" كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة صحار .

عليه نأمل التكرم بالمساعدة في توجيه المختصين لديكم في شأن تسليم الإستبانه الخاصة بالدراسة وفق الكشف المرفق وفي حالة الاستفسار يمكن التواصل مع المشار إليه أعلاه على هاتف رقم (٩٦٨٨١٠٠٠) .

شاكرين ومقدرين كريم تعاونكم ،،،
وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر الاحترام



خالد بن سالم السعيدي
أمين عام مجلس الدولة

مكتب الأمين العام

ص.ب : ٥٩ ، الرمز البريد : ١٣٣ الخوير ، سلطنة عُمان - هاتف : ٢٤٦٩٩٦٧٧ ، فاكس : ٢٤٦٩٨٧١٩

Sultanate of Oman
State Council
General Secretary Office

بسم الله الرحمن الرحيم

سلطنة عمان
مجلس الدولة
مكتب الأمين العام



الرقم: م د/م أ/٣٩/٢٠١١م
التاريخ: ٢٥/صفر/١٤٣٢هـ
الموافق: ٣٠/يناير/٢٠١١م

سعادة الدكتور/ علي بن سعود البيماني ... المحترم
رئيس جامعة السلطان قابوس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

في إطار الجهود المقدرة التي تقوم بها جامعة السلطان قابوس ، يسرني إفادتكم بأن الفاضل/ خميس بن جمعة بن خميس البلوشي والذي يعمل في مجلس الدولة أميناً عاماً مساعدا للشئون الإدارية والمالية يقوم بإجراء بحث أكاديمي بعنوان " واقع الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بسلطنة عمان من وجهة نظر المسئولين " كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة صحار .

عليه نأمل التكرم بالمساعدة في توجيه المختصين لديكم في شأن تسليم الإستبانه الخاصة بالدراسة وفق الكشف المرفق وفي حالة الاستفسار يمكن التواصل مع المشار إليه أعلاه على هاتف رقم (٩٦٨٨١٠٠٠) .

شاكرين ومقدرين كريم تعاونكم ،،،
وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر الاحترام



خالد بن سالم السعيدي
أمين عام مجلس الدولة

ص.ب : ٥٩ ، الرمز البريد : ١٣٣ الخوير ، سلطنة عُمان - هاتف : ٢٤٦٩٩٦٧٧ ، فاكس : ٢٤٦٩٨٧١٩